وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإستراتيجية التركية تجاه العراق:دراسة فترة حكم حزب العدالة والتنمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:

هنية حمدي

إشراف الأستاذة:

رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
ليلى لعجال	أستاذ محاضر أ	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
نسرين نموشي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإستراتيجية التركية تجاه العراق:دراسة فترة حكم حزب العدالة والتنمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:

هنية حمدي

إشراف الأستاذة:

رقية بلقاسمي

السنة الجامعية:2015/2014

الإهداء

عرفانا مني بالجميل أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح والدي الطاهرة رمز الكبرياء والشموخ.

الوالدة الكريمة سندي في الحياة ورمز التضحيات.

أشقائي: جمال ،محمد، ياسين فخري و إعتزازي.

زميلات الدراسة: رحمة، سامية ،أنيسة، إسمهان ومنى.

براعم البيت :أية، إياد، والأمير لؤي.

من علمني أنه من لم يزد في الدنيا فهو زائد عليها.

هنية

شكر وثناء

بسم الله وكفى والصلاة و السلام على الحبيب المصطفى:

الشكر لله عز وجلا على نعمه التي لا تحصى ولا تعد، وأغلاها نعمة الوجود والعقل و الإسلام.

والصلاة و السلام على معلم البشرية وخير البرية الرسول محمد بن عبد الله–صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذة المشرفة "رقية بلقاسمي" على إخراج هذا العمل المتواضع وعلى توجيهاتها القيمة وصبرها.

الشكر موصول أيضا إلى أساتذة العلوم السياسية بجامعة تبسة على سنوات التعب معنا.

و إلى طلبة العلوم السياسية –دفعة الثانية ماستر–.

و عمال المكتبة الجامعية على تعاونهم وتفهمهم.

مقدمـــــــــــة

تعتبر الدول الفواعل الأساسية في النظام الدولي تتبنى سلوكات تجاه بعضها البعض تتسم أحيانا بالصراع وأحيانا أخرى بالتعاون وهي السلوكات التي تحركها دوافع المصلحة العليا للدول ولأجل تحقيق هذه المصالح المتباينة تصوغ الدول إستراتيجيات قومية تجاه بعضها البعض وتعتبر تركيا إحدى هذه الدول التي تتبنى في توجهاتها الإقليمية إستراتيجية شاملة لتحقيق مصالحها خاصة مع دول جوارها الإقليمي والتي تعتبر العراق جزءا منه.

إذ كانت العلاقات التركية العراقية رهينة ملفات ساخنة فمن الأكراد إلى الطاقة مرورا بالمياه رسمت معالم العلاقات البينية للدولتين؛ والتي عرفت في القرن ال20 تطورات ملحوظة زادت من حدة التنافر بين الدولتين مع سقوط الإتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة محورية في النظام الدولي الجديد طفت على السطح مسألة الأكراد وأخذت بعدا دوليا خاصة بعد بروز مقترب البنائية الذي يعتبر المتغير الثقافي بما يحويه إحدى أهم دوافع سلوكات الدول في النظام الدولي وهو ما أدى لزيادة التوتر داخل البلدين بسبب قضايا الهوية والإنفصال .

ومع بداية الألفية الجديدة برزت تركيا كقوة إقليمية منافسة للنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط تسعى للعب أدوار محورية مستندة في ذلك إلى عمقها الجغرافي والتاريخي؛ فبوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ظهرت تركيا بشكل مختلف إقليميا ودوليا وأضحت فاعلا مؤثرا وله رؤية إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط كانت بدايتها فتح صفحات جديدة مع جوارها الإقليمي محاولة بذلك معالجة القضايا العالقة وتحديدا مع العراق وما زاد من موقفها هذا هو الأحداث الإقليمية والدولية بداية بهجمات ال11من سبتمبر2001م ثم الغزو الأمريكي لأفغانستان وأخيرا الحرب الأمريكية على العراق والتي شكلت بداية جديدة في تاريخ البلدين إذ حاولت تركيا من خلال توجهها للعراق تنفيذ رؤيتها الإستراتيجية وحماية مصالحها التي تتداخل بشكل مباشر مع وحدتها وهويتها.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تركيزه على الدور التركي في الداخل العراقي بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا إذ زاد الإهتمام التركي بدول الجوار، كما تنبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على أهم التغيرات الداخلية والخارجية التي أحدثها تزعم حزب العدالة والتنمية لسياسة التركية وبخاصة التغيرات التي طرأت على مستوى السياسة الخارجية التركية والنابعة من رغبتها في لعب دور الدولة القائد في المنطقة متخذة من موقفها الرافض للحرب الأمريكية على العراق ومن عمقها الإستراتيجي أداة لتحسين علاقتها مع دول المنطقة .

أسباب الدراسة

تنقسم أسباب الدراسة إلى قسمين:

أ-أسباب موضوعية:

1- محاولة إيجاد إطار نظري لتفسير الإستراتيجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تجاه العراق.

2- محاولة فهم وإستيعاب تجربة الإسلاميين في الحكم بتركيا وعوامل نجاحها داخليا وخارجيا.

3-تزويد المكتبة الجامعية بدراسة شاملة وجديدة عن التوجه التركي تجاه العراق بعد حكم حزب العدالة والتنمية.

ب-أسباب ذاتية

-ميول الباحث لهذا النوع من الدراسات بحكم التخصص.

الدراسات السابقة

وللإنجاز هذه الدراسة تم الإستعانة بمجموعة من المراجع والتي نذكر منها:

-دراسة"تركيا والعراق أخطار وإمكانيات الجوار"لسنة 2004م لصاحبها هنري ج.بركي وهي دراسة مقدمة بدعم من معهد السلام الأمريكي، إذ ركز الباحث العلاقات التركية العراقية والسياسة التركية تجاه

العراق بعد الإحتلال و إعتبر أن أهم ما يجمع تركيا والعراق هو مسألة الأكراد والأمن الداخلي للعراق وتأثيراته على الجوار كما شدد الباحث على ضرورة تنسيق الجهود بين الطرفين لدعم الأمن بينهما.

-كتاب "العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" سنة 2010م لصاحبه أحمد داوود أغلو إذ هدف الكاتب وهو وزير للخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية إلى إبراز أهمية الموقع الجغرافي لتركيا إقليميا ودوليا و إنعكاس هذا التموقع الجغرافي لتركيا على سياستها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي البلقان، القوقاز والشرق الأوسط، ويتوصل إلى حقيقة مفادها أن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة لفهمها العميق لجغرافية موقعها وتاريخها الحضاري كما يتطلع الكاتب لأن تلعب تركيا دورا يلائم حجمها وموقعها وتاريخها.

-دراسة عصام فاعور ملكاوي بعنوان" تركيا وخياراته الإستراتيجية المتاحة وهي ورقة بحثية قدمها الباحث في ملتقى بالخرطوم بعنوان الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية لسنة 2013م ، تناول فيه الباحث تجربة الإسلاميين في الحكم بتركيا ومرتكزات القوة التركية وإستراتيجياتها الجديدة إذ إعتبر الباحث أن تركيا رسمت إستراتيجية مختلفة جديدة قائمة على تحسين علاقتها بدول الشرق الأوسط.

-دراسة "تأثير المياه في العلاقات التركية- العراقية" لصاحبها جواد كاظم البكري وهي عبارة عن ورقة بحثية ركز فيها الباحث على متغير الماء والإحتياجات المتبادلة لدولتي المصب تركيا والعراق وكذا الوقوف على المشكل المائي بين الطرفي مؤكدا على ضرورة إيجاد حل للمشكل بين الطرفين.

إشكالية الدراسة

أدى فوز حزب العدالة والتنمية التركي إلى تغير تركيا لإعادة تركيا لرسم إستراتيجيتها وتوجهاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وتأتي هذه المراجعة في ترتيب الأولويات بالنسبة لتركيا من منطلق رغبتها في لعب دور محوري في المنطقة ومنذ لك إستراتيجيتها تجاه العراق ،على هذا الأساس تم بلورت إشكالية الدراسة:

- ما هي توجهات الإستراتيجية التركية تجاه العراق بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي أهم التغيرات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة؟

-ما هي أهم المقاربات التي يمكن من خلالها تفسير الإستراتيجية التركية تجاه العراق؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على كل هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

-كلما زادت درجة التهديدات داخل العراق كلما أدى ذلك بتركيا لإنتهاج خيار التعاون والتنسيق المتبادل مع العراق المتبادل.

-التخوف التركي من قيام دولة كردية أدى بها لبناء علاقات مع إقايم كردستان العراق.

-كلما زادت المصالح الإقتصادية التركية في العراق كلما أدى ذلك لتبنيها لإستراتيجية إقتصادية تجاه العراق.

حدود الدارسة

الحدود الزمانية:

يعبر المجال الزماني في هذه الدراسة عن فترة حكم حزب العدالة والتنمية التركي وهذا التحديد لطبيعة التحولات التي شهدتها تركيا في هذه الفترة والتي أدت لتحولات جذرية على المستويين الداخلي والخارجي والتوجه التركي نحو إعادة بإستراتيجية خاصة تجاه العراق.

الحدود المكانية

ينحصر مجال الدراسة المكاني في معالجة التطورات الداخلية والخارجية لتركيا في الفترة الزمانية التي تم ذكرها والتوجه التركي نحو العراق في هذه الفترة التي شهدت سقوط العراق على يد الإحتلال الأمريكي، وعليه فالمجال المكاني للدراسة محصور بين تركيا والعراق.

مناهج الدراسة

وفقا لطبيعة الدراسة تم الإستعانة بالعديد من المناهج:

-المنهج التاريخي:يمدنا المنهج التاريخي بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر الماضية والتي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات، وترجع أهمية المنهج التاريخية إلى تفسيره للظواهر من منطلق الزمان الذي ولدت فيه إضافة لسرد الوقائع وتكديسها.

-منهج دراسةالحالة: تكمن أهمية هذا المنهج من تناول حالة أو عينة مختارة للدراسة في البحث ، وقد تم إستخدام المنهج في الدراسة من خلال التطرق إلى الإستراتيجية التركية تجاه العراق في فترة حكم رجب طيب أردوغان لما شهدته هذه الفترة من تطورات ملحوظة على مستوى مختلف السياسات التي إتبعها الحزب.

-المنهج الوصفي: يستخدم المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية ويأخذ الجانب الأكبر من الدراسة لصعوبة إخضاع مثل هذه العلوم للتجربة وقد إستخدم المنهج الوصفي في الدراسة من خلال جمع المعلومات عن الظاهرة محل الدراسة وعرضها مع محاولة.

الهيكل التنظيمي للدراسة

للوصول لنتائج موضوعية للدراسة تم تقسيم خطة العمل إلى ثلاثة فصول بالإضافة للمقدمة والخاتمة، يتناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة بحيث تم تخصيص المبحث الأول للتطرق لمفهوم الإستراتيجية، وسائلها وأهدافها بالإضافة لأهم المفاهيم المتداخلة معها، فيما تم تخصيص المبحث الثني للإطار النظري للدراسة والذي تناول نظرية الإعتماد المتبادل كمدخل نظري لتفسير التوجه الإقتصادي للإستراتيجية التركية تجاه العراق، كما تم إعتماد النظرية البنائية لتحليل التوجه السياسي للإستراتيجية التركية تجاه العراق.

أما في **الفصل الثاني** فتم تقسيمه لثلاث مباحث بحيث يتناول المبحث الأول مرتكزات القوة التركية، بينما يتناول المبحث الثاني الرؤى الإستراتيجية لحزب العدالة والتنمية ووسائل تنفيذها فيما خصص المبحث الثالث للتوجه التركي نحو منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي إضافة للعلاقات التاريخية بين تركيا والعراق كمدخل **للفصل الثالث** الذي يتناول محاور الإستراتيجية التركية تجاه العراق والتي يمكن تحديدها في محورين أمني سياسي وإقتصادي.

صعوبات الدراسة

يمكن إجمال الصعوبات التي إعترضت الدراسة في:

-نقص المادة العلمية فيما يخص الإستراتيجية التركية نحو العراق بعد حكم حزب العدالة والتنمية التركي لخضوع العلاقة بين الطرفين للمتغيرات الداخلية والإقليمية المحيطة بهما.

-صعوبة التحكم في بعض جوانب المادة العلمية فيما يتعلق بالموضوع خاصة فيما يتعلق بوفرة المراجع وتكرار المادة العلمية.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول:الضبط المفاهيمي للإستراتيجية

المطلب الأول:مفهوم الإستراتيجية

المطلب الثاني:تطور مفهوم الإستراتيجية

المطلب الثالث:علاقة الإستراتيجية بالمفاهيم الأخرى

المبحث الثاني:المقاربات النظرية للدراسة

المطلب الثاني:نظرية الإعتماد المتبادل

المطلب الثالث:النظرية البنائية

الفصل الثاني: الإستراتيجية التركية :الأسس والتوجهات

المبحث الأول: مرتكزات القوة التركية

المطلب الأول:الموقع الجغرافي

المطلب الثاني:التنوع السكاني

المطلب الرابع:التنوع السكاني

المطلب الثالث:القوة الإقتصادية

المبحث الثاني:الإستراتيجية التركية(الرؤى والوسائل)

المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية التركية

المطلب الثاني:وسائل تنفيذ الإستراتيجية التركية

المبحث الثالث:تركيا وتوجهاتها الإقليمية

المطلب الأول:التوجه التركي نحو الشرق الأوسط

المطلب الثاني:التوجه التركي نحو الخليج العربي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثالث : الإستراتيجية التركية نحو العراق

المبحث الأول :العلاقات التركية العراقية

المطلب الأول: قبل صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة

المطلب الثاني: بعد صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة

المبحث الثاني:وسائل الإستراتيجية التركية تجاه العراق

المطلب الأول:الوسائل الإقتصادية

المطلب الثاني:القوة الناعمة

المبحث االثالث:الإستراتيجية السياسية التركية تجاه العراق

المطلب الأول:المحافظة على وحدة العراق

المطلب الثاني:حماية الأقلية التركمانية الموجودة في كركوك

المطلب الثالث:القضاء على حزب العمال الكردستاني في شمال العراق

المبحث الثاني:الإستراتيجية الإقتصادية التركية تجاه العراق

المطلب الأول: المبادلات التجارية

المطلب الثاني:النفط كهدف للإستراتيجية الإقتصادية التركية تجاه العراق

المطلب الثالث:المياه كقضية أساسية بين تركيا والعراق

المبحث الرابع: سيناريوهات العلاقات التركية العراقية

المطلب الأول: إستمرار الوضع القائم

المطلب الثاني:تراجع الدور التركي

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري

للدراســــــــــــــــة

من بين المفاهيم الأكثر جدلا في العلوم السياسية والفكر الإستراتيجي مفردة الإستراتيجية وهي الكلمة التي جرى استعمالها في أكثر ميدان العسكري،السياسي، الاقتصادي وحتى الإداري ،كما عمد المختصون في مختلف المجالات إلى استخدامها استخداما موسعا ودون تحديد دقيق لمعناها،أوحتى فصلها عن بعض المفاهيم المتعلقة بها، وهو ما أدى لصعوبة التحكم في المصطلح من قبل الباحثين وسنحاول في هذا الفصل التطرق لمحاولات مفهمة الإستراتيجية وإلى أهم المدارس الفكرية التي تناولت المفهوم وساهمت في تطويره وإخراجه من الطابع العسكري إلى المجالات الأخرى كما سيتم التطرق على بعض المفاهيم ذات الصلة بالإستراتيجية كالتكتيك والاستشراف، ثم سنتناول النظريات التي من خلالها سيتم تفسير سلوك تركيا تجاه العراق.

المبحث الأول:الضبط المفاهيمي للإستراتيجية

لقد ظلت الإستراتيجية تقتصر على الجانب العسكري لفترة طويلة من الزمن،على اعتبار أنها نشأت في رحم هذا الميدان واقتصرت الدراسة على التعمق فيما قدمه كل قائد،ومحاولة الإلمام بهذا الميدان خاصة فيما يتعلق بالحرب وفنون القتال والتخطيط العسكري وما قدمته كل مدرسة عسكرية،ومع تطور الدراسات والانفتاح على العلوم الأخرى أضحى المفهوم واسع الانتشار.

المطلب الأول:تعريف الإستراتيجية

أولا:التعريف اللغوي

كلمة يونانية مشتقة من أصل الكلمة"strato" والتي تعني جيش أو حشد الإستراتيجية، ونجد من مشتقات هذه الكلمة "stratego" التي تعني فن القيادة[1] كذلك من بين دلالاتها "STRAGEMA" والتي

[1] – عبد القادر محمد فهمي،**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ط1،2010)،ص.17.

ظهرت في القرن السادس قبل الميلاد عرفها الحكيم المسيحي **CLEMENT ALEXANDRI** في القرن الثاني قبل الميلاد على أنها الحيلة الحربية التي نستخدمها لمواجهة العدو[1].

وفي فرضية أخرى حول أصل الاشتقاق والجذور الأولى،فإن المصطلح يرجع إلى الكلمتين "STRATOS AGAIN" والتي تعني الجيش الذي يدفع به إلى الأمام ،وبوصل طرفي المصطلحين نحصل على "STRAEGOS" والتي تعني الجنرال ،والفعل منها "STRATEGO"ويعني قاد أو أمر والصفة منها "STRATEGIKOS" والتي تجمع "STREGIKA" وتعني وظائف وأعمال الجنرال العسكري.

وهي كذلك متعلقة بكلمة أخرى"GAI"وتعني الأرض،و"GEIN" وتعني الدفع إلى الأمام وبهذا المعنى هي مرتبط بالحركة ومصطلح الإستراتيجية موجود في مختلف اللغات الإغريقية اللاتينية ففي الألمانية نجد

"STRAEGIE" وفي الروسية"STRAEGIJA"، الهنغارية "STRAEGI"[2].

من خلال ما تقدم ذكره في أصل كلمة إستراتيجية، فإنه يلاحظ أنها ارتبطت بالجانب أو الفن العسكري العملياتي المختص في الشؤون الحربية على اعتبار أن هذه الأخيرة استحوذت على اهتمام القادة العسكريين والذين كانوا أبرز من نظر في هذا المجال.

ثانيا:التعريف الإصطلاحي:

رغم أن الإستراتيجية من أكثر المصطلحات تداولا إلا أن الكثير ممن تداولوا على استعمالها يجهلون معناها الحقيقي وبما أن هذا المصطلح ارتبط بالجانب العسكري والذي تمثل في الغالب في شخص الإمبراطور أو الملك فقد تباين المفهوم تبعا للتكوين الفلسفي والفكري لكل قائد،ومن هنا كانت الصعوبة في

[1] – نصيرة الزهواني، وآخرون،"الإستراتيجية بين المفهوم والنظرية" أنظر على الرابط التالي:
www://Rechele/enter.ps/ndex/php/

[2]– صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**(الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، د ط ، د س ن)،ص.09.

تقديم تعريف جامع مانع للكلمة لأنها تطورت بتطور مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية واستفادت من التكنولوجيا الحديثة ومن بين أبرز ما قدم من قبل المفكرين والفلاسفة لإعطاء تعريف شامل للإستراتيجية نذكر:

المفكر الصيني "SUN TZO":

"تظاهر في الشرق واضرب في الغرب"[1]. وهي عبارة صريحة توضح أن الإستراتيجية هي عمل متواصل ومخطط له، كذلك يقول "أن الأكثر تسييرا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر استشرافا ورؤية"[2].

المفكر الألماني " **كلاوزفيتش**" CLAUSEWITZ والذي عرف الإستراتيجية بأنها:

"فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب"[3].والملاحظ أن هذا التعريف ربط المفهوم بالجانب العسكري واعتبر الإستراتيجية الأداة التي تحقق أهداف الحرب.

المفكر" **ليدل هارت**" LIDEL HARTE

"فن توزيع الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، بمعنى أخر أن الإستراتيجية هي القدرة على تحقيق الأهداف السياسية اعتمادا على ما تملكه من وسائل عسكرية وعلى فن استغلال هذه الوسائل".

تعريف "**فون مولتكه**" MOLTIKIHE

هي"عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة، تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف"[4].

---

[1]–أميمة أحمدي ،"في معنى كلمة الإستراتيجية"، أنظر على الرابط التالي :

.google.com/sitehttp://site

[2] –كمال عبد الله حسن،"إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول2001م"،**رسالة دكتوراه فلسفة غير منشورة**(جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة والإدارة،2011م)،ص.11.

[3] – طايل يوسف عبد الله العدوان،"الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2013/2002م"،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،2013م)،ص.7.

[4] – سامر مؤيد، "الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي"، أنظر على الرابط التالي:

http://fcdr.com/mag/issues

والملاحظ أن هذا التعريف الذي قدمه "مولتكه" أخرج الإستراتجية عن الإطار العسكري الذي وضعت فيه قبلا، بحيث اعتبرها الأداة التي بواسطتها يمكن للقيادة السياسية إجراء عملية الاختيار والتمحيص لمختلف القدرات الموضوعة تحت تصرفها للوصول للأهداف المحددة.

المفهوم الأمريكي

عرف دليل الضباط الأمريكي أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959،الإستراتيجية:"فن وعلم إستخدام القوات المسلحة للدولة و لفرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها"[1]هذا التعريف لم يحدد شكل القوة إنما حصرها في القوات المسلحة للدولة كما يعكس منطق القوة الذي تعاملت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

ويعريفها "لينين"

"الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات في الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنـــوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة " ويمكن القول أن مجمل التعريفات المقدمة أنفا لم تخرج الإستراتيجية عن الإطار والمجال العسكري والقوة الصلبة ولا عن الحرب والوسائل التي تؤدي لتحقيـــق أهدافها أو كما اعتبرها البعض الأداة التي تحقق أهداف السياسة، سواء في المدرسة الشرقية أو المدرســـة الغربية.

تعريف"ريمون آرون"RAYMOND.ARON

الإستراتيجية هي" قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية و الدبلوماسية تابعتين للسياسة[2].

---

[1]–منتديات قوات الأمن الخاصة،"دورة شاملة في مفهوم الإستراتيجية"،انظر على الرابط التالي:
. (2008/09/25)http://www.yemenssf.org/vp/archive/index.php

[2] – أميمة أحمدي،**مرجع سابق.**

وقد أوضح ريمون أرون من خلال تعريفه هذا الفرق بين الإستراتيجية والدبلوماسية والأوضاع التي تمارس فيهما كل واحدة فالإستراتيجية تستعمل أوقات الحرب، في حين تستعمل الدبلوماسية لتوجيه العلاقات مع الدول الأخرى و ذلك في أوقات السلم والحرب وهما معا في خدمة السياسة وأداتين لتحقيق الأهداف السياسية.

تعريف الدكتور كاظم هاشم نعمة:

"الإستراتيجية هي نشاط يقترن بالمهارة المتميزة والمبرزة والفطنة والإستبصار، حيث يكون في وسع القائد أن

يبلغ غرضه حتى دون أن يجبر على خوض القتال"[1].

تعريف المدرسة المصرية:

"هي أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة و تخطيط و إعداد وإدارة الصراع المسلح وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العامة كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية ،بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو"[2] والملاحظ أن المدرسة العربية لم تخرج في تعريفها للإستراتيجية عن المجال العسكري و الحرب وإعداد القوات الخاصة للدولة .

عند النظر لمجمل التعريفات المقدمة، نجد أنها لا تبتعد عن الإطار العسكري الذي نشأت منه الإستراتيجية وهو ربطها بالمجال العسكري خدمة للأهداف السياسية وكأنما الحرب كانت وظيفتها الأساسية تحقيق المصالح السياسية باعتبارها مصالح حيوية إستراتيجية ولعل ما يؤخذ على هذه التعريفات أنها اعتبرت الحرب الأداة الوحيد لتحقيق الهدف الإستراتيجي للدولة والذي تحدده السياسة وبهذا تكون

---

[1]- كمال عبد الله حسن،**مرجع سابق**، ص.12.

[2] – أميمة أحمدي،**مرجع سابق**.

الإستراتيجية تمثل جانبا واحدا من جوانبها وهو المجال العسكري وإدراك هذه الحقيقة هو ما دفع الجنرال A.BOUVER إلى تقديم تعريف أخر:"فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة" [1]، لم يحدد بوفر نوع القوة ولا طرق استعمالها، فالمهم هو خدمة الأهداف السياسية لأن الدولة تستخدم مختلف الوسائل وعوامل القوة والقدرات التي تملكها لتحقيق الهدف السياسي، كما تجاوز بوفر بتعريفه هذا صورة أن الأهداف التي تسطرها الدول تحقق دائما بالحرب أو بالوسائل العسكرية، فالإستراتيجية لا تستخدم فقط في أوقات الحرب بل في أوقات السلم أيضا نجد لها مكانا في تسيير شؤون الدولة.

ولعل إرتباط الإستراتيجية بالمجال العسكري لدى منظري الفكر الإستراتيجي في الق18 م و19 م، له ما يبرره فالحرب كانت تعني زوال الدول أو بقائها، كما أن الأمور السياسية والقيادة العسكرية كانت في يد شخص واحد هو الملك أو الرئيس مع غياب مؤسسات الدولة أي تمركز القرار الإستراتيجي في يد قادة الدولة والذين كانوا من المدرسة العسكرية في الأغلب.

من التعريفات الحديثة للإستراتيجية نجد أنها في مجال قطاع الأعمال تعرف:"خطة عمل طويلة الأجل ترمي إلى تحقيق هدف النشأة– في معظم الأحيان يكون الفوز– التي تشمل جميع قطاعات وإدارات النشأة و إختيار الأسواق المستهدفة وتطوير مزيج من سياسات التسويق المناسبة لكل منها وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف[2].

ولعل أهم ما يميز التعريفات الإستراتيجية الحديثة هو أنها تركز على شموليتها وتعدد مجالاتها وهو ما يؤدي تلقائيا لتعدد أهدافها وغاياتها الشيء الذي يدفع للتساؤل حول ماهية الإستراتيجية أو بمعنى أخر:الإستراتيجية، هل هي علم أو فن؟.

---

[1] –عبد القادر محمد فهمي،**مرجع سابق**،ص.12.

[2] –حسين يونس،"ما هية الإستراتيجية"،أنظر إلى الرابط التالي:

youness.com (2008/08/21)http://www.hussin

في واقع الأمر الإستراتيجية تختلف عن جميع العلوم، لأنها ببساطة علم يحتاج إلى جميع العلوم الأخرى؛ التجريبية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماع، التاريخ....

وبالعودة إلى أصل الإستراتيجية نجدها فرع من أصل ضخم هو قيادة الحرب، أو"قيادة الحرب، أو"قيادة العسكرة" كما يدعى من قبل، إضافة إلى أن مدارس الإستراتيجية لم تأت اعتباطا، بل كانت نتاجا للتراكم المعرفي الذي كونه المنظرون والمختصون في مجال الإستراتيجية والحرب، بالمقابل وكما قال الفرنسي" **أندري بوفر**" في سؤال له عن ماهية الإستراتيجية"إذا أخذنا جزاءا من الفكرة القديمة للإستراتيجية العسكرية، يمكننا القول بأنها تصرف فني في استخدام القوات العسكرية للوصول إلى نتائج محددة من طرف السياسة"[1].

فالإستراتيجية هي فن في كيفية استخدام القدرات الموجودة أو المتاحة على أرض الواقع للوصول لأهداف السياسة، فإستراتيجية الدولة "الإستراتيجية القومية" تهدف من خلالها إلى تكثيف مختلف الوسائل في حدود اتجاهات السياسة القومية للدولة والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة والمتوافرة لتحقيق الأغراض السياسية للدولة[2]فالإستراتيجية علم من ناحية الإطار النظري والمنهجي وفن كتطبيق وممارسة.

ويمكن القول أن الإستراتيجية هي مجموعة من الأهداف والغايات طويلة المدى والتي يبتغيها المجتمع أو الفرد أو الدولة وهي ترسم أساليب الحركة في شكل متعاقب الحلقات أو المراحل وذلك وفقا للمرامي العامة على مستوى الدولة وتشمل الوسائل الرئيسة لبلوغ الغايات[3].

---

[1] – سمير قط،"الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا: ما بعد الحرب الباردة–قطاع النفط أنموذجا–"،**رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2007/2008م)،ص.13.

[2]– إسحاق محمد رباح، **قضايا معاصرة سياسية–إستراتيجية–إقتصادية –إجتماعية–تربوية–ثقافية**(دم:كنوز المعرفة، ط1،2009م)،ص.13.

[3]–إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**(دم:العربي للنشر والتوزيع، ط1،2008 م)،ص.27.

وعلى هذا فإن تحديد الإستراتيجية يتطلب النظر للعناصر التالية:

- ✓ إرتباطها بأمن الدولة والمجتمع.
- ✓ أنها تعنى بتعبئة موارد المجتمع وتنظيمها وتوجيهها.
- ✓ أنها متغيرة ومتطورة، بتغير الظروف والموارد والخيارات المتاحة.
- ✓ أنها تتضمن في ثناياها عدة إستراتيجيات متخصصة تتكامل فيما بينها.

فلكل دولة إستراتيجيتها النابعة عن إيديولوجياتها وسياستها ومستندة إلى قدراتها المادية و المعنوية ومتعلقة

بطموحاتها الوطنية والقومية والتي تتطور بتطور مختلف المجالات و حسب المستجدات والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها[1].

تحكم الإستراتيجية مجموعة من المبادئ والقواعد التي تهدف للوقاية من المفاجآت، وللتأكد على أي خطوة يمكن اختيارها والتعامل معها، وإجمالا هذه المبادئ يمكن في: التبعية، المناورة، السرعة،الحركة، تجميع القوى، حرية العمل، مطابقة الهدف مع الإمكانات، عدم إضاعة الهدف، إختيار الموقع الأقل توقعا، إستثمار مواقع المقاومة الأضعف، إجبار الخصم على التبعثر بالتقرب غير المباشر، المفاجأة، تلاحم الجيش و الشعب، الإعداد النفسي و الحرب النفسية، الردع، تأمين الإحتياط الإستراتيجي للحفاظ على حرية العمل، الرد المرن... .

غير أن الإشكال الذي يواجه الباحثين والمختصين في هذا المجال هو عدم وجود مبادئ ثابتة متفق عليها في زمن الحرب والسلم و هو ما أكده "نيكول مكيافيللي" NICCOLOMACHIAVELLI في بداية القرن السادس عشر، عندما أعلن أنه "لا يوجد

[1] –منتدى التيكنولوجيا العسكري والفضاء،"بحث في الإستراتيجية، المفهوم والتطبيق"،أنظر الرابط التالي:
http://army-del-net/forum/indx.php (2013/12/18)

علم لديه مبادئه العامة التي هي قاعدة دائمة العمليات أو الممارسات التي نقوم بها"[1]، فالمبادئ التي تحكم الإستراتيجية عادة ما تتطابق مع إستراتيجيات الحرب.

تبقى الإستراتيجية مرتبطة بشكل مباشر بتطور أهداف الدولة و أسباب وجودها ووظيفتها التي لم تعد تقتصر على تحقيق الأمن لأفرادها وتأمين حدودها الجغرافية، إنما أضحى عليها تأمين متطلبات المجتمع المختلفة والتصدي لمختلف المشكلات التي قد تواجه المجتمع مع الحفاظ على دورها خارجيا ونسج علاقات متوازنة مع وحدات النظام الدولي ،فالدولة لم يعد يقتصر وجودها على القاعدة العسكرية فقط ،بل أضحت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لها مكانتها.

ولعل الفهم العميق لخلفيات وجود الدولة واليقين الذي وصل إليه صناع الإستراتيجية والذي مفاده أن لكل موقف ولكل زمان ومكان إستراتيجية تلائم الظروف الداخلية والخارجية وتستجيب لمتطلبات الواقع المفروض هو ما جعل هذه الأخيرة تطور من رسم إستراتيجياتها بعيدا عن الخيارات العسكرية، وأضحت أكثر شمولية وقومية المضمون المعنى وأصبحت الإستراتيجية العليا(الشاملة) تتفرع عنها إستراتيجيات قطاعية تشمل مختلف القطاعات الإقتصادية، العسكرية ، الإجتماعية..، ولإنجاح هذه الإستراتيجية وتحقيقها للأهداف التي سطرت لأجلها كان لزاما على صانعي القرار في الدولة الموازنة بين هذه الأهداف وبين الوسائل والإمكانات المتاحة وهذه الوسائل تتنوع بتنوع الأهداف والإستراتيجية في حد ذاتها فالإستراتيجية تحدد بالغايات التي ترسمها السياسة إعتمادا على الوسائل والبدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرسومة[2].

---

[1]– **المكان نفسه.**

[2]-عبد القادرمحمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.24.

ما يميز إستراتيجي عن غيره هو القدرة على إستخدام الوسائل المناسبة للأهداف المسطرة، ذلك أن القدرة على تعبئة الموارد والإمكانات اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية التي حددتها السياسة هو ما يميز إستراتيجية عن غيرها.

وتقسم هذه الوسائل إلى نوعيّن: المادية(الجغرافية،الإقتصادية، والعسكرية)و المعنوية (الثقافية و الإجتماعية) وهنا يأتي دور مهمة صنّاع الإستراتيجية، في التكييف بين هذه الإمكانات المادية المتاحة، لإحتواء ثغرات التفاوت الكمّي و النوعي و إنعكاسها على نسبة الإنجازو مستواه . فلكل وسيلة دور، أما "دور الوسائل المعنوية (الثقافية و الإجتماعية) فيأتي تأثيرها في تطبيق الإستراتيجية سلبا أو إيجابا إنطلاقاً من طبيعة هذه المتغيرات والغاية من إستخدامها، فمن طبيعة تكوين الثقافة السائدة، بين فئات الشعب أفقياً وعلاقة الشعب بالسلطة عمودياً يكون التأثير سلبا عندما ينفرط عقد الوئام بين أفراد الشعب فيما بينه أفقياً، وبين الشعب والقيادة عمودياً و يكون التأثير إيجابياً عند إرتفاع الروح المعنوية و كانت الثقافة حيوية ناعمة و مُؤثرة داخلياً خارجياً وتعد القدرة على إستخدام الوسائل كما يطلق عليها تعبير (التكتيكات)عنصرا مُكمّلاً، من عناصر مكونات الإستراتيجية، فعند ضَعف أو عجز هذا العنصر عن إستخدام الوسائل، يكون إستثمار الوسائل دون فاعلية ونسبة إنجاز الأهداف دون المستوى المطلوب وهنا يمكن تحديد العوامل التي تؤثر في تقييم إستخدام الوسائل تقييماً موضوعيا"[1].

وللحديث عن أية إستراتيجية وجب توفر مجموعة من الشروط لصياغة إستراتيجية شاملة و واقعية:

- ✓ وضوح الأهداف وتكاملها.
- ✓ واقعية الأهداف وتكاملها.
- ✓ العقلانية والتخصص: أي الإختيار العقلاني بين الأهداف والوسائل.
- ✓ الإستمرارية: فأهداف الدولة لا نهاية لها غير لذا لا بد أن تتصف عملية التخطيط بالإستمرارية.

[1]–كمال عبد الله حسن، **مرجع سابق**،ص ص.22، 23.

- ✓ المرونة: لمواجهة المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة في الظروف الاعتيادية مثل الحرب.

كخلاصة، فإن الحديث عن أية إستراتيجية يقود إلى أن:

- ✓ الإستراتيجية ليست قاصرة على مجال معين .
- ✓ أية إستراتيجية تقوم على عدد من الإفتراضات النظرية والفكرية المرتبطة بالأهداف.
- ✓ عملية وضع إستراتيجية هي البحث عن أفضل الأساليب والأدوات لتحقيق الأهداف التي يحددها السياسيين[1].

ثالثا:التعريف الإجرائي

كتعريف إجرائي، تعرف الإستراتيجية بأنها خطة شاملة تتضمن أهدافا متماشية مع نوعية الإستراتيجية ومجالهاوهي تطبق وفقا لمبادئ وقواعد معينة وإعتمادا على الوسائل و الإمكانات المتاحة و كذا تقوم على الإختيار بين أفضل البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف المخطط له.

المطلب الثاني: تطور الإستراتيجية

مما لا شك فيه أن الإستراتيجية مفهوم ليس حديث النشأة ويعود تأصيله التاريخي إلى القرون الماضية وإن إرتبط المصطلح باليونان إلا أنه كفكرة وممارسة يعود إلى ما قبل ذلك بقرون والضبط إلى الصينيين القدامى، وهذا وفقا لما وصل لنا من مخططات وكتابات، لكن الأكيد أن ممارسة الإستراتيجية إرتبطت بفكر الإنسان ومحاولته الدائمة تطوير قدراته وإختيار أفضل الوسائل و الأساليب للوصول إلى الأهداف المحددة.

وسنركز في دراستنا على بعض المدارس التي كان لها الأثر الكبير في تطوير الإستراتيجية كمفهوم و ممارسة وهو ما ساهم في إنتقال الإستراتيجية من المجال العسكري إلى المجالات الأخرى.

أولا:الفكر الإستراتيجي الأسيوي القديم

---

[1]– **المرجع نفسه**،ص ص.30،29.

الحديث عن الإستراتيجية الأسيوية القديمة يمكن حصرها في الفكر الصيني على إعتبار أن المدرسة الصينية برزت في القرن الخامس والرابع قبل الميلاد و لأن الكتابة في الصين كانت تشكل أهمية

وأشهر إستراتيجيي الصين SUNZI والذي ألف 13 مقالا في "فن الحرب"، كذلك حفيدهSUN BUN الذي يغلب الطابع العملي على رؤيته للإستراتيجية أكثر من جده، كما تحدث عن الدعم اللوجيستي ودوره في الحملات العسكرية.

كذلك عرف الإستراتيجية الصينية بمؤسسهاSUNZI، ثم الجنرال CAOCAO في القرن السابع والثامن قبل الميلاد وغيرهم وقد عرف الفكر الإستراتيجي الصيني تيارين:

1-تحليل عميق للحرب والسياسة والعلاقة بينها.

2-إتجاه ضد العسكرة وتطوير الفكر العسكري برفض الحرب وقبول حق الدفاع عن النفس[1].

وقد ركز الفكر الإستراتيجي الصيني على الأمور العسكرية كتنظيم الجيش والتكتيك والحرب كما ربط بين الإستراتيجية والحرب وهذا يتضح من خلال العوامل الثابتة التي أرساها "تسو" TSUوالتي تحكم فن

الحرب وهي:

-**القانون الأخلاقي** "تاو"TOO :أي الإنسجام بين الحاكم والمحكومين مما يدفع لإتباع أوامر القائد، أو كما يطلق عليه "التدريب المستمر".

-**السماء(المناخ):**يقصد الليل والنهار، البرودة والحرارة، الفصول.

-**الأرض(التضاريس):**ترمز للمسافات وساحات المعارك وما تحمله من إحتمالات النجاح و الإنتصار.

-**القائد:** يرمز إلى فضائل الحكمة كالإخلاص وحسن الأخلاق.

[1] -صلاح نيوف، **مرجع سابق**، ص.33.

-**النظام:** يقصد بها طريقة ترتيب الجيوش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات، طريقة توزيع الرتب، الحصول على الإمدادات والتحكم في معدل الإنفاق العسكري[1].

ويعتبر الإهتمام الغربي بترجمة وتحليل الكتابات الصينية عن الإستراتيجية لدليل واضح على عمق هذا الفكر ودقته في وصف الأمور والفنون العسكرية .

ثانيا: الفكر الإستراتيجي الغربي القديم

يمكن الحديث عن الإستراتيجية في الفكر الغربي القديم عند كل من اليونانيين والرومان على إعتبار أن المدرستين برعتا في الشؤون العسكرية و لهما سمعة في مجال الحرب و القتال و التخطيط و التكتيك.

1/ اليونانيون:

عرف الفكر اليوناني القديم بالتحليل و التعمق في أمور الحرب و السياسة، فإن جل المفاهيم السياسية اليوم مرجعها إلى الفكر اليوناني،وعلى الرغم من أن الفكر العسكري اليوناني لم يبق منه الشيء الكثير، فقد إمتدت إلى تحليلات الفكر الإستراتيجي و فنون الحرب[2]ومن أشهر المؤرخين الإستراتيجيين اليونانيين نذكر:

-**ASCLEPIODOTE**: والذي و رغم أنه لم يكن عسكريا إلا أنه إهتم بالتدوين و بمنطق إدارة الصراعات ونظر لوحدات الجيش و تنظيم المعارك [3].

في واقع الأمر الفكر الإستراتيجي اليوناني لم يترك قواعد ولا قوانين إستراتيجية لكنه قدم تحليلات عملياته كما إهتموا كثيرا بالتكتيك .

---

[1] – نسيمة طويل،"الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"،**رسالة دكتوراه غير منشورة**(جامعة الحاج لخضر –باتنة–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009/2010م)،ص ص.22،23.

[2] –**المرجع نفسه**،ص.24.

[3] –**المكان نفسه**.

2/ الرومانيون:

تميزت الإستراتيجية الرومانية بالأصالة كونها عسكرية بإمتياز، فالمرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات قبل إختيارهم من قبل المواطنين وعلى هذا دام التفوق التكتيكي والإستراتيجي الروماني على مدار قرون عدة ومن أشهر الإستراتيجيين الرومانيين: CATON,POLYBE .FRONTINUS

ثالثا:الفكر الإستراتيجي العربي الإسلامي

الكتاب والسنة لم يحددا شيئا في هذا الموضوع، لكن الكتاب الغربيين يرون أن وجود رسالة والرغبة في نشرها يساعد على تحديد مهام الإستراتيجية و الأهداف العامة للأمة وقد حدد القرآن الفرق بين النزاعات العامة الشاملة والخلافات البسيطة، وحدد طرق التعامل معها، إذ نجد حروب القبائل، حروب الجهاد، حروب ضد المرتديين.

والإستراتيجية في الإسلام تنطلق من المركز إلى المحيط ونجد أن هناك ثلاث دول في الإسلام:الدول المسالمة، الدول التي لها عقود مع المسلمين، الدول المحاربة وهذا طبعا من خلال: دار السلام، دار الحرب ودار العهد أو الصلح ويمكن القول أن دعائم الإستراتيجية في الإسلام:

-القيادة الناجحة: وتمثلت في شخص الرسول صلى الله عليه وسلم.

-الإعتماد على أسلوب المباغتة والتحايل والهجوم المصحوب بالتراجع لإستشراف العدو.

ويبقى المؤرخ"**ابن خلدون**" أشهر من كتب عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك من مختلف الشعوب"[1]، ونجد أشهر المؤلفات التي وضعت في القرنيين 13 و16 م:

- كتاب"الفن العسكري والفروسية" لعلي بن عبد الشامان بن هزيل[2].

في هذا الصدد يقول المفكر ليدل هارت في فضل العرب ودورهم في أخلقة الحرب:

---

1 - **المرجع نفسه**،ص،38.

2- **المرجع نفسه**، ص.39.

"من المهم أن نعرف كيف أن الحروب الشاملة قد تطورت تدريجيا واكتسبت بعدا إنسانيا وطابعا أخلاقيا إزداد وضوحا مع مرور الوقت ولعبت أخلاقيات وقيم وقوانين الفروسية دورا بارزا في تحقيق التطور ويعود الفضل الأكبر في نشوء وانتشار هذه الظاهرة إلى أصل عربي وينبغي أن نعترف دون تردد أو حرج بأن العرب كانوا الأساتذة والرواد الأسرع والأسبق من الأوربيين في إرساء الحرب على القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية بل في هذا الميدان وعنهم نقلناها ومنهم عرفناها"[1].

رابعا:الفكر الإستراتيجي الأوربي الحديث

يعتبر كتاب **LIBRO DE LA GUERRA** الذي قدمه الماركيز VELLEN العام 1920 م، الإنطلاقة الفعلية للإستراتيجية العسكرية في أوربا التي تطور فيها هذا الفكر في النصف الثاني من القرن15م.

– "نيكول مكيافللي":الذي ألف كتاب "شجرة الصراعات"العام 1510م وغيرها من المؤلفات التي قدمها والتي تعتبر نقلة نوعية في الفكر الإستراتيجي المنظم والمؤسس.

-**REME ROUSSEAU**:الذي ألف كتاب" معلومات" أو "معرفة حول تأثير والحرب[2].

ويمكن القول أن هذه الفترة كانت خصبة وغنية بالمؤلفات والكتابات حول الإستراتيجية وفن الحرب والتكتيك، كما عرفت الإستراتيجية تطبيقا عمليا إلى جانب الكتابات المقدمة.

خامسا:الفكر الإستراتيجي المعاصر

عرفت الإستراتيجية في هذه الفترة نقلة نوعية من حيث الكتابات والتنظير، فارتبطت بظهور بعض النظريات المتعلقة بالمواجهة العسكرية والحروب ويعد الألماني "كلاوزفيتش" أشهر رواد الإستراتيجية في

---

[1]– دينا محمد جبر وإبتسام حاتم علوان،"الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولية"،

المجلة العسكرية، دع، د. ت. ن، ص ص.01–20.

[2] –**المرجع نفسه**،ص.40.

هذه الفترة ومع بداية القرن 20 أضحت الإستراتيجية مرتبطة بالإطار النظري أكثر من التأليف وإرتباطها بالحروب العالمية الكبرى وتطور الأسلحة بأنواعها، لذا طغى عليها الجانب التطبيقي والمدرسة الأمريكية ذات التفكير الواقعي هي الأبرز والتي يرى أحد أهم مفكريها Braddeli.A Tayer أن الإستراتيجية هي" كيف تعرّف الدولة مصالحها، والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح، ووسائل التعامل معها"[1].

فإستراتيجية الدول اليوم تصاغ وفقا للمصالح الخاصة وسعيا للقضاء على مختلف التهديدات التي تواجه الدولة وتهدد وجودها أو مصالحها الداخلية أو الإقليمية أو الدولية.

والمتتبع لتاريخ الإستراتيجية يلاحظ أنها إرتبطت بالمدرسة الصينية منذ البداية وسايرت تطور مفهوم الحرب والجانب العسكري لتتفرع بعدها إلى المجالات الأخرى وتأخذ عن كل مجال تعريفا يتوافق وخصوصيته ومفاهيمه غير أن الأصل فيها يبقى شاملا والإتفاق حول كونها خطة شاملة قائما.

المطلب الثالث:علاقة الإستراتيجية بالمفاهيم الأخرى

تتداخل العديد من المصطلحات مع مفهوم الإستراتيجية وهذا التداخل جاء بفعل إنتقال الإستراتيجية من مجال إلى أخر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتداخل هذه المجالات من جهة أخرى.

أولا:التكتيك

كغيره من المفاهيم عرف التكتيك محاولات عدة لتعريفه لإرتباطه بالمجال العسكري:

تعريف DIRTRICH VON BULOW:

"الإستراتيجية هي الحركات التي تتم أثناء الحرب بين جيشين، لكن خارج دائرة المعركة المتبادلة، أي خارج الدائرة المرئية، مهارة الحركات التي تكون بوجود العدو، بحيث تكون إمكانية الرؤية قائمة دون

[1] – لزهر وناسي،"الإستراتيجية الأمريكية في أسيا الوسطى و إنعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م"،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الحاج لخضر –باتنة–،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008/2009م)،ص.20.

قدرة مدفعيته على بلوغ الأهداف هذه المهارة تسمى التكتيك"[1] من خلال هذا التعريف نجد أن التكتيك يكون في ميدان المعركة بينما تكون الإستراتيجية خارج ميدان المعركة ومتزامنة مع الحرب.

تعريف الجنرال BLUME:

"التكتيك هو تنفيذ الهدف الذي تحدده الإستراتيجية"[2]. فالتكتيك يتعلق بنقطتين هما:

-تحديد موقع العملية المراد القيام بها.

-التوقيت المناسب للقيام بالعملية[3].

ويعرفه "هنري جو ميني":"التكتيك هو المناورة التي يقوم بها جيش في ميدان المعركة،وأنه التشكيلات المختلفة التي يقاد بها الهجوم[4] وعن أوجه الإختلاف بين التكتيك والإستراتيجية تتحدد من خلال:

-على مستوى الخطة:الإستراتيجية تعتمد خطة شاملة في حين تكون خطة التكتيك تفصيلية ومتنوعة.

-على مستوى الأهداف:تكون أهداف الإستراتيجية ثابتة وغير قابلة للتجزئة ولا المساومة، بينما تكون أهداف التكتيك محددة ومتنوعة.

-على مستوى الحركات :قد تضاعف الحركة في الإستراتيجية وقد تنعدم لثبوت الأهداف بيمنا في التكتيك تكون متعددة[5].

---

[1] – صلاح نيوف، **مرجع سابق**،ص.14.

[2] – **المرجع نفسه**، ص.16.

[3] – خوشا باسولاقا،"الإستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي"،أنظر على الرابط التالي:
http://www.anakwa.com/foram

[4] –عبد الكريم باسماعيل،"الأبعاد الإستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق 1990–2003"،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الجزائر–دالي إبراهيم–، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2010م)،ص.19.

[5] – عبد القادر محمد فهمي،**مرجع سابق**،ص.44.

وبصورة عامة يمكن القول أن الإستراتيجية هي خطة شاملة وعامة في حين أن التكتيك هو جزء من الإستراتيجية الغرض منه تحقيق هدف من أهداف الإستراتيجية.

ثانيا:الإستشراف

الإستشراف من المفاهيم الحديثة ويعتبر أول ظهور له كمصطلح سنة 1953 م من قبل "غاستون بيرجي" GASTON BERJER ليحل محل مفهوم "علم المستقبل"، ومن بين التعريفات المقدمة في شأنه:

تعريف "كورنيش":

"هو فعل وفن وعلم التعرف على إمكانات أحداث المستقبل _ إمكانات أحداث أو تطورات مستقبلية _ وتقييم مثل هذه الظروف[1].

تعريف الأستاذ العواد:

"...إلقاء نظرة فاحصة على المستقبل بمنظار تتكون عدساته عن عبق تجارب الماضي ونتائج الحاضر وثمراته ومؤشرات التطلع المستقبلي"[2].

الإستشراف علم وفن و ممارسة يسعى للتوجه نحو المستقبل للأفضل ،فهو عملية تتابعية مستقرة في الزمان والمكان ويهدف لإستغلال الحاضر وتجارب الماضي لوضع تصور مستقبلي ويتسم بدرجة عالية من التقنية.

[1] – مالك عبد الله المهدي،"ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية"(مداخلة مقدمة في ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،3-2013/02/5)،ص.15.

[2] – نياف بن رشيد الجابري و أخرون،إستشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة :تطبيق السلاسل الزمنية(د م، دط،د س ن)،ص01.

وعن علاقة الإستشراف بالإستراتيجية فيمكن القول أن الإستراتيجية ترتبط بالإطار النظري الفني إلى جانب التوظيف في حين أن الإستشراف هو فن التطبيق والممارسة والعلاقة بينهما تتضح من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

ماذا يمكن أن يحدث؟(س^1)، ماذا أستطيع أن أفعل؟(س^2)، ماذا سأفعل؟(س^3)،كيف سأفعل؟(س^4) ومن أما ؟(س^5).

والإستشراف وحده يتمحور حول ماذا يمكن أن يحدث؟، وهو يصبح إستراتيجيا عندما نتساءل:ماذا يمكن أن نفعل؟[1].

الإستشراف متعلق بالمستقبل في حين الإستراتيجية متعلقة بالحاضر وقد تصبح متعلقة بالمستقبل إذا كانت طويلة الأمد.

[1] –ميشال غودي وقيس الهمامي،**الإستشراف الإستراتيجي:المشاكل والمناهج**(دم،ط$_1$، د س ن)،ص.15.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

سنتناول في هذا المبحث الإطار النظري للدراسة والذي سنقوم من خلاله بمحاولة فهم سلوك تركيا تجاه العراق ودوافع إستراتيجيتها ،سنتطرق في المطلب الأول نظرية الإعتماد المتبادل والتي سنحاول من خلالها تفسير العلاقات الإقتصادية البينية بين تركيا والعراق ودرجة الإعتمادية بين الطرفين،كذلك سنتطرق في المطلب الثاني إلى النظرية البنائية والتي تعتبر مدخلا أساسيا لدراسة التداخل بين مسائل الهوية والمصلحة في العلاقات التركية العراقية كما سنعتمد على النظرية البنائية لتفسير علاقة الهوية بالأمن في إطار الإستراتيجية التركية نحو العراق.

المطلب الأول :نظرية الإعتماد المتبادل

يعتبر المجال الإقتصادي من أبرز علاقات التفاعل بين الدول والجماعات الأنسانية وهو ما يعبر عنها بظاهرة الإعتماد المتبادل والتي تعتبر السمة الأبرز للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة إذ يشهد النظام الدولي درجة عالية من الإرتباط بين الأفراد والجماعات في مختلف الدول وبين الحكومات وبين الأوضاع الداخلية والخارجية وحتى بين مختلف المجالات خاصة المجال السياسي و الإقتصادي مما إنجر عنه تطور وسائل النقل والإتصال و التكنولوجيا وكذا تبادل السلع والخدمات والأفكار[1].

ولأنها ظاهرة معقدة ومتشابكة ،متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات فقد تعددت تعاريفها ومضامينها إلا أنها تتفق في مجملها على أن الإعتماد المتبادل هو وجه من أوجه العلاقات المصلحية الزبونية فيما بين الجماعات الإنسانية.

فالاعتماد المتبادل هو ظاهرة نمطية لنظام دولي تتبع ديناميكياته من البحث عن المصلحة القومية من ناحية ومن البحث عن مصالح أخرى أكثر اتساعا أو أكثر ضيقًا من المصالح القومية من ناحية أخرى[1].

---

[1]-نادية مصطفى،"نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد"،**السياسة الدولية**،(أكتوبر1985)، ص-ص.01-42.

ونظرية الإعتماد المتبادل هي إحدى تيارات المدرسة الليبرالية، بحيث يقوم المنظور الليبرالي على دور المؤسسات والعلاقات السياسية والإقتصادية وتحث على السلام والتكامل و يسعى المنظور الليبرالي لتحقيق الأمن الوطني إعتمادا على دور المؤسسات والإقتصاد والديمقراطية ،على عكس الواقعية التي تعتمد القوة العسكريةهي الأداة الأساسية لتحقيق المصالح.

وتنتمي نظرية الإعتماد المتبادل إلى التحليل العبر قومي الذي ينظر للدولة كفاعل مجزأ يحوي فواعل تحت دولاتية–مجتمعية– تساهم في وضع برامج السياسة الداخلية وتنفيذ السياسة الخارجية.

يعتبر المنظر جوزيف ناي وربرت كيوهين منظرا كتاب (القوة و الإعتماد المتبادل) سنة 1977م،أعلنا فيه عن تراجع دور الدولة وزيادة الإعتماد المتبادل المركب ،ويقوم الإعتماد المتبادل على ثلاثة خصائص:

–زيادة الفواعل غير الدولاتية؛ والتي أضحت تلعب دورا محوريا في السياسة الدولية إلى جانب الدولة.

–المصلحة الوطنية؛ تصاغ المصلحة الوطنية داخل البيئة الداخلية للدولة ومن طرف الفواعل المجتمعية وتعتبر تعبيرا عن مصالح الفواعل المجتمعية وهي تطغى على المصالح الخاصة[1].

يميز ناي وكيوهن بين نوعين من الإعتماد المتبادل الأول يخلق هيكلا راسخا أو إطارا محددا أو مقبول من كل الأطراف وفي هذه الحالة فإن الأدوات المستخدمة لا تمس الهيكل إنما تعرضه لتغيرات جزئية وهو ما يسمى بالحساسية المتبادلة، أما النمط الثاني فيمس الهيكل نفسه إذ يتسبب تصرف إحدى الدول بتعطيل النظام الشيء الذي يؤدي بالدول للإنتقام وهو ما يسمى بالقابلية للتأ ثر[2]ويؤدي الإعتماد المتبادل إلى نتائج سلبية كما يؤدي لنتائج إيجابية ، بالنسبة للأولى تحدث عندما تظهر الصدمات الإقتصادية التي تنتقل بين

---

[1]- سمير قط ،**مرجع سابق**، ص ص25–29.

[2]–د م،**الإقتصاد السياسي ونظريات العلاقات الدولية**(د م، دس ن)،ص.292

وحدات الإعتماد المتبادل، أما الثانية فتحدث عندما ترتفع معدلات النمو ويرتفع مستوى البطالة ويزيد حجم التبادل التجاري بين هذه الوحدات.

طغت ظاهرة الإعتماد المتبادل على الساحة العالمية وأضحت للمسائل الإقتصادية أولوية على المسائل السياسية في كثير من الأحيان وفي عديد العلاقات البينية للدول وأبرز مثال على ذلك العلاقات الفرنسية الألمانية والتي أخذت منحنا أخر بفضل إلتزام الطرفين بمبادئ الإعتماد المتبادل في إطار الإتحاد الأوربي كما أضحى الإعتماد المتبادل مدخلا لمعالجة الملفات السياسية العالقة بين الدول بحيث طغت المسائل الإقتصادية على الأجندة السياسية للدول فالعلاقات الإقتصادية وخاصة الإعتماد المتبادل ينطلق من القاعدة الشعبية والحكومات على حد سواء لذلك فالدول تدرك أن البدء بعلاقات الإعتماد المتبادل من شأنه التمهيد لحل العديد من المسائل الأمنية والسياسية العالقة بينها.

المطلب الثاني :النظرية البنائية(ثلاثية الهوية، الأمن والمصلحة)

شهد حقل العلاقات الدولية زخما فكريا و نظريا مع نهاية الحرب الباردة وبروز مواضيع وقضايا جديدة تلعب دورا مهما في تشكيل العلاقات الدولية وفي نمط التفاعلات مابين دولاتية خاص بعد فشل المنظورات التفسيرية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة نهاية سلمية.

ومن أبرز المتغيرات الجديدة"الهوية و الثقافة وهي متغيرات تزامن ظهورها والتغيرات الحاصلة في النظام الدولي وقد جاءت البنائية لتبين أنه ليست القوة وحدها ما يدفع الدول للتصرف على النحو الذي تتصرف عليه ،إنما يشكل عامل الهوية متغيرا أخر يحدد سلوك الدول ويوجهها تبعا للمصالح التي تتوافق وهويتها.

تعود الجذور الأولى للبنائية إلى أعمال كل من "فريدريك كراتشوان" و "نيكولاس أونيف"NICHOLAS ONUF والمعنونة ب:"عالم من صنعنا"WORLD OF OURMAKING العام

1989م[1]، ثم صدور المقال المرجع لALEXANDAR WENDT والمعنون ب"الفوضى هي ما تصنعه الدول"العام1992م وإنطلاقا من أعمال هؤلاء طرحت البنائية تصوراتها بشأن التفاعلات الدولية والتي تقوم على إستبدال النمطية في العلاقات الدولية وتركيزها بدلا من ذلك على متغيرات جديدة وليدة البيئة الدولية الحديثة كالإرهاب و الهوية إضافة إلى تركيزها على قوة الخطاب الموجه للأفراد والدول والمجموعة الدولية[2]وتنطلق البنائية في تصوراتها من:

-الدول هي فواعل أساسية في التحليل.

-البنى الإجتماعية القائمة في النظام مبنية بشكل تذاتاني. هي المعنى الذي نعطيه للواقع المادي والإجتماعي وتصورات الفواعل لهذا الواقع.

-هويات ومصالح الأفراد تتشكل في معظم الأحيان بفعل البنى الإجتماعية داخل النظام.

-الفوضى بالنسبة للبنائية هي البنية الإجتماعية والإدراك الجماعي وحده القادر على تأويل نتائج فوضوية - النظام وهي ناشئة نتيجة التأثيرات المتبادلة للفاعلين الدوليين الذين يستخدمون فواعل معينة ويدخلون في معاملات إجتماعية مما يؤدي لتعدد المفاهيم المفسرة للفوضى[3].

الجدول التالي يبين أهم المفاهيم للبنائية:

---

[1]- عز الدين حمادي،"دور العامل الخارجي في النزاعات العرقية"،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2005م)،ص.34.

[2]- عمار حجار،"السياسة الأمنية الأوربية تجاه جنوبها المتوسط"**رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الحاج لخضر-باتنة-

كلية العلوم والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2002م)،ص.50.

[3] -أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**(السليمانية:مركز

كردستان للدراسات الإستراتيجية،د ط،2007)،ص.436.

المفهوم	دلالته عند البنائية
الفرد	فاعل أساسي بحسب موقعه بالمجتمع أو النخب
الدولة	بناء إجتماعي وفاعل أساسي
النظام الدولي	يتكون من بناء مادي وبناء إجتماعي وهو الأهم
المصلحه الوطنية	تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبنية
الأمن	يتحدد من خلال عملية التفاعل بين الفاعل والبنية
الهوية	تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبنية وتسهم في سلوك الدول

المصدر: خالد المصري،النظرية البنائية في العلاقات الدولية"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**،م.30،ع.02(2014م)،ص ص.313-333.

أولا:الهوية عند البنائين

من المفاهيم المهمة النظرية البنائية "الهوية" لأنها تساعد على تحديد المصلحة العامة للدولة وتحدد دورها في السياسة الدولية وهو ما يجعل الفاعل(يتصرف) وفقا لعامل الهوية الذي يحدد سلوك ويوجهه[1].

فالهويات لا تخرج عن كونها علاقات إجتماعية تتغير عبر الزمن والسياقات ولكونها كذلك ،فهي ليست بصفات ثابتة للأفراد أو الجماعات، فالأفراد ينتجون ويعيدون إنتاج ذواتهم أكثر من كونها خلقت معهم[2].

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] –سليم قسوم،"الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية–دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م)،ص.133.

تتمتع الدول بهويات مؤسسية من خلالها يتم تحديد الأهداف الأمنية والإقتصادية والإستقرار وهو يعتمد على مدى إدراك الدولة لهويتها ولهوية المجتمع الدولي. وحسب "واندت" فإن الهوية سابقة للمصالح لأنها تحدد ما هية الدولة بينما المصالح تعكس ما يود الفاعل القيام به والعلاقة بينهما لا تنفصل لأن الهوية دون مصالح فاقدة للرغبة والمصالح دون هوية فاقدة للوجهة[1].

وقد حاولت البنائية إعطاء مفهوم مغاير للسياسة الدولية بناء على متغير الهوية الذي يعتبر أساس البنية الإجتماعية للدولة ومحرك سلوكها الخارجي الذي يهدف أساسا للبقاء كما بالنسبة لمفهوم القوة تلغ البنائية دور القوة المادية في سلوك الدول إلا أنها ترى أن هذه القوة يجب أن يصاحبها إدراك لمعناها وجدواها في العلاقات الدولية وحسب البنائية فإن هوية الدولة تتشكل أساسا من مصادر ثلاث:

-المعارف المشتركة.

- الممارسات المادية التي تعطيها الدولة شكلا.

- ممارسات الفاعلين في النظام الدولي[2].

فإدراك الدول لهويتها يجعلها تتحدد مصالحها في النظام الدولي والتي تكون نابعة من القيم الإجتماعية الداخلية للوحدات السياسية وتتحرك على هذا الأساس وبإسقاط هذه الرؤية على تركيا نجد أن التراجع التركي في توجهاتها الإقليمية وتغير أولوياتها نابع من إعادة فهم هويتها وإنتمائها الحضاري والثقافي وهوما أدى بها للتوجيه سياستها نحو العالم الإسلامي بعدما كانت مهتمة بالإنضمام للإتحاد الأوربي ،هذا الإدراك التركي صاحبه تغير في المصالح والإستراتيجيات والأولويات سواء مع دول الجوار التي يغلب على علاقتها معها الطابع الهوياتي(الأكراد)أو مع دول الإقليم(الإسلام) .

---

[1] - **المرجع نفسه**،ص.234.

[2] - خالد معمري،"التنظير في الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة -دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي 11 سبتمبر"،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007م)ص.115.

تتفق البنائية مع النظريات التفسيرية في أن أمن الدول هو غاية قصوى لذلك فالهوية والمصلحة تحددان أمن الدولة الذي يتعلق بالأساس بأمن الأخر وهو لا ينحصر في الوسائل العسكرية فقط إنما يتعدى ذلك إلى تأسيس جماعات أمنية إقليمية أو دولية للحفاظ على الأمن المشترك للدول ذات الهويات والمصالح المتقاربة وهو ما يؤدي لنشوء الثقافة الأمنية بحيث تدرك الدول أهمية الأمن وعلاقته بهويتها.

ويقدم"سايدمان" ثلاث تصورات عن دور الهوية في توجيه السياسة الخارجية للدول:

1/ :تستخدم الهوية كأداة لتعبئة الناس وحشد التأييد.

2/تستخدم بعض الأنظمة الهوية من أجل زعزعة أنظمة الحكم في دول أخرى.

3/ تستخدم الهوية لتحديد المصالح والأخطار وبالتالي لرسم سياسة خارجية[1].

ثالثا: الهوية والأمن

إنطلق البنائية في تقديم بديلا للتصور الأمني من خلال نقدها للمنظور الواقعي العقلاني على مستويين:

1-الفشل الواقعي الليبرالي في توقع نهاية الحرب الباردة وذلك لعدم إلمامها بالجانب غير المادي في النظام

الدولي ومنها على الخصوص نسق الأفكار.

2-عدم مرونة المنظور العقلاني(الواقعي والليبرالي) في فهم وإدراك الأسباب العميقة لسقوط الإتحاد السوفياتي[2].

وتقوم الرؤية البنائية للأمن من منطلق تفكيك علاقة الهوية بالمصلحة وكيف يدفع ذلك لتشكل السلوكات الأمنية للفواعل وبإعتبار الفوضى نتيجة لسلوكات الدول وليست سببا في سلوكاتها[3].

---

[1] – حسن البراري،"الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط"،أنظر على الرابط التالي:
www.alghad.jo,2005

[2] – خالد معمري،**مرجع سابق**،ص.118.

[3] –**المرجع نفسه**،ص.119.

وتعتبر البنائية أن سلوك الدولة (أ) لإجراءات بناء الثقة وتقليلها من السلوك العدواني سيدفع بالدول الأخرى لإنتهاج نفس الطريقة مما يجعل الدولتان تبحثان عن طرق أخرى بعيدا عن العون الذاتي الذي يتسبب في غياب الأمن الدولي[1].

[1] -**المرجع نفسه**،ص.121.

خلاصة الفصل الأول

بعد دراسة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة يتضح ما يلي:

– الإستراتيجية في أصلها مفهوم عسكري تطور بتطور مفهوم الحرب في العلاقات الإنسانية والدولية ، ثم إنتقال المفهوم من المجال العسكري إلى المجال المجالات الأخرى كنتيجة لتطور الوسائل المستخدمة في العلاقات بين الدول وإتجاهها نحو الحرب السلام وشهد مفهوم الإستراتيجية تنقيحات عديدة من قبل السياسيين في كل فترة زمنية ذلك أن إرتباط المفهوم بالمجال العسكري من البداية أضفى عليه نوعا من العسكرة"مفهوم عسكري" وهو اليوم مفهوم شامل لكل المجالات والوسائل و مرتبط بالدولة إرتباط لا نقاش فيه فلا يمكن لأي دولة ذات كيان وسلطة مستقلة أن لا تكون لها إستراتيجية قومية للحاضر والمستقبل تحدد توجهاتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى والإستراتيجية الناجحة ترتبط بالأهداف الممكنة والبدائل المطروحة.

نتيجة لهذا التطور في مفهوم الإستراتيجية ظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بها، فالتكتيك مثلا يعتبر جزء من الإستراتيجية أما الإستشراف فهو البعد المستقبلي للإستراتيجية فلا إستشراف دون إستراتيجية أنية.

–تعتمد الدول في وضع إستراتيجياتها على مجموعة من الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية خاصة إذا كانت هذه الإستراتيجية تجاه الدول الأخرى فإنه يمكن تفسيرها وفقا لمصالح الدول وأهدافه.

–من بين أهم المقاربات النظرية التي يمكن بها تفسير توجيه دولة ما لإستراتيجيتها تجاه دولة أخرى:

*تشكل نظرية الإعتماد المتبادل نمط من العلاقات التفاعلية المصلحية المتبادلة بين دولتين أو مجموعة دول بغرض تحقيق مصالح مشتركة تكون بدايتها الإقتصاد ثم تتطور للمصالح السياسية والأمنية المشتركة.

*للبنائية نظرة مختلفة في ما يخص العلاقة بين فواعل النظام الدولي بحيث تعتبر منطق الهوية الإجتماعية للدول الأساس في تحديد مصالحها وتوجيه سلوكتها الخارجية فكلما أدركت الدولة هويتها كلما سهل عليها إدراك مصالحها و تحقيقها.

الفصل الثاني :

الإستراتيجية التركية:

الأسس و التوجهات

تعتبر تركيا وريثة الدولة العثمانية وحاملة تاريخها إذ شكل قيامها العام 1921م مرحلة مهمة لتأسيس الدولة التركية الحديثة وقد شكل صول حزب العدالة والتنمية للسلطة مرحلة مهمة في مسيرة الدولة بحيث إنتقلت تركيا من موقعها كدولة إرتكاز مهمتها الأساسية حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، إلى دولة محورية ذات عمق إستراتيجي تجمع بين الإسلام المعتدل والليبرالية الديمقراطية.وقد ساهمت عوامل القوة الجغرافية، التاريخية، الإقتصادية والثقافية..في تبني تركيا لتوجهات إقليمية توضح النهج الجديد الذي تبناه أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية.

المبحث الأول:مرتكزات القوة التركية

تعتبر مقومات كل دولة نقاط قوتها التي تسمح لها بالتحرك وفقا لما تقتضيه الظروف الداخلية والدولية وهي عديدة لا تعد بدءا بالموقع الجغرافي، النظام السياسي، القوة الإقتصادية و القوة العسكرية سنركز في المطلب الأول على الموقع الجغرافي لتركيا والذي يوصف بالجيو إستراتيجي ثم سنتطرق إلى النظام السياسي التركي مركزين على حزب العدالة والتنمية وأهم التغيرات التي قام بها لتظهر تركيا بمظهر القوة الناعمة في المنطقة وكذا المؤسسة العسكرية ثم سنتطرق إلى الإقتصاد التركي الذي يمثل عامل من عوامل قوة الدولة في عهد حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول:الموقع الجغرافي لتركيا

الموقع الجغرافي يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينة ويؤثر في قوتها وإستراتيجياتها وكذا في الدور الذي يمكن أن تلعبه على الوسط الإقليمي والدولي، كما تتوقف عليه القرارات السياسية و الإقتصادية العسكرية وبالتالي قد يكون نعمة على الدولة إذا كان أساس موردها هو بقائها، كما قد يكون نقمة إذا ما وقعت الدولة بين دول متصارعة[1].

[1]–عدنان كاظم جبار الشيباني، وعبد الحسين الظالمي،**الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي_دراسة في الجغرافيا السياسية**–،جامعة القادسية، كلية التربية، د.ت.ن.

فموقع الدولة له دور مهم في رسم علاقات الدول مع بعضها البعض وهو يتميز بالثبوت الجغرافي لا يتغير بمرور العصور والأجيال؛ قد يزيد أو ينقص بفعل تفاعلات الشد والجذب بين الدول لكن الأساس منه يبقى ويعطي أهمية إستراتيجية إقليميا ودوليا ورغم ما تلعبه التكنولوجيا الحديثة من دور في توجيه إستراتيجيات الدول إلا أنها لم تلغ دور العامل الجغرافي في تقرير مصيرها.

أولا:الموقع الجغرافي و المساحة:

تقع تركيا تقريباً بين خطى الطول (23، 45°) شرق جرينتش، وبين دائرتـــي عرض (36، 42°) شمال خط الإستواء أي أنها تقع ضمن خط المناخ المعتدل، أما جغرافيا فتركيا تقع بين قارتين أوربا وآسيا بمساحة تقدر ب567، 780 كلم^2 (المرتبة ال34 عالميا) منها24،000 كلم^2 في أوربا(تراكيا) و567،756 كلم^2 في آسيا (الأناضول) ويبلغ طول حدودها2753 كلم بحيث تجاورها اليونان وبلغاريا غربا، روسيا وأوكرانيا شمالا(عبر البحر الأسود) جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران شرقا، سوريا والعراق جنوبا[1] أما طول سواحلها فيبلغ 8333 كلم على البحر الأسود، 1577 كلم على البحر الأبيض المتوسط ، 2705 كلم على بحر إيجا ،172 كلم على الدردنيل،90 كلم على البوسفور و927 كلم على مرمره وهي ممرات مائية مهمة لإيصالها البحار الداخلية بالمحيطات مما يكسب تركيا أهمية إستراتيجية وإقتصادية لتحكمها في طرق التجارة العالمية[2]بهذا

---

[1]– كوثر عباس الربيعي،**العلاقات الأمريكية–التركية في الميزان الإستراتيجي الدولي**(جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، دس ن)،ص.02.

[2]–محمد عبد العاطي التلولي،"السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا2002–2008م"، **رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الأزهر–غزة–، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، قسم دراسات الشرق الأوسط،2011 م)،ص.68.

تعد تركيا دولة بحرية فهي مفتوحة على البحار الثلاث: البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجا و تسيطر على ممرين مائيين طالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات هما البوسفور والدردنيل[1].

ويمكن القول أن البعد الجيو إستراتيجي لتركيا يعد الأساس في علاقاتها مع النظام الإقليمي فلها إمتدادات في قارة أوروبا حيث تقع عند الطرف الشمالي الشرقي للبحر المتوسط جنوب شرق أوروبا وتطل على البحر المتوسط في الجنوب وعلى البحر الأسود في الشمال وعلى بحر إيجا في الغرب ويفصل الجزء الأوربي عن جزئها الآسيوي مضيق البوسفور الذي يفصل البحرين المتوسط والأسود[2].

كذلك توجد بتركيا مصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات وأكثر من ثلث مساحتها هي أراضٍ زراعية كما تغطي الغابات أكثر من ربع أراضيها ويعد تحكم تركيا في هذه الممرات من منطلق أنها تمثل ثروات هائلة في ما يخص الموانئ العالمية و السياحة التي تعتبر مفتاحا لنشر الثقافة التركية والترويج للإنفتاح كما أن هذه المساحة المعتبرة التي تحتلها تركيا برا وبحرا أدت إلى تنوع إنتاجها الزراعي مما أثر بشكل إيجابي على الإقتصاد التركي الذي يعد إقتصادا واعدا بالمنطقة.

ثالثا:أهمية الموقع الجغرافي لتركيا

تتميز تركيا كغيرها من دول الشرق الأوسط بموقع متميز وفريد وكما قال **أحمد داود أوغلو** وزير الخارجية التركي"إن تركيا يمكن أن تكون أوربية في أوربا وشرقية في الشرق لأننا نجمع بين الإثنين"[3]

---

[1]–علي سعد سعيد السعيدي،"الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط القيود والفرص 2002–2013م"**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الشرق الأوسط ،كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،2014م)،ص. 86.

[2]–كوثر عباس الربيعي،**المرجع نفسه**،ص.02.

[3]–ميشال نوفل،"تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية"،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع92 (خريف 2012)، ص ص.30–40.

فالبعد المكاني في الجانب الجيوسياسي يدفع باتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية إلى حد كبير ويؤثر على أشكال

التفاعل الدولي لتأخذ أبعادًا تعاونية أو صراعية أو مزيجًا بين هذه الأبعاد[1].

وهنالك فرق كبير بين الثقل الإستراتيجي لجغرافية تركيا في مرحلة الحرب الباردة و ما بعدها فهو(الثقل الإستراتيجي) لم يتغير منذ أكثر من 75سنة[2]وفي هذا يقول داود أغلو"وافقت تركيا على أن تكون عنصرا محيطيا راكدا طيلة الحرب الباردة وحاولت إستخدام العامل الجيوسياسي كورقة تزيد من إعتبارها وقوة مساومتها في الدخول إلى حلف من الأحلاف وبعد تهديدات الإتحاد السوفياتي شعرت تركيا أنها بحاجة للمظلة الأمريكية وطرحت لهذا ميزاتها الجيوسياسية، لكن بعد الحرب الباردة كان لابد من إعادة تحليل الدور التركي وفقا للمتغيرات الجيوسياسية وتبعا للمحيط الدولي الجديد، إذ أضحى النظر إلى الجيوسياسة ليس فقط كأداة إستراتيجية للدفاع عن الحدود والحفاظ على الوضع الراهن بل للإنفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية للتأثير الإقليمي و الدولي"[3].

فوجود تركيا في منطقة الشرق الأوسط كان ولا يزال مهما كدولة مركز بين الغرب الأوربي والشرق الأوسط الإسلامي خاصة وأن العلاقات التركية الأمريكية متميزة، ففي فترة الحرب الباردة لعبت تركيا بموقعها المتميز دور صمام الأمان في المنطقة ووقفت في وجه التوسع السوفياتي –أزمة كوبا1962م– وهذه الأهمية الإستراتيجية والعسكرية والسياسية في فترة الحرب الباردة ظلت حتى بعد نهايتها.

---

[1]–صايل فلاح مقداد السرحان،"أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية:2002–2011"،**المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية**،م.6،ع2(2013)،ص ص.219–239.

[2]–أحمد داود أغلو،**العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1،2010م)،ص.36.

[3]– **المرجع نفسه**، ص ص.143،144.

أدت نهاية الحرب الباردة لإزالة التميز بين محيط أوربا ومركزها إذ تمركز الصراع على إمتداد الخط الحدودي الداخلي الذي فصل الألمانيتين لتقوم التحديات الجديدة على إمتداد قوس الأزمات الشرقي و تتسم المنطقة الدائرة بين تركيا والقوقاز من أسيا الوسطى بعدم الإستقرار نتيجة الأوضاع التي خلفها غياب الإتحاد السوفياتي، كما يعاني القوس الجنوبي الممتد عبر شمال إفريقيا وحوض المتوسط إلى شرق الأوسط وجنوبي غرب أسيا بعدم الإستقرار بسبب سياسات الهيمنة الغربية والصهاينة [1].

ذلك أن الأدوار التي لعبتها الجمهورية التركية كانت بفضل الموقع الجغرافي الذي تحتله،غير أن هذا الإمتداد الجغرافي شكل لتركيا عقدة داخلية تمثلت في وجود التنوع الديني والعرقي كالأرمن والأكراد، إضافة إلى إمتداد حدودها بالقرب من منطقة الصراع العربي الإسرائيلي مما يؤثر على أمنها بشكل مباشر ولتتمكن من والتأثير على الساحتين الإقليمية و الدولية، كان عليها إعتماد إستراتيجية أولويات ضمن 3 ساحات:

-المناطق البرية القريبة: البلقان، الشرق الأوسط و القوقاز.

-الأحواض البرية القريبة: البحر الأسود،البحر الأبيض المتوسط، الخليج و بحر قزوين.

-المناطق القرية القريبة: أوربا، شمال إفريقيا، جنوب أسيا وسط وشرق أسيا[2].

وبهذا يمكن القول أن تركيا دولة بلقانية، أسياوية، شرق أوسطية وأوربية وهذا التنوع والإمتداد الجغرافي يمنحها القدرة لعب أدوار مختلفة في المنطقة وهو الذي يؤهلها ويفرض عليها الإهتمام بالإعتبارات الإقليمية وخلق تحالفات إستراتيجية مع إسرائيل، دول الخليج وأوربا لتضمن أمنها من جهة

---

[1]-تلا عاصم فائق،"أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية-التركية"، **دراسات دولية**،ع.54،ص ص.191-222".

[2] -عصام فاعور ملكاوي،"**تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**"(بحث مقدم في الملتقى العلمي"الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية،3 -2013/02/5 م)،ص.01.

وأمن الإقليم من جهة أخرى لأنها كدولة مركز تتأثر بكل ما يحدث في جوارها الإقليمي وهو ما لاحظناه بعد الحرب الأمريكية على العراق العام 2003م؛ إذ رفضت المشاركة في الحرب الأمريكية لإدراكها أن سقوط العراق سيجر المنطقة إلى اللأمن وهو ما حدث فعلا فإنهيار الأمن الداخلي للعراق أيقظ النزعة الطائفية والدينية بالمنطقة وجعل الخارجية التركية تنشط على كل الجبهات لتضمن إستقرار المنطقة ولو بشكل مؤقت ولتصبح فاعلا إقليميا مؤثرا، كما تشكل حدودها الجغرافية مع أوروبا دافعا لتوجهها نحو بناء علاقات إيجابية بغية الإنضمام للإتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: التنوع السكاني

البناء السكاني التركي حيوي ونشيط وهو كتلة بشرية ضخمة ذات حركية بالإضافة إلى تنوع عرقي وديني الأمر الذي ينعكس على المجتمع التركي الذي بلغ عدد سكانه حسب إحصائيات 2004م حوالي 72،2مليون نسمة يتركزون في ثلاثة مدن كبرى هي إسطنبول، العاصمة أنقرة وأزمير ويبلغ سكان الحواضر66،8% ويتميز السكان بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد[1].

وتتكون تركيا من عدة أقليات مختلفة تشكل البناء الإجتماعي لها إذ شكل التمدد الجغرافي لتركيا أحد أهم العوامل في تنوع تركيبتها السكانية ويمكن تقسيم البناء الإجتماعي لتركيا لأقليات دينية وأقليات عرقية:

أولا:الأقليات العرقية

يدل مفهوم العرق على تلك الخصائص الفيزيولوجية التي يشترك فيها مجموعة بشرية وتنوع هذه الأقليات يشير إلى العمق الجغرافي وشساعة المساحة الجغرافية لتركيا التي ورثتها عن الدولة العثمانية ويمكن تقسيم الأقليات العرقية المتواجدة بتركيا إلى:

1/الأكـــراد

[1] – **فتح الله كولن،تركيا في ضوء تاريخ الإصلاح وإشكالاته**، أنظر على الرابط التالي:
Fgulen.com/ar/fgulen-com-arabic/1829-fgulen-com-arabic.dirasat/achwek-alenhed-walanebaeath-qeraat-fi-mesherw-alaseted-fethullah-gulen

هم شعب من أصول هندية وإيرانية، ويتوزع وجودهم بين عدة دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا وبنسبة قليلة في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى يعتبر الأكراد أهم جماعة إثنية في تركيا ويقدر عددهم بحواليو 20% أي بنسبة تصل إلى21مليون نسمة ويتركز وجودهم في 11 إقليما من جنوب شرق الأناضول[1] يتوزعون مذهبياً بين سنَّة(70%) و علويين (30%) مع وجود أقليـــة تقدرب10-20 ألفاً من اليزيديين(الأزيديين).

يعتبر الأكراد أنفسهم شعب مختلف عن الشعب التركي له هويته وتقاليده المختلفة وهي تعبر عن كينونته على عكس ما حاولت الدولة التركية في أن أنها جماعة خارجة عن القانون لكن الحركة النضالية للأكراد دفع بالحكومة التركية للإعتراف بهم وهو ما تثبته الإصلاحات التي قام بها أردوغان الذي سمح لهم بالتعبير عن ثقافتهم وهويتهم وقد شكل الأكراد مشكلة حقيقية لتركيا إذ تعتبرها تهديدا لأمنها وهويتها التركية لأن الإعتراف بوجودهم هو إعتراف بحقهم في الإنفصال وهو ما تحاول تركيا منعه من خلال أسلوبها المرن الذي إنتهجه أردوغان داخليا وخارجيا مع العراق خاصة.

الأقليات الأخرى هي اللاز، الشركس والعرب...وهي تعود بمنبتها الجغرافي إلى مناطق القوقاز ومثل الأقليات العرقيـــة الأخرى لا ذكر لها في أية إحصاءات رسمية ويُعتمد في معرفة أعدادها على التقديرات.

ثانيا: الأقليات الدينية

وهي الأقليات التي تختلف دينيا أو مذهبيا عن المجتمع التركي الإسلامي السني:

1/الأرمن

يُعدُّ الأرمن من أقدم الشعوب التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناضول إنخرطوا في الدولة وكان لهم حضور قوي في مختلف المجالات ووصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية. غير أن

[1]- **المكان نفسه.**

النزاعات القومية أفسدت العلاقـــة الجيدة تاريخياً بين الأرمن وقادة السلطنة، الأمر الذي أفسح المجال أمام حدوث مذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من الأرمن (يقدّرها الأرمن بمليون ونصف المليون، فيما ينفي الأتراك جملـــةً وتفصيلاً حدوثها من الأساس) في أواخر القرن التاسع عشر وفي العام 1915وقد أدت هذه الأحداث إلى حدوث موجـــة نزوح شاملة للأرمن من شرق تركيا إلى الدول المجاورة ولا سيما لبنان وسوريا بصفتها أقلية منحت حقوقا مختلفة دينية خاصة[1] بالنسبة لمشاركتها في الحياة السياسية التركية تكاد تكون معدومة.

2/العلويون

الطائفة العلوية تمثل حالة فريدة وملتبسة في علاقاتها بالنظام التركي كما في علاقاتها بالأكثرية السنيّة ولا يصحّ أن نصنف الكتلة العلوية بـــ "الأقلية" في ظل التقديرات التي تشير إلى أن عدد العلويين في تركيا يقارب العشرين مليوناً ويتوزع العلويون أساساً على ثلاثة أعراق: العرب والأكراد والأتراك، يُطلق على العلويين العرب إسم النصيريين ويناهز عددهم 30 ألف نسمة لغتهم الأم العربية أما العلويين الأكراد فيقدّر عددهم بحوالى 30%من مجموع الأكراد وحوالي خمس العلويين ككل أي حوالي أربعـــة ملايين نسمة يتواجدون في محافظات وسط وجنوب شرق الأناضول،أما العلويين الأتراك فيقطنون بصورة أساسية في بقع جغرافية متصلة ببعضها البعض تشكل الأناضول الداخلي إمتداداً إلى غربه مع تواجد قليل على ساحل البحر الأسود وإذ لا يرِد مصطلح "علوي" في الإحصاءات الرسمية، فإن التقديرات حول عددهم تتفاوت من مصدر إلى آخر و يرجح البعض أن يكون عددهم 10-14 مليوناً، ويبقى الرقم الأقرب إلى الدقة هو18 – 20 مليوناً علماً أن العلويين أنفسهم يرفعون العدد إلى 25 مليونا[2].

---

[1] – **المكان نفسه.**

[2] –**المكان نفسه.**

كان العلويين مناصرين للدولة العلمانية التي أسسها كمال أتاتورك لكن منذ ال80 برزت العلوية كتيار ديني يطالب بممارسة شعائره كما يمارسها المسلمون السنة وهي من المسائل المهمة في السياسية التركية إلى جانب الأكراد وكلا الفئتين تمسان الجانب الهوياتي للدولة التركية إضافة لهذه الأقليات الدينية يوجد اليهود بنسبة لا بأس بها و اليونانيون المتواجدون بتركيا والذين إعترفت معاهدة لوزان بوجودهم.

شكلت التركيبة السكانية التركية المتنوعة عرقيا ودينيا تأثيرات إيجابية وسلبية فمن جهة يعتبر هذا التنوع شكلا من أشكال التنوع الحضاري الذي يثري الثقافة التركية وقوة بشرية تحتاجها تركيا في أدوارها الإقليمية(تعبئة الجيوش)ومن جهة أخرى كانت هذه الأقليات عبأ سياسيا على الحكومات التركية التي كانت في كل مرة تضطر لمحاولة إيجاد حلول مرضية لكل الأطراف لكنها كانت تفشل بسبب المطالب التي كانت تمس جوهر الهوية التركية والتي لا تقبل الدولة التنازل عنها وقد لعبت هذه الأقليات خاصة الأكراد دورا محوريا في توجيه السلوك الخارجي للدولة التركية خاصة تجاه العراق وهو ما سنبينه في المباحث القادمة.

المطلب الثالث:النظام السياسي التركي

النظام السياسي يشير إلى نشاطات وعمل المؤسسات التي تمثل مكوناته وتمثل آليات عمله ومن خلالها تتحدد أسس صنع السياسة وكيفية التوصل إلى القرار بصيغته النهائية ومن خلال التوافق بين المؤسسات وكلما كان هناك توازن وتفاعل بين مؤسسات النظام السياسي كان أكثر قدرة على النجاح وفاعلية النظام السياسي تتضح من خلال مخرجات مؤسساته.

أولا:المسار السياسي لتركيا

التجارب التاريخية تترك تأثيرات في المنظومة القيمية والإدراكية لدى المجتمع وصناع القرار و تلعب دورا في توجهات الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي وتركيا ذات تاريخ كبير ينطوي على علاقات

ذات طابع ديني وسلطوي في المنطقة[1]فمنذ نشوئها العام1921م إستغل الزعماء السياسيين الأتراك عوامل الجغرافيا، التاريخ والدين لبناء دولة مؤثرة وفاعلة؛ إذ بدأت تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك مسيرة سلوكية، ثقافية وسياسية نحو أوربا ومرت الدولة التركية الحديثة بمراحل هامة شكلت منعطفا حاسما في مسيرتها كدولة محورية في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز:

1/مرحلة التأسيس1922-1938 م:

شهدت هذه المرحلة تطبيق أتاتورك لنظريته في علمنة الدولة والمجتمع في كافة المجالات، فالدستور التركي الصادر عام 1921 م ينص على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط [2].

وتم في هذه المرحلة تقييد الحريات الدينية وتحويل الهوية الإسلامية للدولة للعلمانية وهذا بنص الدستور.

2/مرحلة التوجه نحو الديمقراطية 1938-1960 م

ظهرت معالم التعددية السياسية بتولي عصمت إينونو الحكم سنة 1945م ومعها كان الإنفتاح السياسي[3].

3/مرحلة الإنقلابات العسكرية 1960 -1980 م

في هذه المرحلة تراجع الحياة السياسية في تركيا و كذا ضعف النمو الإقتصادي وتصاعد القومية والحركات اليسارية وفشل كل من حزب الشعب وحزب العدالة في تشكيل حكومة أغلبية، لتبدأ سلسلة

1-مركز سوريا للبحوث والدراسات،"النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم –المؤسسات)"، أنظر على الرابط التالي :

(14:36)http://www.syriasc.net/

2-أحمد محمد محمد وهبان،"السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية"،أنظر

على الرابط التالي:

http://www.portal.alexu.edu.eg/endex/php/ar/alexu_publicatications

3- **المكان نفسه.**

الإنقلابات العسكرية في تركيا إلى غاية 1983 م أين تم تأسيس أحزاب جديدة منها أحزاب إسلامية لجس نبض الجماهير حول عودة التيار الإسلامي للواجهة ولتعود الحياة السياسية لتركيا.

4/مرحلة تصاعد التيار الإسلامي

تصاعد التيار الإسلامي في هذه الفترة والفضل يرجع لنجم الدين أربكان الذي أسس لحزب الرفاه النواة الأولى لحزب العدالة والتنمية وأرسى مبادئ الثقافة التركية الإسلامية في أهداف الحزب[1]،أما التعددية الحزبية فتعتبر جمعية الترقي والإتحاد وحزب الأحرار أهم الأحزاب النواة لتشكل مختلف التيارات الحزبية التركية والتي ساهمت فيما سبق بسقوط الدولة العثمانية، في المرحلة الممتدة بين عامي 1909-1924م[2].

وبهذا يمكن القول أن الدولة التركية الحديثة رجعت من بعيد وتغلبت على مختلف العوائق الداخلية التي صادفتها لتنسج لنفسها مكانة تعتمد فيها على التاريخ والجغرافيا وهما مكونان مهمان في تاريخ الدولة التركية.

ثانيا:مؤسسات النظام السياسي

النظام السياسي كغيره من الأبنية يتفاعل داخليا وخارجيا ليؤدي وظائف سياسية تزيد من شرعيته وتمكنه من التواصل مع القاعدة الشعبية وهو مكون من مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية:

1/المؤسسات الرسمية

يرتكز النظام السياسي التركي على ثلاث مؤسسات رسمية تشكل وحدة النظام السياسي وتعمل وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات ورغم تمايزها وتقسيمها إلى وحدات فرعية إلا أنها تعمل بشكل متكامل هذا إضافة للمؤسسة العسكرية الداعمة لباقي السلطات.

---

[1] -**المكان نفسه.**

[2]-صبري توفيق همام،"الأحزاب السياسية والدينية في تركيا"،أنظر على الرابط التالي:

(2015/04/23)http://democracy.ahram.ory.eg/index.aspx?issue

أ/ السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية في تركيا ثنائية البنية تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية و يمثل الرئيس الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي[1] وينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات ولا يسمح له بالترشح مرة أخرى لمنصب رئيس وفقا للتعديل الدستوري 2008م ويتم حالياً إنتخاب الرئيس بإقتراعٍ شعبي عام ويمتلك قاعدة شعبية كبيرة لحصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوته، أما رئيس الوزراء ومجلس الوزراء فيعدان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الإنتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة التي تأخذ الثقة من البرلمان لتصبح مسؤولة عن صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها[2] فكلما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الإقتصادية، الإجتماعية، المالية، الأمنية والسياسة الخارجية هي من إختصاص الحكومة والوزارة المختصة،بعد إقرارها من البرلمان وتعتمد في صياغة سياستها الداخلية على تفاعل أعضاء المجتمع السياسي الداخلي من مؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية الموالية والمعارضة والتي تقوم بإعادة صياغة مطالب القوى الإجتماعية المختلفة وتقديمها للقوى السياسية في الحكومة لتحويلها لمخرجات(قرارات، سياسات إنمائية،..)أو إعادة إخراجها من جديد في شكل تغذية إسترجاعية ، ذلك أن التنشئة السياسية والوعي السياسي في تركيا قائم بفعل الأدوار الإيجابية للسلطة والمجتمع المدني(الإتصال الموجود بين القاعدة والشعب) والتي تستند إلى عدم إقصاء الفئات الإجتماعية وهو ما أكسب النظام السياسي شعبية.

---

[1]–محمد دامو،"صناعة القرار الإستراتيجي التركي"،أنظر على الرابط التالي:

http://www.marocdroit.com/

[2]–مركز سوريا للبحوث والدراسات، **مرجع سابق.**

ب/ السلطة التشريعية

تتكون من مجلس واحد هو المجلس القومي وتتألف من 550 مقعداً يُنتخب أعضاء المجلس بالتصويت الشعبي الدستور التركي لمجلس الأمة التركي (البرلمان) الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية ، وطبقاً للدستور فإن مهام وسلطات مجلس الأمة التركي يمكن حصرها في: سن وتغيير وإلغاء القوانين، مراقبة مجلس الوزراء والوزراء، القرار بشأن إعلان حرب، إتخاذ قرار إرسال القوات المسلحة إلى الدول الأجنبية والسماح بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا[1].

ج/ السلطة القضائية

تمثلها الجمعية العامة الوطنية ويتم إنتخابها لمدة 6 سنوات بإقتراع نسبي ويحق للنائب الترشح الأكثر من مرة و يفترض حصول كل حزب على 10 % على الأقل من الأصوات[2]ويمارس القضاء في تركيا محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي وتستند إلى مبدأ سلطة القانون.

من هنا نستنتج أن القضاء التركي يعمل بشكل مستقل تماما وفعلي كما له كل الصلاحيات للتدخل في الشؤون السياسية(مراقبة عمل السلطة التنفيذية) كلما إقتضى الأمر ووفقا لما حدده الدستور التركي.

د/ المؤسسة العسكرية

يمتد تاريخ الجيش التركي إلى الدولة العثمانية الذي كان فيه الجيش الركيزة الأساسية في الحكم والنفوذ نظراً لإرتباطه بالفتوحات والحروب وتوسيع رقعة الإمبراطورية ومع نشوء تركيا الحديثة على أنقاض الخلافة العثمانية برز دور الجيش بوصفه المحافظ على وحدة البلاد والواقف في وجه تقسيم تركيا ومنذ ذلك الحين يؤدي الجيش التركي دوراً كبيراً في الحياة السياسية في البلاد وتتميز المؤسسة العسكرية

---

[1]– **المكان نفسه.**

[2]– **المكان نفسه.**

التركية بأنها سيدة قراراتها وهذا بنص الدستور، فالمؤسسة تستمد قوتها من التنظيم الداخلي المحكم، الإستقلال التام في خياراتها ووضوح رؤيتها بشأن دورها في الدولة و قوة تواجدها السياسي[1] كما يلعب مجلس الأمن القومي دورا كبيرا في رسم السياسية الداخلية والخارجية للدولة بما يضمن إستمرارها و إستقلالها وسلامة أرضها.

وتمثل قوات حلف الناتو في تركيا قوة معتبرة تعمل على حماية المصالح الأمريكية وحماية إسرائيل وتعتبر القدرات العسكرية التركية الأعلى في المنطقة على إعتبار البعد الجغرافي والقوة البشرية[2] وكذا الموقع الإستراتيجي الذي يعتبر نقطة تماس في منطقة أقل ما يقال عنها أنها صراعية بإمتياز.

ورغم تراجع تأثير دور المؤسسة العسكرية في مجريات العمل السياسي إلا أن تعزيز قوة الجيش بقي الشغل الشاغل للحكومة التركية مع بقاء هذه المؤسسة تحت سلطة المؤسسة السياسية التي تدير البلاد[3].

2/المؤسسات غير الرسمية

تتشكل المؤسسات غير الرسمية في تركيا من مؤسسات المجتمع المدني، النقابات العمالية، المعارضة والأحزاب السياسية التي تعتبر الفاعل والمنشط الأساسي للحياة السياسية في تركيا وقد تزامن ظهور الأحزاب السياسية في تركيا مع تراجع الدولة العثمانية وتنامي دور الأقليات و تزايد موجة التغريب و مع منتصف العشرينات أضحت تركيا تموج بمختلف التيارات الفكرية والإيديولوجيات التي تعبر عن توجهاتها من خلال الأحزاب السياسية، فمنها من حل ومنها ما غير التسمية ومنها من بقي كما هو حال حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام م1923، غير أن التصنيف الأساسي لتوجهات

---

[1] – كمال عبد الله حسن،**مرجع سابق**، ص ص،66.65.

[2]–جاكوب ودكا وسارة كوسميس،"الإتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب"،أنظر على الرابط التالي: Rouyaturkiyyah.com (2014)

[3]– مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق**.

الأحزاب السياسية التركية يعد الخطوة الأولى لفهم خريطة التوزيع الحزبي في تركيا خاصة و أنها دخلت في مرحلة من النقاش بين السياسة والديمقراطية والدين وتقسم التوجهات الأساسية للأحزاب في تركيا إلى:**محافظون، معتدلون** و**علمانيون**[1]وتقسم الأحزاب التركية عموما إلى تيارات:

حزب العدالة والتنمية:2001 م، حزب محافظ ، حزب الشعب :1923 م ديمقراطي إجتماعي، حزب الحركة القومية:1969م قومي تركي، حزب المجتمع الديمقراطي (تركيا):2005 م وهو ديمقراطي إجتماعي قومي كردي، حزب اليسار الديمقراطي:1985 م ديمقراطي إجتماعي، حزب الحرية والتضامن:1996م ليبرالي علماني، حزب الإتحاد الكبير:1993 م، قومي إسلامي تركي[2].

ثالثا:حزب العدالة والتنمية

بعد حضر حزب الرفاه التركي العام 1998 م أعاد الأخير ترتيب نفسه تحت اسم الفضيلة الذي تعرض

للحضر بدوره عام 2001 م وهو ما أثار إنشقاقا في صفوف الحركة الإسلامية بين حزب السعادة الذي يضم المحافظون وحزب التنمية والعدالة ذو المرجعية الدينية وهو حزب سياسي تركي مصنف ضمن الأحزاب المحافظة المعتدلة غير المعادية للغرب ذو توجه رأسمالي وتوجه إسلامي معتدل، ومن مؤسسه رجب طيب أردوغان وعبد الله غول [3]وتعد الإنتخابات التي قررها الرئيس بولند أجاويد(1999 -2001 م) وفاز فيها حزب العدالة[4](شكل رقم 02) بداية لفوزه مرة أخرى في الإنتخابات البرلمانية لعام2007م

1-**المكان نفسه.**

2-**المكان نفسه.**

3-ويكيبيديا ،"قائمة الأحزاب السياسية في تركيا"،انظر على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.or/wiki

4-صدام أحمد سليمان الحجاجحة،"دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002- 2010 "**رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الشرق الأوسط،2011،كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،2011م)،ص.37.

وبنتيجة46،7% من أصوات الناخبين(341 مقعدا) مقابل 20،8% لحزب الشعب(113 مقعد)[1] ويمكن حصر أهداف الحزب في:

-الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

-الحفاظ على القيام و الأخلاق التي تعد تراث الشعب التركي.

-تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا لمبادئ كمال أتاتورك.

-تأمين الرفاه والأمن والإستقرار للشعب التركي وتحقيق مفهوم الدولة الإجتماعية التي تتيح العيش لكل الأقليات خاصة الأكراد[2]وعمل الحزب على إحداث إصلاحات جذرية على الصعيدين الداخلي والخارجي:

1/داخليا:

أعلن أردوغان عن حزمة الإصلاحات السياسية في 05/03/ 2003م، والتي تمركزت حول:

*رفض التميز على أي أساس ديني أو عرقي في المجال السياسي وتحسين حياة الأكراد.

*إعادة صياغة دستور جديد للبلاد يتلائم وتطلعات تركيا الداخلية والخارجية.

*العمل على سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية والشفافية.

*تقليص دور المؤسسة العسكرية وتحويل مجلس الأمن القومي لهيئة إستشارية للحكومة[3].

أما على المستوى السياسي عمل الحزب على تعزيز الحريات ودور القانون وتضيق دور المؤسسة العسكرية بموجب المادة 118 من الدستور المعدل سنة 2008م[4] وقد شكلت هذه الإصلاحات سابقة

---

[1]-رواء جاسم لطيف السعدي،"الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي"، **رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،2010م)، ص ص.71-73.

[2]- **المرجع نفسه**،ص ص.65-66.

[3]-سعد عبد العزيز سليط،"المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا،"**مركز الدراسات الإقليمية**،ع.5،ص ص.01- 24.

[4]-**دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية2011**، تر:المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات(تحديث مشروع الدساتير المقارنة)،ص.42.

فريدة من نوعها إذ تم سحب صلاحيات المؤسسة ومختلف هيئاتها ليصبح دورها مقتصرا على تقديم الإستشارة للحكومة ولها الأخذ بها أو رفضها، كما نصت التعديلات الأخيرة على تدقيق نفقات الجيش وتعيد كل هذه التعديلات في ما يخص حصر عمل المؤسسة العسكرية تركيا إلى مصاف الدول الديمقراطية الأخرى[1].

2/خارجيا

مع المتغيرات الخارجية الجديدة المحاطة بتركيا وتماشيا والإصلاحات الداخلية عمد الحزب إلى إنتهاج سياسة جديدة في علاقاته مع المحيط الإقليمي والدولي بحيث كرس لنظرية العمق الإستراتيجي في علاقات تركيا الدولية وعمد إلى تبني نهج العلاقات الإيجابية مع الفواعل الدولية وتبني المصلحة المشتركة كخيار إستراتيجي في تعاملاته الدولية وهو ما سنأتي على ذكرها في المباحث القادمة

شكل حزب العدالة والتنمية معادلة صعبة في تاريخ الجمهورية التركية إذ جمع في توجهاته بين الديمقراطية، الليبرالي والإسلام المعتدل وهو ما شكل عقيدته السياسية وجعله حزبا مؤثرا في الساحة الداخلية ونموذجا يحتذى به من قبل الدول العربية إذ يعتبر(الحراك العربي)مثالا حيا على سمعة الحزب في الأوساط العربية، كما أن ثلاثية "العلمانية،الإسلام والديمقراطية" كانت ناجحة في تركيا.

المطلب الرابع:القوة الإقتصادية

الإقتصاد هو عصب الدولة وركيزتها الأساسية لتحقيق سياساتها العامة ولتوطيد علاقاتها الخارجية وهو مرتبط بشكل مباشر بالسياسة وتعتبر الوفرة والندرة معايرا واضحا وثابتا على مدى ضعف وقوة النظم السياسة ومدى التبعية والإستقلال السياسي وتركيا على صعيد الموارد تعتبر على درجة من الأهمية فهي تتصدر دول المنطقة في وفرة المياه والغذاء واللذين يعتبران محور أي صراع مستقبلي في العالم[2].

---

[1]-رواء جاسم لطيف السعدي، **مرجع سابق**،ص ص.104،105.

[2]–عامر سعد أندلسي،"تركيا...إكتشاف المارد القادم":أنظر على الرابط التالي:

أولا:الأزمة الإقتصادية

أولت الحكومة التركية أهمية بالغة للإقتصاد بعد وصول حزب العدالة والتنمية الذي أعاد الإقتصاد التركي إلى حالة التوازن بعد أن أوشكت الأوضاع على بلوغ مراحل متقدمة من العجز في القطاع؛ فقد عان الإقصاد التركي من أزمة خانقة قبل سنة2003م بسبب رفض الرئيس توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية وبدلا من ذلك قام بإصدار مرسوم رئاسي يقضي بمحاربة الفساد هذا الأمر أدى لإرتفاع أسعار الفائدة ل76%، كما نزلت أسعار البورصة إسطنبول إلى14% و خروج ودائع مالية بمليارات دولار[1].

ولمواجهة حالة التضخم والعجز المالي سارعت الحكومة لإقتراض16 مليار دولار من صندوق النقد الدولي وإلتزمت القيام بإصلاحات وفقا لشروط الصندوق غير أنها أدت لأزمة خطيرة للإقتصاد التركي سنة2001م:

-فقد العملة قيمتها ب70% مما أدى إلى التضخم وزيادة الفائدة.

-إرتفاع معدّلات العجز وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

-تراجع مستويات الإستثمار وهروب الأموال التركي للخارج.

- تراجع الدخل الفردي إلى 3000 دولار في العام والقومي وكذا إنخفاض معدل الصادرات .

-تراجع المستوى الإجتماعي وزيادة البطالة و تراجع الإقتصاد التركي إلى المرتبة ال27.

ثانيا:الإصلاحات الإقتصادية

(2010/08/07)https://www.paldef.net/forum/member/.php?u

[1]-معمر خولي،"الإصلاحات في تركيا"،أنظر على الرابط التالي:

www.odhainstitute.org/release

وصل حزب العدالة والتنمية للسلطة ومعدل تركيا في النمو الإقتصادي 3%[1]، ليبدأ من هنا عملية إعادة بناء الإقتصاد التركي جنبا إلى جنب مع السياسة، في ظل هذه الأوضاع الإقتصادية الصعبة قدم الحزب الجديد رؤية نقدية إعتمادا على لغة الأرقام والواقع الإقتصادي للبلاد واضعا برنامجا إقتصاديا يعتمد على:

*تعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة بما يجعل من تركيا دولة منتجة.

*إتباع سياسات تنموية لتحقيق الإكتفاء الذاتي وإشراك المواطنين في صنع القرار.

*تحقيق الشفافية والمحاسبة في كل جوانب الحياة و الإعتماد على نظام الصرف المرن بدل الثابت.

* تشجيع الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية[2] كما إعتمد الحزب على سياسة التقشف وترشيد النفقات.

ثالثا:نتائج الإصلاحات

أتت الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها حزب العدالة والتنمية بنتائج إيجابية جدا بحيث إحتل إلى المرتبة

السادسة أوربيا و17 عالميا كما إرتفع الدخل القومي إلى 618 مليار دولار سنة 2009 والدخل الفردي إلى 8590 دولار في العام نفسه كذلك تقلص حجم المديونية إلى6،8 مليار دولار و إرتفاع الصادرات إلى 102

مليار دولار وهو ما جعل تركيا تتحول من نادي الدول الباحثة عن قروض خارجية إلى دولة مانحة[3].

---

[1]–فاتن نصار،"الإقتصاد التركي: تحولات حقبة العدالة والتنمية"،أنظر على الرابط التالي:

www.google-analytics.com

[2]–معمر خولي،"الإقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية:من الإنهيار إلى الإنتعاش"،أنظر على الرابط التالي:

Rawabetcenter.com2014/11/05

[3]– معمر خولي،**الإصلاح الداخلي في تركيا**(قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)،ص ص،16،15.

و بلغت نسبة نموه 5,2%بين 2002-2011م (شكل رقم02) و زادت صادرات تركيا من 30 مليار إلى 130 مليار دولار خلال خمسة أعوام وتباع نصف الصادرات إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطورا ويباع النصف الآخر إلى أكثر من 180 دولة من دول العالم الأخرى، أما بالنسبة لقطاع الإستثمار فقد حظي بإستقلالية عن القطاع العام و إرتفع بأربع أضعاف عن إستثمارات الحكومة مما أدى لزيادة حجم الإنتاج مرتين كما زاد معدل رؤوس الأموال من75% إلى 80%[1] وبلغ مجموع قيمة الإستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي 25% محققة أعلى مرتبة على مستوى أوربا[2].

هذا الإنتعاش الإقتصادي أثر بشكل إيجابي على باقي القطاعات كالتعليم، الصحة، النقل والمواصلات والسياحة التي أصبحت موردا أساسيا للدخل القومي التركي بحيث أدى الإنتعاش الإقتصادي إلى فتح المستثمرين الأتراك لأسواق جديدة في العالم العربي وأصبح التبادل التجاري والإقتصادي بين الطرفين بداية لفتح علاقات سياسية جديدة وهو ما جعل تركيا تستثمر الريع الإقتصادي لتغطي عجزها في ما يخص المواد الطاقوية (النفط) خاصة في علاقتها مع دول الخليج ، كما إستطاع الإقتصاد التركي تجاوز إقتصاد الدول العربية مجتمعة وهذا طبقا لمؤشرات هامة (شكل رقم 04).

الملاحظ من خلال ما سبق أن مجيء حزب العدالة والتنمية أنقض تركيا من السقوط في فخ التبعية على كافة المستويات فإقتصاديا تمكنت تركيا من الرجوع من بعيد بفعل سياسة إقتصادية قوامها الإنفتاح على الإقتصاد الحر وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص بحيث تنحصر مهمة الدولة في المراقبة والتدخل في الحالات الضرورية، وسياسيا أتاح الحزب الجديد لتركيا فرصة التواجد في الساحة الإقليمية والبروز كدولة تملك رؤية إستراتيجية بعيدا عن التبعية السياسية للغرب فعلى عكس ما يراه البعض في أن تركيا

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]-إبراهيم أوزتورك،"الإقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى"،أنظر على الرابط التالي:

(2009/08/29)www.odabasham.net/cat.php ?

هي ورقة أخرى للتواجد الأمريكي في المنطقة بعد فقدان الأنظمة العربية الموالية لها للشرعية، هذه الرؤية في حق تركيا تغيرت بعد تأكيدها في عديد المناسبات ومن خلال موقفها من الحرب الإسرائيلية على غزة العام 2009م ومن ثمة موقفها من الهجوم على أسطول الحرية2010م الداعم لغزة فلسطين ومن خلال موقفها من الربيع العربي على أن تركيا تملك رؤية خاصة تجاه المنطقة وتسعى للزعامة الإقليمية وهي تريد الحصول عليها بمباركة دول المنطقة وموافقتها لا بتفويض من الولايات المتحدة الأمريكية وشركائه لإدراكها أن أمنها مرتبط بأمن الإقليم وإستقرارها الداخلي مرهون بإستقرار دول الجوار خاصة العراق.

وهذا القول لا يعني إستغناء الأتراك عن الدعم الغربي؛ لأنها لا تستطيع القيام بذلك لإعتبارات عدة أهمها أنها عضو في حلف الناتو وتسعى للإنضمام للإتحاد الأوربي.

المبحث الثاني: الرؤية الإستراتيجية التركية(الإستراتيجيات والوسائل)

شكل الموقع الجغرافي لتركيا ركيزة أساسية في بناء توجهاتها الإقليمية إذ مكنها إمتدادها الجغرافي بين الدول الأوربية و منطقة الشرق الأوسط من بناء إستراتيجيات ذات توجهين الأولى كانت نحو أوربا بغية الإنضمام إليها والثانية نحو العالم العربي ومنطقة الرق الأوسط مستغلة عوامل التاريخ والحضارة الغربية الإسلامية التي تشكل ثقافتها وهويتها.

فمنذ مجيء حزب العدالة والتنمية رسمت تركيا لنفسها طريقا مغايرا للنهج الذي إعتمدته في السابق وبنت لنفسها تصورات ورؤى إستراتيجية إنطلاقا من موقعها كدولة مركز في المنطقة وحددت لنفسها معالم سياستها الجديدة بعيدا عن المظلة الأمريكية معتمدة في ذلك على وسائل نابعة من عمق رؤيتها الإستراتيجية.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الإستراتيجيات التي ساعدت تركيا في تحديد أولوياتها و كذلك إلى أهم الأليات التي إعتمدت عليها لتحقيق إستراتيجيتها(السياسة الخارجية والديبلوماسية).

المطلب الأول:إستراتيجية الإستبدال الأوربي والإحلال العربي

شكل التمدد الجغرافي لتركيا عاملا أساسيا في السلوك التركي الخارجي لها إذ يفرض عليها تواجدها في منطقة أوراسيا قلب العالم تحديد توجهاتها مع العام الإسلامي من جهة ومع الدول الأوربية من جهة أخرى فبعد تأسيس الجمهورية التركية العام 1923م على يد مصطفى كمال أتاتورك إتخذت تركيا من الدول الأوربية الوجهة الأساسية لها تاركة ورائها كل ما يربطها بالعالم الإسلامي وبرهنت على إنتمائها للغرب بإعترافها بدولة إسرائيل العام 1949م وهي أول دولة إسلامية تقوم بذلك وما تلاها من إتفاقيات أمنية

وعسكرية بين الطرفين[1]أما علاقتها بالعالم الإسلامي فأضحت علاقة ثانوية لا تولي لها أهمية إلا فيما تعلق بالقضايا المهمة كالنفط والماء.

وحاولت تركيا جاهدة الدخول والإنضمام للإتحاد الأوربي لما لذلك من منافع إقتصادية ومصالح سياسية إستراتيجية غير أن الرؤية الأوربية لهذا الأمر كانت مختلفة ولعل أهم أسباب المماطلة الأوربية :

*تركيا بالنسبة للإتحاد الأوربي دولة إسلامية ودخولها ضمن الإتحاد لا يخدم أوربا المسيحية.

*إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي سيجعل من هذا الأخير في مواجهة مباشرة مع منطقة الشرق الأوسط وبالتالي الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما لا يحبذه الإتحاد.

* قضية الأكراد والتي تعتبر ملفا أمنيا ساخنا على تركيا إيجاد تسوية سلمية له.

* تخوف أوربا من تحول حدودها مع تركيا إلى منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول العربية[2].

من هذا المنطلق وجدت تركيا نفسها مجبرة على الإلتفاف نحو المشرق العربي وإعادة صياغة إستراتيجيتها وترتيب أولوياتها وفقا للمتغيرات الجديدة والتي تعتبر حرب العراق2003م أولها وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه نحو الشرق ما هو إلا محاولة جديدة من تركيا لتحسين صورتها أمام أوربا لذلك حاولت لعب دور المبادر تارة في محاولة منها لمعالجة مشاكلها مع دول الجوار خاصة(سوريا و العراق) ودور الوسيط تارة أخرى بإهتمامها بقضايا المنطقة كالملف العراقي،الملف اللبناني و القضية السورية والفلسطينية[3].

---

[1]–سيف علي حسني،"العلاقات التركية الإسرائيلية"،أنظر على الرابط التالي:

(2001/08/13)www.albainah.com/indx.aspex?function=author&d=213&long

[2]–طلال مقلد،"تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة"**مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية**،م.26،ع.(2010)،ص ص.335_395.

[3]– عصام فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**،ص.31.

وتعتبر هذه الإستراتيجية التركية رد فعل على سياسة الغموض التي تبناها الإتحاد الأوربي تجاهها وبالتالي فضلت اللعب بأوراقها في منطقتها على المراهنة حول مستقبل لا تعرفه مع الإتحاد الأوربي وإستغلت لذلك مكامن قوتها ورغبة دول الإقليم في عودتها كقوة إقليمية ناعمة خاصة بعد تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة.

ثانيا:إستراتيجية التوازن والتقارب

وفقا لهذه الإستراتيجية تعمل تركيا على خلق توازنات في علاقاتها مع مختلف القوى الإقليمية والدولية وكسب كل الأطراف، فمن خلال آليات مخططة جدا إستطاعت كسب تأييد ودعم وقبول دول المنطقة على المستويين الرسمي والشعبي[1] معتمدة على خفض الخلافات مع دول الجوار وتبني نهج التعاون مع كل الأطراف وفي كل المجالات[2] وبأسلوب يقوم على أن علاقة مع طرف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى في النزاع نفسه نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون إستثناء: مع معسكر "الإعتدال" و"الممانعة" العربي، وفي الداخل الفلسطيني بنت علاقات متميزة مع حركة حماس وكذا السلطة برئاسة محمود عباس كما لم تهمل علاقتها مع إسرائيل وإن إنخفضت، ومع مختلف الفصائل في لبنان كذلك ورغم علاقتها المتوترة مع إيران إلا أنها حافظت على نوع من العلاقة المتبادلة وكذا الأمر مع القوى المتصارعة في القوقاز والبلقان[3] ودون نسيان علاقتها مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]–"تركيا وتغيير الإستراتيجيات"، أنظر على الرابط التالي:

Syasi.com/new/141 (2011/11/21)

[2]–عصام فاعور ملكاوي،**مرجع سابق**،ص.39.

[3]–**عمار شرعان**،"التدخل الأمني التركي والمتغيرات في ملفات المنطقة العربية والإسلامية"،أنظر على الرابط التالي:

Democaraticac.de?p=225

وفقا لهذه الإستراتيجية إستغلت تركيا التمدد الجغرافي والعمق الحضاري وبنت لنفسها علاقات متنوعة على الصعيدين الرسمي والشعبي وتلاعبت بقضايا مهمة لدول الإقليم لتتمكن من التغلغل وتحقيق مصالحها.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ الإستراتيجية التركية

أولا:السياسة الخارجية

تشكل السياسة الخارجية الأداة الأهم التي تعتمدها الدول لتنفيذ مصالحها التي تعبر عن مصالح النخبة في الداخل وتوجهاتها وإمتدادا للسياسة الداخلية ولمجموع البدائل والإختيارات والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الأخريين وهي مرتبطة بمرونة وقدرات الدولة على التعامل مع الأوضاع الدولية[1]. وإعتمدت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية على محورين أساسين أولهما إعطاء الأولوية للتكامل الإقليمي إقتصاديا وأمنيا بحيث سعت تركيا لترجمة شعارها"سلام في الوطن سلام في العالم" وفق سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار وكانت البداية مع الحرب الأمريكية على العراق عام2003م عندما رفضت المشاركة في الحرب[2]والثاني إستقلالية الإستراتيجية التركية فمنذ2002م صاغت تركيا إستراتيجية جديدة نابعة من رؤية واضحة لقضايا المنطقة وبهذا إبتعدت تركيا عن المظلة الأمريكية وحاولت تقريب تصوراتها مع دول المنطقة[3]ووفق العمق الإستراتيجي لموقعها.

---

[1]– السعيد سعيدي ،"سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وإنعكاسها على العلاقات التركية العربية"،**مجلة المفكر**،ع.10،ص ص،470–479.

[2]–ميشال نوفل،**المرجع نفسه.**

[3]– مراد يشيلصاش و إسماعيل نعمان ثليجي،"السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"،أنظر على الرابط التالي:

Stadies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135911 3837501211.htm (2013/12/16)

غير أن هذين المحورين سرعان ما أظهرت الأحداث الإقليمية عدم جدواهما وظهر بوضوح أن العلاقات التركية مع العالم الغربي لا يمكن تجاهلها و حددت توجهاتها وعلاقتها مع دول الإقليم وفقا لمتغيرات أساسية:

*الأمن: إذ تسعى تركيا للتخلص من مختلف المخاطر التي تهدد أمن المنطقة وسلامتها وإيجاد حلول وفقا لرؤيتها وبما يحقق مصالحها وأمنها.

*المياه: وتعتبر ورقة رابحة بيد تركيا للحصول على النفط.

*الإقتصاد:وهو شريان العلاقات التركية مع دول الجوار.

ويمكن فهم التوجهات الإقليمية لتركيا إعتمادا على مبادئ سياستها الخارجية والتي تحدد إطار تحركاتها:

فالمبدأ الأول يقضي بإحداث نوع من التوازن بين الحرية والأمن لأن الأمن مرتبط في جوهره بالحرية الفردية فلا يمكن إيجاد مناخ ديمقراطي ينعدم فيه الأمن ولا يمكن إحلال الأمن دون إيجاد هامش من الحرية الفردية كما لا يمكن لدولة تملك من المقومات ما تملكه تركيا أن تخل بعنصر من عناصر الديمقراطية سواء الحرية أو الأمن، وهذا الأخير يرتبط بصفة أساسية وينعكس على توجهات الدولة خارجيا وهو يشكل المبدأ الثاني للسياسة الخارجية التركية أي تصفية المشكلات مع دول الجوار بحيث تعمل على خلق نوع من الإنسجام والسلام في علاقاتها مع دول الإقليم وتعتمد في ذلك على الإقتصاد كمدخل لتحسين العلاقات مع دول الجوار، أما المبدأ الثالث يظهر من خلال محاولتها التأثير في المناطق الإقليمية والخارجية لدول الجوار وذلك بتبني قضايا المنطقة والعمل على إيجاد حلول عملية لها وهو ما نلاحظه من خلال الدور الديبلوماسي النشط و المتناغم مع ما يحدث في المنطقة وهو يشكل المبدأ الرابع للسياسة الخارجية التركية، في حين يعتبر الإعتماد على سياسة خارجية متعددة الأبعاد المبدأ الخامس والذي يجعل من تركيا تتوجه نحو دول المشرق العربي دون التخلي عن علاقتها مع الولايات المتحدة

الأمريكية ومحاولاتها الإنضمام للإتحاد الأوربي ولا عن علاقتها مع روسيا حفاظا على سلامة المنطقة [1].

من خلال هذه المبادئ عملت تركيا على تنفيذ إستراتيجيتها وتحديد هويتها التي تجمع بين الإسلام والعلمانية وصاغت لنفسها مفاهيم تبتعد عن ردود الأفعال الأنية وذات البعد الواحد.

ثانيا:الديبلوماسية التركية

ركزت تركيا على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي لترجمة تصوراتها ورؤيتها للإستراتيجية للمنطقة وإختارات التعامل بأسلوب القوة الناعمة في المنطقة وتقديم نفسها كدولة وسيط وتعتمد في هذا على:

- الديبلوماسية المتوازنة: نشطت الديبلوماسية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة بحيث سعت لأداء دورا في مختلف القضايا والمواقف لخلق التوازنات الدولية وهو ما يعكس تدخلها في عديد القضايا.

- ديبلوماسية بين الشرق والغرب: إذ تتعامل تركيا مع دول الشرق من منطلق تاريخها وثقافتها الشرقية ومع الدول الغربية وفق معايير الديمقراطية والحكومة المدنية والمصالح الإقتصادية المشتركة.

– الديبلوماسية الإنسانية: ووفق هذا المبدأ قامت السياسة الخارجية التركية على أسس إنسانية، ولذلك فتركيا تتدخل وتهتم بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي الإقليمي وحتى الدولي[2].

وعمليا نلاحظ أن الأداء الدبلوماسي لتركيا يظهر من خلال عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية فمقارنة بأدائها الدبلوماسي قبل2003م، إستضافت تركيا قمة الناتو

---

[1]– توفيق الديني:"السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية"،أنظر على الرابط التالي:

(2010/10/22)www.almastaqbal.com/artiicale/aspz?type

[2] – مركز سوريا للبحوث والدراسات، **مرجع سابق.**

وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي والمنتديات الدولية كما أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الإتحاد الإفريقي عام2007م وهو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الإنفتاح على إفريقيا منذ عام2005م ومشاركة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في قمة الاتحاد الإفريقي الأوروبي التي إنعقدت في مدريد وهي المشاركة التي هيأتها لتصبح لاعباً مؤثرا في العلاقات بين الإتحاد الإفريقي وأوروبا[1].

وعمدت تركيا إلى كسر العزلة السياسية التي فرضتها القوى المؤيدة لإسرائيل على حماس منذ فوزها في إنتخابات2006م ومحاولتهم إحتكار القضية الفلسطينية من خلال حصر القضية في الجانب المصري (الأمريكي) والإصرار على إبتزاز حماس بموقف متوافق مع المخططات الإسرائيلية و الأمريكية في المنطقة وسط هذه العزلة السياسية و المناخ المعادي لحماس فتحت تركيا الباب أمامها و إستضاف الرئيس التركي عبد الله جول و الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بمقر الحزب في أنقرة وإستمر نهجها السياسي المنفتح على حماس بشكل مكثف[2].

التحركات الإعلامية للحكومة التركية أيضا كانت في دعم القضية الفلسطينية حيث تحرك الإعلام التركي بتوجهات معاكسة للآلة الغربية وتوجهت بالحديث إلى العالم عن القضية الفلسطينية من خلال تغطية المؤتمرات و الحملات الداعمة للقضية الفلسطينية كما تحاول تركيا من خلال ديبلوماسيتها التوصل لحلول مرضية في الداخل العراقي لإدراكها أن التدهور الأمني في العراق سينعكس سلبا على أمنها الداخلي فيما يتعلق بمسألة الأكراد وبهذا إستطاعت تركيا الإنتقال من سياسة الجمود السياسي والكمون الديبلوماسي إلى دولة محورية ونشطة على كافة المستويات:الإقتصادية ،الديبلوماسية، السياسة الخارجية والثقافة.

---

[1] –**المكان نفسه.**

[2] –عامر سعد ،"تركيا إستكشاف المارد القادم"،أنظر على الرابط التالي:

(2015) www.palsharing.com/ag9fwlvf3uuo.html

وتجدر الإشارة إلى أن ما تقدمه تركيا للعالم العربي أقل بكثير مما تجنيه وهذا لأن ما تطمح إليه حقا هو قبول عربي و رضا أوربي أمريكي ونلاحظ هذا من خلال مواقفها المتناقضة والتي تتجاوز في أحيان كثيرة مبادئها فهي من جهة أظهرت حسن نيتها تجاه القضية الفلسطينية وعملت على دعمها بكل الوسائل حتى ظن أن فلسطين ستحررها تركيا وبالمقابل تراخت عن تأديب إسرائيل بعد هجومها على أسطول الحرية، ومن جهة أخرى نسجت علاقات متينة مع النظام السياسي السوري حتى ظن هذا الأخير أنه بنى لنفسه عمقا إستراتيجيا بدعم كل من إيران وتركيا له لكن وما إن حانت الفرصة حتى أعلنت تركيا عن دعمها للمتمردين ورغبتها في التدخل العسكري ضد سوريا لكن تخوفها من الرد الإيراني أوقفها وفي إتجاه أخر سعت تركيا لدعم المباحثات الإيرانية الأمريكية بشأن الملف النووي الإيراني ثم ما لبثت أن قبلت بإقامة درع صاروخي أطلسي على أراضيها من شأنه تسهيل أي هجوم على إيران أو سوريا هذه المواقف المتناقضة لتركيا والتي تجاوزت من خلالها تركيا مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار ومبدأ التكامل الإقليمي و يظهر أن تركيا لا تبحث فقط عن الأمن الإقليمي بل عن الزعامة المطلقة للإقليم وبعدم السماح لأي قوة في الإقليم بمنافستها.

المبحث الثالث: التوجهات الإقليمية لتركيا

شكل القرب الجغرافي و التغيرات الجديدة في الشرق الأوسط دافعا لتركيا لأداء دوْر إستراتيجي في الشؤون الإقليمية والدولية وكبلد مؤثر في الشرق الأوسط والبلقان تخدم به مصالحها السياسية و الإقتصادية والعسكرية ومن هنا عملت تركيا على إستغلال مواطن قوتها ومراجعة خياراتها السابقة وعمدت إلى إستغلال قدراتها الداخلية والخارجية لترسم لنفسها مكانة تجعلها تشكل عمقا إستراتيجيا وفاعلا له دوره على الصعيدين الإقليمي والدولي وسنركز في هذا المبحث على التوجه الإقليمي لتركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط وتجاه منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول:التوجه التركي نحو الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة في التوازن الدولي وذو أهمية شديدة في المصالح الدولية وتبلغ مساحة الشرق الأوسط حوالي 134،874،418كلم^2، تتوزع على 22% منه في أسيا و 78 % في إفريقيا وهي منطقة تجاذب وصراع في النظام الدولي، ولها أهمية مؤثرة في إحلال التوازن الدولي[1].

أولا:مميزات المنطقة

من ناحية التفكير الجو إستراتيجي فإن منطقة الشرق الأوسط تعتبر مجالا حيويا وتحوي على عناصر جذب لقوى إقليمية ودولية للتنافس عليها نظرا لما تتمتع به من مميزات وخصائص وقد إستقطبت المنطقة إهتمام الدول الكبرى لعدة إعتبارات فتاريخيا تعد منطقة الشرق الأوسط مهد الحضارات الإنسانية وتقاطعها، ومهبط الأديان السماوية وهي تتمتع بتنوع ديني ومذهبي عزز من فرص الصراع العقائدي بين

---

[1]–محمود حسن علي العفيفي،"مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"،**رسالة ماجستير غير منشورة**

(جامعة الأزهر– غزة–، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، قسم دراسات الشرق الأوسط،2012م)،ص.12.

فواعل المنطقة فإضافة للصراع الإسلامي المسيحي(الحروب الصليبية)يعد الصراع العربي الإسرائيلي واحد من أخطر الصراعات التي إشتعلت في المنطقة منذ عقود لما له من بعد حضاري وديني لدى الجانبين إذ أن الإستقرار والسلام في المنطقة أصبح مرهونا بإيجاد تسوية لهذا الصراع وإستراتيجيا تعتبر منطقة الشرق الأوسط الجسر الرابط بين الدول وقارات العالم وهي منطقة تقاطع لمصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية لذلك نجدها بؤرة توتر وصراع فمن ناحية أن التواجد الأمريكي بالمنطقة والذي يبحث عن السيطرة على منطقة قلب العالم (الشرق الوسط) وعن تأمين نفوذه من روسيا الباحثة عن إيجاد منافذ بحرية توصلها للمياه الدافئة وعن دول داعمة لنفوذها في المنطقة وكلا الطرفين يحمل في حقيبته مشاريع عديدة ليحقق السيطرة والنفوذ هذا إضافة إلى التواجد الأوربي والصيني دعما للمسائل الإقتصادية والأمنية للطرفين الأساسين في لعبة الشرق الأوسط.

أما إقتصاديا فمنطقة الشرق الأوسط غنية بالثروات الطبيعية ، فهي تحوي على 66 % من إحتياطي النفط العالمي وهي تنتج حوالي1/3 من الإنتاج العالمي كما أنها منطقة تجارة دولية بين أوربا والشرق الأدنى[1].

ثانيا الإهتمام التركي بالمنطقة

وجهت تركيا كإحدى القوى المهمة بالمنطقة جهودها للعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط بفعل القرب الجغرافي والتاريخ المشترك وظهر هذا بوضح بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة عام 2002 م وأسباب ذلك:

-الفراغ الكبير الذي تعيشه المنطقة خاصة بعد تراجع ثقة تركيا بالناتو(حلف شمال الأطلسي) والتحديات التي واجهتها كإستقلال أكراد العراق وتصاعد الدور الإيراني.

[1]– د م،"الشرق الأوسط"، أنظر على الرابط التالي:

ar.wikipeidia.org/index.php?titel

-تعثر الدور الأمريكي في المنطقة منح القوى الإقليمية فرصة الظهور كقوى صاعدة (إيران وتركيا).

-تراجع الجهود الخاصة لتركيا بالإنضمام للإتحاد الأوربي: فأوربا لا تزال تنظر لتركيا على أنها وريثة الصراع العثماني الأوربي منذ عام 1453 م[1]

وعلى هذا كانت الشروط الأوربية لتركيا تعجيزية فإيجاد تسوية للمسألة الكردية مثلا يتطلب جهودا قوية من تركيا والأهم أنه ينبغي أن يكون حلا متوافقا مع طموحات الأكراد وهذا ما لا تريده تركيا لأن قبولها بإنفصال الأكراد هو قبولها بالتدخل في الشؤون الداخلية لها.

- تعد منطقة الشرق الأوسط المجال الوحيد الذي يمكن أن تلعب فيه تركيا دورا محوريا دون أن تصدم بقوة كبرى مقارنة بمنطقة القوقاز التي تصطدم فيها بروسيا إضافة إلى أن هذه المنطقة تمثل منطقة تقاطع لمصالح الدول الكبرى التي طرحت لهذا عديد المشاريع التي تهدف لتقسيمها.

-النظرة الإيجابية التي ينظر بها العرب لتركيا خاصة بعد نجاح التجربة الإسلامية بتركيا[2].

كما أن المحفز الأساسي لتركيا للعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز ووسط أسيا هو إدراك صانع القرار في تركيا للدور الذي يجب أن تلعبه في المنطقة والنظام الدولي و الوتر الحساس الذي تراهن عليه تركيا في دورها بالمنطقة هو إستغلالها لمفهوم الهوية الذي جاءت به البنائية بشكل إيجابي وفعال، إذ إنفتحت على العالم الإسلامي بإعتبارها تحمل هوية إسلامية حضارية في جوهرها و لم تلغ توجهها التقليدي نحو أوربا بإعتبارها أساس الوحدة والمبادئ التركية الكمالية(كمال أتاتورك)ولم تلغ إهتمامها بمنطقة البلقان والقوقاز خاصة وأن هناك حساسية بينها وبين كل من اليونان وإيران.

وبهذا كسرت تركيا قاعدة إما التوجه نحو الغرب الإنضمام للإتحاد الأوربي وهو ما يتطلب منها التنازل عن روابطها الحضارية نحو الشرق أو التوجه نحو الشرق والجنوب وبدلا من ذلك إستعملت سياسة

---

[1]-فتيحة ليتيم،"تركيا والدور الجيد في منطقة الشرق الأوسط"،**مجلة المفكر**،ع.5،ص ص،210.224.

[2]- **المكان نفسه.**

عقلانية ومنهجية مستندة إلى خيال سياسي مبني على واقع يعكس عمق الرؤية الإستراتيجية لصانع القرار في تركيا[1]

فصناع القرار الأتراك أردوا تكوين دولة محورية وفاعلة في سياساتها الإقليمية والدولية[2].

ثانيا:الرؤية التركية للمنطقة

تتبنى تركيا في توجهها تجاه دول الشرق الأوسط والعالم العربي جملة من الثوابت والمبادئ كما يلي:

-تجنب التدخل في الشؤون الداخلة للدول العربية.

-المحافظة على علاقات سلمية ومستقرة مع كل بلد عربي.

-عدم السماح للدول الغربية بتحويل الأراضي التركية لمنشأت أمريكية ضد مصالح الوطن العربي وهو ما لم تلتزم به في حرب الخليج[3].

ويرى أحمد داود أوغلو الوزير الأسبق للسياسة الخارجية التركية أن المنطقة شهدت وعلى مر فترات طويلة صراعات وتنافس وحروب بين مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي والإقليمي وهو ما أثر على دور تركيا في المنطقة فتارة كانت قوة لا يستهان بها(الحكم العثماني)وتارة كانت دولة هامش(بعد الحرب العالمية الثانية) إلى دولة إرتكاز (الحرب الباردة) وكل هذه التجارب جعلت تركيا تسعى لإحداث إنفتاح حضاري.

وعلى عكس ما توقعه"صامويل هنتنغتون" في كتابه "صدام الحضارات" بأن تركيا هي الدولة الممزقة والتي ترفضها حضارتها(الإسلامية) سعت تركيا لأن تكون قوة إقليمية مهمة تتجاوز شراك الإقصاء

---

[1]-علي فايز يوسف الدلابيح،"توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق"،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الشرق الأوسط،كلية الأداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2011 م)،ص.91.

[2]- الملا أبو بكر،"العمق الإستراتيجي:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"،انظر على الموقع التالي:

www:asiaalwsta.com/books.asp

[3]-سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**(الأردن:دار وائل،ط1،2003م)،ص ص.287،288.

الثقافي لأنه يضر بالوحدة الداخلية للأمة ويؤدي لعدم الإنسجام بين السياستين الداخلية والخارجية[1] وهذه الرغبة التركية في العودة للشرق الأوسط ليست وليدة حزب العدالة والتنمية بل هو حلم راود رؤساء تركيا من قبل مستغلين في ذلك العامل الديني، الثقافي، الحضاري أي القوة الناعمة[2].

ونستشف مما سبق أن القضايا المشتركة بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط إضافة للقرب الجغرافي هي الدافع الأساسي وراء سعي تركيا لتأمين مصالحها من جهة ولعب دور موازي للدور الذي تلعبه بعض القوى في المنطقة من جهة أخرى خاصة وأن علاقتها بدول المنطقة طيبة سواء الدول العربية أو إسرائيل وقد برزت الرؤية التركية للمنطقة بعد أحداث11 سبتمبر2001م والمتغيرات التي أفرزها الحدث على الصعيدين الإقليمي والدولي وبعد حالة الحرب الإستباقية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل ما هو إسلامي وجدت تركيا نفسها محاطة بمنطقة متفجرة وبؤرة عالية التوتر، فالصراع العربي الإسرائيلي من جهة والعداء الأمريكي للإسلام من جهة والحرب على أفغانستان من جهة ثالثة إضافة إلى الحرب على العراق والتي مهدت لبروز تركيا إقليميا خاصة وأن هذه التحولات الإقليمية تزامنت وتحولات أخرى على الصعيد الداخلي وعلى كل الجبهات كل هذه الأحداث دفعت تركيا لتبني رؤية إستراتيجية تجاه الشرق الأوسط قوامها:

-العمل على خلق توازنات إقليمية وبمشاركة كل الفواعل الإقليمية المهمة كإيران،تركيا، السعودية ومصر.

-مشاركة قوى الإقليم في كل المشاريع التي تتقدم بها الدول الكبرى لتحقيق الإستقرار والسلام.

ثالثا:الموقف التركي من الحراك العربي منذ 2010م

---

[1]-أحمد داوود أغلو،**مرجع سابق**،ص163.

[2] -إعتدال سلامه،"تركيا القوة الناعمة في الشرق الأوسط:العثمانيون الجدد"، أنظر على الرابط التالي:

www.majlla.com/arb/author/itidal-salame(2013/05/26)

شهدت المنطقة بداية من 2010 م موجة من الإحتجاجات الشعبية التي عصفت بعدد من الدول العربية كانت بدايتها تونس، مصر، سوريا، ليبيا، اليمن وبصفة أقل البحرين ونتيجة لهذه الموجة تغيرت فواعل وبنى الأنظمة السياسية لهذه الدول وتورطت دول الربيع في صراعات داخلية وإنقسامات طائفية للوصول للسلطة بإستثناء مصر التي إستطاعت الخروج من مستنقع الصراعات الداخلية.

وقد شكلت هذه الأحداث(الربيع العربي)وما تمخض عنها من تطورات متلاحقة،إمتحانا صعباً لتركيا حيث سعت من جهة للحفاظ على مصالحها الإقتصادية وعلاقتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة ومن جهة أخرى أرادت تأدية واجبها إتجاه دول الحراك خاصة وأنها تعتبر نفسها أنموذج إسلامي وإقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية[1].

أما عن الموقف التركي تجاه دول الحراك العربي فإنه لم يكن موقفا موحدا لتخوفها من حالة التوازن التي يمكن أن تنتج عن حالة الحراك، بل تبنت مواقف متناقضة[2]:

-الموقف الأول كان داعما للتجربة الجديدة في العالم العربي خاصة وأن تركيا ترى نفسها نموذجا ناجحا لحكم التيار الإسلامي وهو ما دفعها لتأييد التجربة في تونس.

-الموقف الثاني تميز بعدم الوضوح والضبابية بحيث تعاملت مع كل دولة من دول الربيع العربي بموقف مختلف؛ ففي الوقت الذي كانت فيه متحفظة على التدخل العسكري في ليبيا ومن ثمة مشاركة محتشمة حتى لا تخسر الدول الداعمة لهذا الربيع(القوى الكبرى)، ثم تبنت موقفا متناقضا إزاء الوضع في مصر بحيث أيدت النظام في البداية ثم طالبته بالرحيل[3]أما في الأزمة السورية فتسعى تركيا إلى ترحيل

---

[1]-إياد عبد الكريم مجيد،"الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) أنموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**،ع.46،ص ص.01-18.

[2]-**المرجع نفسه.**

[3]-را نية طاهر،**مرجع سابق.**

الرئيس بشار الأسد مع حاشيته مع الإبقاء على النظام لأنها تدرك جيدا أن سقوط سوريا في بحر اللإستقرار يعني سقوط كل دول الإقليم وتفجير قضية الأكراد ، وهو ما سيعيد سيناريو سقوط صدام حسين[1]وعموما يرتكز الموقف التركي على ركيزتين أساسيتين هما:

-السعي لتدعيم مفهوم العلمانية والتحول الديمقراطي.

-التركيز على القوة الناعمة لتعميق التشارك الثقافي والإقتصادي مع دول المنطقة تمهيدا لزعامتها الإقليمية.

ويتحدد دور تركيا في المنطقة بناء على جملة من العوامل التي أفرزتها أحداث الربيع العربي:

- الموقف التركي من الأزمة السورية والذي أصبح يهدف إلى إدراج القضية السورية ضمن قضايا مجلس الأمن التي تستلزم التدخل العسكري وهو موقف خطير يمكن أن يعصف بأمن المنطقة.

- تراجع بعض القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة كدور مصر الذي تراجع على المستوى الخارجي لصالح

البناء الداخلي وبالمقابل صعود بعض القوى العربية المحسوبة على الغرب كقطر التي تسعى للعب أدوار أكبر والحيلولة مكان مصر.

- فشل التيار الإسلامي بدول الربيع العربي في الوصول للسلطة سواء في تونس أو مصر وهو إشعار بأن المنطقة لا تقبل أي مساومات فالدين والسياسة بالمنطقة لا يلتقيان.

- تراجع مصداقية الدول الغربية لدى الشارع العربي أكثر وهو ما يدل على أن شعارات الديمقراطية والحرية لا يمكن أن تحل محل الخبز والحليب لدى المواطن العربي.

---

[1]-جنكيز تشاندار، **مرجع سابق.**

-زيادة التقارب الإقتصادي بين الدول العربية وتركيا وهذا من شأنه أن يساعد في التواصل السياسي بين الطرفين لصالح المنطقة .

المطلب الثاني: التوجه التركي نحو الخليج العربي

تشكل منطقة الخليج العربي أهمية بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية بإعتبارها جزاء مهم من المشرق العربي ويؤكد التوجه التركي نحو بناء وتوطيد العلاقات مع دول المنطقة على الرغبة التركية في إيجاد حلول عملية للمشاكل الإقتصادية والأمنية بما يتوافق ووجودها كقوة إقليمية في المنطقة.

أولا:أهمية منطقة الخليج

تقع دول الخليج العربي بين شمال غرب إفريقيا و إيران لو إلى الجنوب الشرقي من دول الهلال الخصيب، تحتل المملكة العربية السعودية نسبة4،87% منها وتقع الكويت على رأس الخليج الشمالي، تشرف عدد من دوله على مجموعة خلجان بحرية كخليج عدن،خليج سلوى،كما يبلغ طول سواحلها1600 كلم يمتد من مضيق هرمز إلى حدود اليمن الجنوبية[1] وهي دول ريعية تعتمد النفط كمصدر لدخلها القومي.

ثانيا: أسباب التوجه التركي لمنطقة الخليج

يعتبر السبب الرئيسي في التوجه التركي نحو دول الخليج في سبعينات القرن الماضي إحتياجها للموارد المالية لتمويل مشاريعها بعد الرفض الأوربي القيام بذلك نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص1974م من هنا سعت تركيا لنسج علاقات إقتصادية بالدرجة الأولى مع دول الخليج[2] وبوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة وظهور عديد القضايا المشتركة بين الطرفين والتي أهمها:

---

[1] -عبد المحسن لافي الشمري،"مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحد"ة،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2012/2011)،ص.55.

[2] - سعد حقي توفيق،"السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الخليج العربي 2002-2008م"،**مجلة العلوم السياسية**،ع.38-39،ص ص.01-24.

-المنافس المشترك في المنطقة (إيران) والتي تسعى لإيجاد موقع لها ضمن الفاعلين الأساسيين في المنطقة لتحقيق مصالح إقتصادية، سياسية وأمنية.

-منع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة شؤون المنطقة وفق تصوراتها ومصالحها.

- قضية النفط(الغاز) والمياه، فتركيا تملك ورقة المياه وهي ورقة رابحة تحتاجها دول الخليج وبالمقابل تحتاج

تركيا لنفط دول الخليج لتأمين إحتياجاتها من الطاقة.

-عودة بعض رؤوس الأموال لدول الخليج بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وحاجتها للإستثمار[1].

ثالثا:العلاقات الإقتصادية و السياسية بين الطرفين

تتبع العلاقات التركية الخليجية إقتصاديا من خلال تزايد درجة الإعتماد المتبادل؛ إذ ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية نمت العلاقات التجارية ب 166 مليار دولار عام2008م[2]كما وقع الطرفان(تركيا ومجلس التعاون الخليجي)في2008م مذكرة تفاهم لتطوير العلاقات بينهما في كل المجالات وهو ما يشكل دفعة للحوار الإقتصادي الذي بدأ منذ التوقيع على إتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين[3] وما يعكس الإعتماد المتبادل بين الطرفين هو الحاجة المتبادلة؛ فتركيا تمتلك إقتصادا متنوعا وإمكانات صناعية وزراعية ومائية وتجارية هائلة لكنها تفتقر للنفط والذي تستورد ما نسبته90% منه، إضافة إلى حاجتها للإستثمارات لنمو إقتصادها وهو ما جعلها ترى في دول الخليج الحل الأمثل، بالمقابل تعتبر دول الخليج تركيا الدولة الأنسب للإستثمار لقربها من أسيا و أوروبا من جهة ولكونها سوقا واسعة بسكانها ال70مليون نسمة إضافة لحاجتها للمياه وهو ما تستغله تركيا جيدا في علاقاتها مع دول الخليج خاصة

---

[1] -**المكان نفسه.**

[2] - ثائر البياتي،"العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر"،أنظر على الرابط التالي:

www.ahewar.org/search/search.asp?u=1&q(2011/04/27)

[3] -سعد حقي توفيق، "السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الخليج العربي 2002-2008م"،**المرجع نفسه.**

السعودية[1] وبلغة الأرقام فإنه بحلول2004م بلغت التجارة الخارجية التركية الموجهة لدول الخليج ما نسبته2،5% كما تصل ما قيمته 2،7% من إجمالي صادرات تركيا لدول الخليج ، وقد كشفت سفيرة تركيا لدى مملكة البحرين أن حجم التبادل التجاري بين البحرين وتركي مثلا وصل ل139 مليار دولار عام2009م كما زاد عدد السواح البحرينيين وصل في2014م إلى305، 24 سائح[2]وتعتبر السعودية شريك إقتصادي مهم ضمن مجموعة دول الخليج العربي مع تركيا بتبادل تجاري حجمه 8 مليار دولار منها صادرات سعودية تقدر ب4،8 مليار دولار وصادرات تركيا تقدر ب3،3مليار دولار إضافة ل330 شركة سعودية في تركيا و السبب الرئيسي في

نمو العلاقات الإقتصادية بين الطرفين هو فصل المسائل السياسية عن المسائل الإقتصادية[3].

أما سياسيا فيسعى الطرفان لمنع الإضطرابات السياسية في المنطقة إذ يعتبران إيران المنافس والمهدد المستقبلي للأمن والسلم خاصة بعد إظهارها رغبتها في إمتلاك السلاح النووي كما أن كلا الطرفين يسعيان لأن يكونا طرفا فاعلا في المنطقة وبالنسبة لأمن الخليج فإن تركيا تعتبر أن أمن الخليج هو شأن يخصها ومن حقها إتخاذ التدابير الأمنية الضرورية بشرط عدم خلق معضلة أمنية في المنطقة، كما تعتبر أن أمن المنطقة مرهون بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، الملف اللبناني والتفاهم حول نزع السلاح ذلك أن الإستقرار

[1] –خالد حنفي،"تركيا والخليج...إحتياج إقتصادي متبادل"،أنظر على الرابط التالي:
www.onislom.net/arabic/component /maito

[2] –صحيفة الوطن البحرينية، "500 مليون دولار التبادل التجاري بين البحرين وتركيا"، أنظر على الرابط التالي:
(2015/02/28) www.alawatannews.net

[3] - مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،"العلاقات الخليجية–التركية في منحنى صعب"،أنظر على الرابط التالي:
(2013/08/13) www.akhbar-alkhaleej.com/12926/prinent/42076-html

بالمنطقة يؤثر إيجابا على أمن وإستقرار تركيا وبالمقابل تعتبر دول الخليج أن وجود تركيا أمر ضروري في المنطقة لإيقاف النفوذ الإيراني المتسلل للمنطقة من العراق.

من خلال ما تقدم نلاحظ بوضوح أن التوجه التركي نحو منطقة الخليج هو توجه ينبع من إدراك صانع القرار في تركيا لضرورة كسب التأييد من دول الخليج(السعودي بالتحديد) للدور المقبل لتركيا في منطقة محاولة تركية لتعزيز العلاقات الإقتصادية الناجحة والمثمرة للطرفين بعلاقات سياسية متوافقة الرؤى فيما يخص عديد القضايا المهمة في المنطقة كالأزمة السورية، الملف النووي الإيراني.

خلاصة الفصل الثاني

تحتل تركيا موقعا متميزا على كل الأصعدة ، يوصف بأنه موقع جيو إستراتيجي فهو يربط بين القارات الثلاث (إفريقيا ،أوربا ،أسيا) كما أنها تشرف على أهم المضائق في العالم(البوسفور والدردنيل) إضافة إلى إطلالتها على البحر الأسود ،البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجا وهي مسطحات مائية مهمة وطالما لعبت دورا في سياسات الدول الخارجية والعمق الإستراتيجي لتركيا ينبع أساسا من رؤيتها لموقعها على أنه مكمن قوتها وهمزة وصل أساسية بينها وبين دول العالم إقتصادياو تجاريا كما ينبع من التعدد الثقافي الهوياتي الذي يشكل تركيبة شعبها.

كما يشكل النظام السياسي التركي –حزب العدالة والتنمية– نقطة قوة بالنسبة لتركيا ولموقعها في النظام الإقليمي بإعتباره حزبا إسلاميا معتدلا إستطاع كسب التأييد الداخلي والرضا الخارجي–القوى الكبرى– وكذا تعاطف دول الإقليم التي حاولت محاكاة التجربة التركية(الربيع العربي) إذ تحاول تركيا من خلال نموذج الإسلام المعتدل تسويق تجربتها الناجحة في حكم الإسلاميين،إضافة لهذا يعتبر الإقتصاد التركي نقطة قوة تستغلها تركيا لجلب المستثمرين الخليجيين خاصة وكبداية جديدة لخلق علاقات مثمرة مع الدول العربية والتي إتسمت بالبرود لفترة طويلة.

و بخصوص علاقتها مع دول المنطقة نجد أن تركيا تعتمد خلق علاقات متوازنة مع كل الأطراف في المنطقة ودون إقصاء أي طرف رغبة منها في تحقيق مصالحها مع الجميع وهذا إعتمادا على دور السياسة الخارجية والدبلوماسية التركية لإحداث التقارب بينها وبين دول المنطقة و يمثل الشرق الأوسط بما يحويه من علاقات الصراع والتعاون الوجهة الأولى لتركيا بعد الرفض الأوربي لها إذ سعت لإيجاد موقع لها كقوة إقليمية من خلال إيجاد النقاط والقضايا المشتركة بينها وبين دول المنطقة وطرحها كبداية لعلاقات جديدة ويعتبر التقارب التركي الخليجي مثالا جيدا على علاقات الإعتماد المتبادل (قضية المياه والنفط) بين الطرفين.

الفصل الثالث :

الإستراتيجية التركية

تجاه العـــــراق

تعد العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق من أهم العلاقات الثنائية في منطقة الشرق الأوسط لما يجمع الطرفين من قضايا مهمة ومصيرية وهي القضايا التي دفعت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة لتبني إستراتيجية متعددة الأبعاد الغرض منها تحقيق المصالح التركية داخل العراق والحفاظ على وحدتها وقد إعتمدت في ذلك على وسائل متنوعة ومؤثرة ومع ما تشهده منطقة الشرق الأوسط والعراق من أحداث وصراعات إضافة لظهور الحركات الإرهابية أضحى من الصعوبة التحكم بها لما لها من تأثيرات سلبية على المنطقة ككل وهو ما يدفع بتركيا للعمل لخلق حلفائها من الداخل العراقي لضمان مصالحها.

المبحث الأول: العلاقات التركية العراقية

تعد العراق إحدى الدول الواقعة غرب قارة أسيا والمطلة على الخليج العربي وتشترك في حدودها مع من الدول العربية(سوريا، الكويت، المملكة العربية السعودية والأردن)إضافة لحدودها مع إيران وتركيا التي تشترك معها في الحدود وعدة قضايا عالقة[1].وتعتبر من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط ذات التنوع الإثني.

وتشكل حدودها مع تركيا أهمية بالغة للطرفين لما يجمعهما من قضايا عالقة برزت منذ نشأة العلاقات الثنائية بينهما وسنتناول في هذا المبحث العلاقات التركية العراقية إعتمادا على صعود حزب العدالةوالتنمية2002م كمتغير مهم في العلاقة بين الطرفين.

المطلب الأول:العلاقات التركية العراقية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة

العراق وتركيا بلدان متجاوران تربطهما علاقات إقتصادية، تاريخية وثقافية مشتركة وقد سعى الطرفان لتطوير هذه العلاقة منذ إستقلال العراق وإعتراف تركيا بها العام1927م وإقامة تمثيل ديبلوماسي وقد

[1]– عبد الله حجاب،"السياسة الإقليمية الإيرانية في أسيا الوسطى والخليج(1979–2011م)"،**رسالة ماجستير غير منشورة(** جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2012/2011م)،ص.84.

برزت أكثر العلاقات بين الطرفين في العهد الملكي في العراق والذي تزامن وحكم العلمانيين في تركيا إذ شهدت هذه الفترة التوقيع على معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق لتنظيم حصص المياه والتعاون الأمني والثقافي...[1].

وشكلت في هذه الفترة القضية الكردية ملفا أمنيا مشتركا بين الطرفين إذ ومع ظهور الحركات الإنفصالية المطالبة بالإستقلال سارعت هاتين الدولتين إضافة لإيران للتوقيع على معاهدة سعد أباد1937م لمواجهة هذه الحركات[2] وفي هذا الإطار إستمرت العلاقات بين الطرفين بشكل إيجابي رغم وجود مشكل الأكراد في كلتا الدولتين إلى غاية قيام حكومة عبد الكريم قاسم 1963م في العراق والتي كانت علاقتها فاترة مع تركيا رغم إعتراف هذه الأخيرة بهاو شهدت فترة ال70وال80زيادة نشاط الأكراد في البلدين وتحسن العلاقات الإقتصادية والتجارة إذ بلغت هذه الأخيرة ما يقارب مليار و300 مليون دولارعام1984م وأضحت تركيا معبرا لنفط العراق للخارج[3].

مع نهاية ال80 وبداية ال90 عرفت العلاقات التركية العراقية تراجعا ملحوظا بسب زيادة نشاط الأكراد وتبنيها للعمل المسلح ومع الحرب العراقية الإيرانية ثم الحرب العراقية الكويتية تراجعت العلاقات بينهما بسب زيادة قوة العراق كقوة إقليمية وهو ما إعتبرته تركيا تهديدا لأمنها الشيء الذي دفعها لدعم الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على العراق من خلال ورقة المياه وإغلاق أنابيب النفط كتطبيق للحصار الإقتصادي المفروض على العراق إضافة لتدخلات تركيا العسكرية على أراضي العراق أعوام 1994،

---

[1] –عزيز جبر شيال،"العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل"**مجلة القادسية للعلوم القانونية والسياسية**،ع.01،م.05،ص ص،38–61.

[2] – **المرجع نفسه**،ص.81.

[3] –**المكان نفسه**.

1996و1997م لملاحقة أكرادها وهو ما عدته العراق إنتقاصا لسيادتها[1]كما طالبت تركيا بإعادة رسم الحدود مع العراق وذلك بضمها الموصل وكركوك لما تشكلانه من أهمية إقتصادية بالغة الأهمية.

المطلب الثاني: العلاقات التركية العراقية بعد صعود حزب العدالة والتنمية

صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة وتبنيه خيار الإنفتاح مع دول منطقة الشرق الأوسط وبالخصوص دول جواره الإقليمي تزامن مع الحرب الأمريكية على العراق 2003م والذي شكل موقفها منها تحولا جذريا في العلاقات بين الطرفين.

إذ طالبت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا بالمشاركة في هذه الحرب وفتح حدودها للقوات العسكرية الأمريكية وفتح جبهة شمالية ضد العراق غير أن تركيا رفضت الطلب الأمريكي و سعت لتجنب أي هجوم تجاهه قبل ذلك في ما سمي "بإعلان إسطنبول" لجمع دول من المنطقة(مصر، تركيا، سوريا،السعودية، إيران والأردن)لبحث تداعيات الوضع الأمني للعراق[2]و كذا منع قيام كيانات سياسية داخل العراق[3].وسعت لمنع نشوب هذه الحرب إدراكا منها أنها ستكون كارثية على أمن الإقليم[4].

وبعد إنتهاء الحرب عملت تركيا على تحسين العلاقات مع العراق خاصة في المجالين الأمني والإقتصادي

فالإستراتيجية التركية تجاه العراق في هذه الفترة تنطلق من نقطتين رئيستين أولهما الأمن الجيوسياسي والذي يعد أساس التوجه التركي تجاه المنطقة وتجاه العراق بصفة خاصة وهو نابع من المنطق الهوياتي البراغماتي الذي يعبر عن إدراك صناع القرار في تركيا أن ما يجمع بغداد وأنقرة أكبر من المشاكل التي

---

[1]– عبد الكريم باسماعيل،**المرجع نفسه**،ص.124.

[2]–عبد الكريم باسماعيل،**مرجع سابق**، ص.181.

[3] –معهد السلام الأمريكي، تقرير بعنوان"تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار"،(جويلية2005)، ص.14.

[4] – عزيز جبر شيال،**المرجع نفسه**،ص.48.

إعترضت الدولتين في الفترات السابقة وثانيها الأمن الإقتصادي والذي يعد جوهر العلاقات الإقتصادية بين الطرفين.

فبالنسبة للقيادة التركية الجديدة يشكل الجوار العراقي أهمية بالغة وشديد الخصوصية لتشابك القضايا والمصالح؛ فبسقوطه أصبح الوضع الأمني للعراق معقدا وبغرض المشاركة في الترتيبات الأمنية الجديدة للعراق خاصة بعد خروج قوات التحالف الدولي وافق البرلمان التركي يوم 2 نوفمبر2013على مذكرة الحكومة التي طالبت تخويل الجيش التركي بإرسال قوات عسكرية للقيام بعمليات أمنية خارج الحدود التركية (في الأراضي العراقية والسورية)وهي من أهمّ الخطوات التي إتخذتها الحكومة التركية في مجال محاربة الحركات والجماعات التي تعتبرها تركيا جماعات إرهابية بما فيها حزب العمال الكردستاني[1]وقد وقعت الحكومتان العراقية والتركية إتفاقات إقتصادية وعسكرية وأمنية لمحاربة الإرهاب كما أعلن الجانب التركي دعما غير محدود واستعدادا للتعاون والتنسيق الأمني والإستخباراتي وبدأت بتدريب قوات البشمركة*.

أما النقطة الثانية والتي توضح إهتمام تركيا بالعراق فهي الأمن الطاقوي؛ فإستقرار العراق له أهمية بالنسبة لأنقرة على الصعيد الإقتصادي لما يملكه الطرفان من مقوِّمات تساعد على تحقيق التكامل الإقتصادي بين البلدين فالعراق بحاجة إلى عمل هائل وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخمًا ناهيك عن قطاع خاص حيوي يمكنه أن يُسهم بشكل فعَّال في مساعدة العراق بما يعود بالنفع على تركيا أيضًا، كما أن عِراقًا مستقرًّا يمنح تركيا فرصا أكبر لـــتأمين إحتياجاتها من النفط[2].

---

[1]– مثنى العبيدي،"بين الاقتصاد والإرهاب: أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية– العراقية"،أنظر على الرابط التالي:
http://raawabetcenter.com/archives/category

* البشمركة :تسمية تطلق على قوات جيش إقليم كردستان العراق.

[2]–علي حسين باكير،"العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية"،أنظر على الرابط التالي:
http://sutedis.aljazeera.net/aboutcenter/20126146152281268 5html

المبحث الثاني: وسائل تنفيذ الإستراتيجية التركية تجاه العراق

أدت المصالح الإستراتيجية لتركيا في العراق إلى تغير حزب العدالة والتنمية لوسائل التواجد التركي بالعراق وإعتماده على وسائل متنوعة لتحقيقها فمن الجانب الإقتصادي عملت تركيا على إحتكار السوق العراقية وإحتوائها، أما سياسيا فقد تراوحت بين التدخل العسكري والقوة الناعمة التي كانت لها الغلبة.

المطلب الأول: الوسائل الإقتصادية

أظهرت تركيا مرونة كبيرة في ما يخص تعاملاتها الإقتصادية مع العراق إذ إستغلت القرب الجغرافي وحالة الحرب لتتمكن من التغلغل إقتصاديا داخل السوق العراقية ووفق مبدأ الإعتماد المتبادل قامت بربط الإقتصاد العراقي بالإقتصاد التركي ووفق إستراتيجية ممنهجة.

ففي زيارة قام بها وزير التجارة والصناعة لإقليم كردستان إلى تركيا في 2012، أشار إلى أن هناك 25 شركة تركية يتم تأسيسها كل شهر في الإقليم، وأن عدد الشركات التركية يزيد عن نصف عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الإقليم وفي 2009 بلغ عدد الشركات التركية العاملة بإقليم كردستان 485 تقريبا؛ وبحلول 2013، إرتفع ذلك العدد إلى حوالي 1500ويبدو الوجود التجاري التركي واضحا مقارنة مع وجود بدءا من مراكز التسوق ووصولاً إلى مشاريع الإسكان ومتاجر الأثاث والسلع التجارية والاستهلاكية وتشارك الشركات التركية في مجموعة واسعة من القطاعات، بما فيها الزراعة، والخدمات المصرفية والمالية، والبناء، والتعليم، وأنظمة الطاقة الكهربائية، والرعاية الصحية، واستخراج النفط/الغاز، والخدمات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والسياحة، والصناعة المتعلقة باستغلال المياه[1].

وقد وصل مؤخراً عدد هذه الشركات إلى 1023 شركة، وهو يزيد عن أي بلد آخر. كما عززت حكومة

[1] –مثنى العبيدي، **مرجع سابق.**

إقليم كردستان من هذا الزخم الاقتصادي بتقديمها حوافز ضريبية سخية لشركات تركية، تصل في بعض الأحيان إلى الإعفاء الضريبي للسنوات الخمس الأولى من أعمالها التجارية[1]

تقوم إستراتيجية تركيا تجاه العراق على فكرة التواجد المكثف للشركات التركية في العراق، وبتحليل بسيط يمكن فهم المغزى من هذا التوجه التركي، العراق بعد الإحتلال الأمريكي فقد السيطرة على تسيير شؤونه السياسية والإقتصادية وأضحى يحتاج إلى دعائم وأسس للنهوض خاصة في الجانب الإقتصادي وهو ما قدمته تركيا من مساعدات، إستثمارات و شركات طويلة الأجل والهدف التركي من وراء هذا ضمان العراق كسوق مستقبلية في ظل تنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل والمنافسة القوية لإيران في الجانب الإقتصادي كما السياسي، إلى جانب تزايد دور الشركات الإقتصادية في توجيه سياسات الدول خاصة الضعيفة مثل العراق وهو ما تطمح تركيا إليه من خلال دعمها للعقود الإقتصادية بين الشركات التركية ذات الوزن الإقتصادي وبين حكومة إقليم كردستان العراق في مجال النفط بالتحديد(شكل رقم 07).

ومن حيث الإستثمار تحوّل العراق إلى واحد من الأسواق المفضّلة لدى المستثمرين الأتراك وقد إستفادت الشركات التركية بمختلف إختصاصاتها القطاعية من هذا الإنفتاح ففتحت أفرعًا لها في العراق أو إرتبطت بشركات عراقية بعقود طويلة الأجل أو نفّذت مشاريع ضخمة أو أضافت الأسواق العراقية إلى قائمة أسواقها المستهدفة بالصادرات ونتيجة لذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي 1500 شركة غالبيتها شركات مرتبطة بقاطع الإنشاءات والمقاولات التي قامت حتى نهاية عام 2013 بتنفيذ حوالي 824 مشروعًا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 19.5مليار دولار[2].

[1] – باسل الحاج جاسم،"العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة على وقع ازدهار موقع كردستان"،أنظر على الرابط التالي:

Alhayat.com/authors/6891915 (2015/01/18)

[2] – علي حسين باكير،**المرجع نفسه.**

ويتضح من خلا ل حجم الإستثمارات التركية بالعراق وتنوعها مدى المنافسة الشديدة التي يلقاها الأتراك في البيئة الإستثمارية العراقية لكن ما يعزز وجودهم هو الدعوات الصريحة للساسة العراقيين للإستثمار وتقديم مختلف التسهيلات القانونية.

المطلب الثاني:القوة الناعمة

تتجلى القوة الناعمة التركية في العراق من خلال التعامل مع الوضع العراقي بنوع من المرونة، بحيث تحاول من خلال سلسلة الزيارات المتبادلة والرفيعة المستوى، فقد أصبح مألوفا أن يقوم وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة إلى إقليم كردستان ويقارن من هناك بين أربيل والمدن التركية ويضعهما في مصير واحد، في المقابل يزور رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني وبقية مسؤولي الإقليم تركيا ويتم إستقبالهم بالسجاد الأحمر، في إشارة إلى الرغبة المشتركة في تطوير العلاقات بينهما[1].

وكذلك الإبتعاد عن الخطاب القوميّ المتطرّف وبدلاً من الحديث عن "الخطر الكرديّ،" تبنّت حكومةُ العدالة والتنمية عبارة "أقرباؤنا في العراق" في إشارةٍ ضمنيّةٍ إلى رابطةٍ دينيّةٍ تضمّ الأكرادَ بين أولئك الأقرباء. وقبل عشر سنوات فقط كان السياسيّون الأتراك يشيرون إلى الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ الذي يتزعّمه مسعود البارزاني بالأحرف الأولى من إسمه (ح . د . ك) وذلك لتجنّب كلمة "كردستان"، كما كانوا يستهزئون بالبارزاني والرئيس العراقيّ جلال الطالباني بوصفهما "زعميْ عشائر" لا يستحقّان أن يُعاملا كنُظرائهما الآخرين أما اليوم تحت حكم العدالة والتنمية، فقد فتحت الحكومةُ التركيّة علاقاتٍ رسميّةً مع كلا الرئيسين[2].

---

[1] -خورشيد دلي، الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق، **مرجع سابق**.

[2] – شيار يوسف،"حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذٍ إقليمي"،أنظر على الرابط التالي:

File://node/345(2010/10/11)

كما أن إحساس تركيا بفائض القوة بحكم التغييرات الإقليمية والدولية التي جرت عقب الغزو الأمريكي للعراق جعلها تحاول إنتهاج القوة الناعمة ضد هذه الدول، ولعل أدواتها في ذلك إثارة المشكلات الداخلية لهذه الدول والتدخل فيها تحت عناوين الحرية وحقوق الإنسان مستغلة شعارات مرحلة (ثورات الربيع العربي). في حين على أرض الواقع تمارس حرباً حقيقية بوسائل وأدوات أمنية وإقتصادية وطائفية...هدفها إبقاءهذه الدول لصالح نفوذ تركي مهيمن يتيح له صوغ المشهد السياسي لهذه الدول في المستقبل في إطار قناعة تركية بأنها الدولة المؤثرة والصالحة لقيادة الشرق الأوسط الجديد[1].

إضافة إلى سعي تركيا لإظهار نفسها كمن يدافع عن حقوق الأقلية التركمانية ومحاولة بعث رسائل لضرورة التعايش الطائفي ضمن عراق موحد ومحاولاتها إستفزاز الحكومة المركزية العراقية من خلال علاقتها بإقليم كردستان عدا عن محاولتها تصدير ثقافتها العلمانية الإسلامية من خلا إقامة جامعات وفتح مراكز ثقافي بإقليم كردستان.

[1] -**المكان نفسه.**

المبحث الثالث: المصالح السياسية التركية في العراق

شكلت مسائل الأكراد ووحدة العراق إضافة إلى الإقتصاد جوهر الإستراتيجية التركية نحو العراق لما لهذه المسائل من تأثير مباشر على الأمن القومي التركي وتوجهاته نحو منطقة الشرق الأوسط لهذا عكفت الحكومة التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية زمام الأمور على مراجعة سياستها الخارجية نحو العراق إعتمادا على هذه المعطيات سنتناول في هذا المبحث المصالح السياسية التركية مع العراق وإقليم كردستان

كتنظيم فيدرالي داخل العراق مع التركيز على دوافع التغير التركي تجاه الأكراد العراقيين بالتحديد وأهمية التركمان كأقلية تعمل تركيا على إستخدامها كورقة رابحة للتدخل في شؤون العراق كما سنتطرق إلى مسألة حزب العمال الكردستاني والتي تشكل دافعا أخر للتواجد التركي في العراق.

المطلب الأول:المحافظة على وحدة العراق

يتكون العراق من طوائف سياسية وأقليات دينية ومذهبية متعددة من بينها الأشوريون، الكلدانيون، العرب و الأكراد والذين يرتبطون بشكل مباشر بالهوية التركية، فالأكراد أقلية تقطن الحدود الجغرافية للدول الأربع (العراق، تركيا ،سوريا و إيران) إذ تتوزع الأغلبية الكردية بين العراق ب 6 مليون نسمة وتركيا ب15 مليون نسمة[1] وقد ظهرت مطالب الإستقلال منذ منتصف القرن ال19م لإنشاء الدولة الكردية على إقليم كردستان وإتخذت الحركة النضالية في كردستان الأسلوب العسكري ثم السياسي ويعتبر أكراد العراق أفضل حالا من إخوانهم في الدول الأخرى وهو واحد من الأسباب التي تجبر تركيا وتدفعها للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

---

[1]–فايز محمد العيسوي،"مشكلة الأكراد رؤية جغرافية"،أنظر على الرابط التالي:

(2012/02/28)www.alukahent/authors/view/home/6093

ولجأت تركيا لخيار المساومة مع الأكراد العراقيين فالمصالح المشتركة بين الطرفين دفعت بهما نحو تبني صيغ توافقية رغم معارضة الحكومة المركزية العراقية والسؤال المطروح هل هذا التوجه الجديد لتركيا نحو الأكراد يثبت تخليها عن الحكومة العراقية؟ أم أن منطق الهوية يفرض منطقه على الساسة الأتراك؟.

أولا:الوضع الكردي بعد سقوط العراق 2003م

بموجب دستور2005م تمكن أكراد العراق من إقامة حكومة فيدرالية على إقليم كردستان وتمكنت الأحزاب الكردية من التموقع داخل الساحة السياسية العراقية الجديدة ومع أن هذه سابقة خطيرة في تاريخ الدول الحاضنة للأكراد إلا أنه إنجاز يحسب للأكراد وإن كان على حساب ولائهم للدولة التي إحتضنتهم طويلا وإعتبرتهم جزاء منها، فلا يخفى على أحد من أن الأكراد تمكنوا من إقامة هذه الحكومة بعد مساعدتهم للأمريكيين على إحتلال العراق بعد رفض تركيا منح أراضيها كقواعد عسكرية للحملة الأمريكية وبهذا فضل أكراد العراق التعايش ضمن إقليم كردي موحد مع جوار عربي عراقي متنوع ومع جوار إقليمي صعب التعايش ورافضا لفكرة الدولة الكردية جملة وتفصيلا على الدخول تحت لواء دولة واحدة تتحكم بتطلعاتهم[1].

ثانيا:موقف تركيا من أكراد العراق

في 2006م صرح وزير الخارجية التركي عبد الله غول بأن موقف تركيا من الوجود السياسي لكردستان العراق كدولة هو الرفض وحذر كلا من الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني من التمادي في أحلامهما بشأن دولة كردستان لأن مصيرهما سيصبح مثل

[1]– joost hilteramnn،"مستقبل الأكراد في العراق"،أنظر على الرابط التالي:

(2008/06/09)www.addtonay.com/share-save

مصير"سلوبودان ميلوسوفيتش" في يوغسلافيا ومذكرا بأن الإعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سوف يزول ولكن الدولة

التركية باقية إلى الأبد[1] هذا التصريح ألقى إلى أذهان الكثيرين أن تركيا لم ولن تسمح لأي وجود سياسي إسمه كردستان العراق بالمنطقة لأنها إعتبرت قيام إقليم فيدرالي للأكراد مساسا بوحدتها و خطرا أمنيا يتربص بها و دعم معنوي لأكراد تركيا.

لكن بعد سنة أظهرت تركيا مرونة كبيرة في تعاملها مع أكراد العراق إذ دفعت المصلحة المتبادلة الطرفين لتبني خيار التعاون فتركيا تعرف أن كسب أكراد العراق مهم جدا إذا أرادت الحفاظ على هويتها ووحدتها التركية والسبب وراء هذا الإندفاع نحو بناء علاقات سياسية مع كردستان العراق هو محاصرة الحزب الكردي التركي المتحصن بمنطقة جبل قنديل في شمال العراق هذا من جهة ومن جهة أخرى تدرك تركيا حجم الثقل السياسي الذي يحتله الأكراد العراقيون داخل دهاليز السلطة العراقية من هنا عملت تركيا على تصدير رؤاها بشأن المستقبل السياسي للعراق من خلال التواجد الكردي داخل اللعبة السياسية العراقية[2]وبالمقابل تعرف حكومة أربيل(عاصمة كردستان العراق) أن دخولها في مواجهات سياسية مع تركيا لن يكون في صالحها خاصة و أن علاقتها مع إيران ليست جيدة لذا عملت على كسب الجوار التركي الذي إتسم بنوع من المرونة في تعامله مع قضيتها ومن جانب أخر يريد الأكراد إقامة علاقات مع دولة قوية لها نفوذ مع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[3].

1– "النظام الذي يرتضيه الأكراد في العراق الجديد"،أنظر على الرابط التالي:
www.moketil.com/openshar/behoth/siasia21/akrad

2– خورشيد دلي،"الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق"،أنظر على الرابط التالي:
(2013)www.wahideaiaslamyia.org/index.html

3– **المكان نفسه.**

يذكر هنا أن هذا التوجه التركي لتحسين علاقتها مع أكراد العراق وممارسة إستراتيجية الإنفتاح معهم وتعزيز نفوذها داخل الإقليم لا يعد أبدا تغيرا في الموقف التركي تجاه القضية الكردية عموما والكردية التركية خصوصا بل هي مناورة تركية جديدة لكسب الرهان الكردي من جهة والعراقي من جهة أخرى خاصة بعد البرود الذي ساد بينها وبين أمريكا.

هذه الإزدواجية في التعامل مع ملف الأكراد العراقيين يعكس مدى التغير في الموقف التركي تجاه المسألة الكردية في العراق وهو تغير تحكمت فيه عدة متغيرات أهمها الدعم الأمريكي للأكراد وتمكينهم من مواقع القيادة في السلطة العراقية، إضافة لدور الرأي العام التركي في هذه المسألة والذي يعتبر أن الأكراد جزء من تركيا ويدعمون سياسة الحكومة تجاههم ووفق البنائية فإن هذا التحول في الموقف التركي تجاه أكراد العراق هو تغير لسلوكها بناءا على معطيات إجتماعية وإدراك عميق لصانع القرار لمفهوم الهوية التي تجمع بين الدين اللغة و التاريخ الذي تستند تركيا إليه لتبقي الأكراد ضمن هويتها.

وبخصوص علاقتها مع الحكومة العراقية فإن تركيا فقدت السيطرة على العلاقة بين الطرفين في عهد نوري المالكي فإضافة لعلاقتها مع كردستان العراق والتي تثير إستفزاز حكومة بغداد تعمل تركيا على دعم السنة داخل العراق لإعادتهم للعبة السياسية ومنع النفوذ الشيعي المدعم من إيران بحيث أضحى التنافس التركي الإيراني على العقود التجارية والتأثير السياسي في العراق علنا وهو ما يثير سخط الحكومة العراقية تجاه تركيا وهي بهذا تناقض نفسها فمن جهة تدعم بقاء العراق موحدا ومن جهة أخرى تعمل على تفضيل طائفة سياسية على أخرى فما خلفه سقوط العراق من نزاعات طائفية يغذيها الوجود الإيراني يدفع بتركيا للوقوف مع الطرف الأقوى في المعادلة العراقية ليس حبا به بل دفاعا على وحدتها وهويتها التركية ولمنع الإيرانيين من بسط نفوذهم في الدول العربية، كما يثبت تغير مواقف تركيا أنها غير قادرة على حسم قراراتها بشأن القضية الكردية التي تتعامل معها بمنطق هوياتي فعلاقتها مع الأكراد تثبت ضمنيا الإعتراف بوجودهم السياسي لكنه إعتراف خاضع للمصلحة القومية وهو تأكيد على ما جاءت

به البنائية من أن الفواعل المجتمعية تعيد إنتاج ذواتها بما يتوافق ومصالحها، فتركيا في عهد حكومة أردوغان إنطلقت من إعادة فهم هويتها وإنتمائها لتحدد مصالحها والأطراف التي يجب أن تكون معها ولذا تحاول تركيا من جهة كسب الأكراد وإقامة علاقات إقتصادية معهم لضمان نصيبها من النفط وهو ما أدى لتدهور العلاقات مع الحكومة المركزية، ومن جهة أخرى تسعى لمنع أي بادرة من شأنها تقسيم العراق لأنها تدرك أنها ستكون الخاسر الأكبر.

المطلب الثاني:حماية الأقلية التركمانية المتواجدة في كركوك

تقع كركوك التي تبلغ مساحتها الإجمالية 9426 كم^2 شمال شرق محافظة بغداد عاصمة العراق وسط هضبة قليلة الإرتفاع إنتشرت في سهل منحدر نحو الجنوب يبلغ إرتفاعها 1160قدم عن مستوى سطح البحر يسكونها مزيج من الأقليات الكردية، التركمانية و العرب لذا نجدها منطقة تنازع بين كل من الأكراد الذين يعتبرونها إمتدادا للموصل وأربيل وبين الحكومة العراقية التي تعتبروها جزء من العراق وبين تركيا لوجود التركمان بها والسبب الأهم الذي يجمع هؤلاء الثلاثة هو وجود النفط بها[1].

أولا: مسألة كركوك

ترى تركيا أن لها الحق في التدخل في الشأن العراقي حسب إتفاقيتي 1926و1946، فبنود إتفاقية 1926الموقعة بينها وبين إنكلترا تنص على أنه "في حال تخريب وحدة الأراضي العراقية يحق لتركيا التدخل في ولاية الموصل والأراضي المحيطة بها بمساحة 90كم مربع، كحماية لحياة أبناء عرقهم من خطر وتهديد الآخرين".وتنص إتفاقية 1946على نص البنود الواردة اتفاقية 1926 ويرى الأتراك أنهم تركوا ولاية الموصل وفق إتفاقية 1926العراق واحد موحد، ولهذا يجب أن يبقى العراق موحدا[2].

---

[1]– **المكان نفسه.**

[2]–عبد الجليل زيد المرهون ، تركيا وقضية كركوك ،أنظر على الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/2007/04/13/article241356.html

وبعد ظهور المطالب الكردية بضم كركوك ظهر الموقف الرسمي المعلن للأكراد بإعتبار كركوك مدينة كردستانية مع الحفاظ وإحترام حقوق وهوية جيرانهم العرب والتركمان فالشعب الكردي لا يقبل التنازل عن كركوك لأنها من الخطوط الحمراء ولا تعني كردستانية كركوك وضمها تقسيماً للعراق إنما هو إعادة هوية المدينة إليها وتثبيت الحق التاريخي للاكراد فيها[1]، عارضت تركيا هذه المطالب وطالبت هي الأخرى بأحقيتها في ضم المدينة[2]وفي الإتجاه المقابل يطالب التركمانيون بضم كركوك لهم لإعتبارات تاريخية ولأنهم يرون فيها تعويضا مناسبا عن حالة الإقصاء التي عاشوها في ظل الحكومات العراقية.

ومنذ سقوط العراق طفت المشكلة على سطح الأحداث بين تركيا والأكراد من جهة وبين الأكراد والتركمانيين من جهة ثانية وفي إتجاه ثالث تظهر الحكومة العراقية تمسكها بوحدة العراق وبكركوك كجزء منه وبالنسبة لتركيا فقد أولت إهتماما متزايدا بالمدينة منذ سيطرة الأكراد على العراق ومن ثم جاءت مسألة الإستفتاء على الدستور العراقي الجديد في كانون الأول 2005م، وهنا أبدت تركيا مواقفها الرافضة من بعض مواده المتعلقة بمسألة الفيدرالية خاصة بعد التدخلات الكثيرة لتركيا في العراق بخصوص حمايتها للتركمانيين الذين يعتبرون السبب الثاني وراء الإهتمام التركي بكركوك والورقة التي تظهرها كلما أثيرت مسألة الأكراد.

والرفض التركي لإنضمام كركوك لإقليم كردستان ينبع من أهميته الإستراتيجية كأول منفذ يتم من خلاله تصدير النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي، إضافة إلى أن الإنفصال يصب في زيادة المساحة الممنوحة لأكراد كردستان وإحتمالات مطالبة أكراد تركيا بوضع مماثل، وجاءت سيطرة داعش"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" على الموصل لتمنح الأكراد فرصة السيطرة على مدينة كركوك التي

---

[1]– أرشد الهرمزي، **حقيقة الوجود التركماني في العراق**(بيروت:الدار العربية للمخطوطات، دط، 2005)،ص– ص.223–
.229

[2]–سارة يونس كاكل،الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع،**رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2011م)،ص.61.

كانت محط نزاع مع بغداد طوال العقود الماضية، ففور الهجوم وإنسحاب القوات العراقية من كركوك سارعت القوات الكردية إلى بسط سيطرتها على كامل المدينة جاء ذلك بعد نحو ثماني سنوات من عجز القيادة العراقية عن تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي والتي نصت على تطبيع الأوضاع وإجراء إحصاء سكاني وإستفتاء في كركوك وأراضٍ أخرى متنازع عليها لتحديد ما يريده سكانها قبل 31 من ديسمبر/كانون الأول عام2007[1]وهي

الأحداث التي لم تبدي تجاهها حكومة أردوغان أية ردود فعل.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية أظهرت تركيا تشديدا على مسألة كركوك معلنة رفضها لأي بادرة ضم لهذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لتركيا، فمن جهة تشكل كركوك إحتياطي نفط معتبر إضافة إلى إكتشافات اليورانيوم بالمنطقة وجود التركمان بها.

وإضافة لمسألة كركوك نجد التركمان والتي تعتبر أقلية تركية إستوطنت شمال العراق (كركوك) وتعتبر من مخلفات العثمانيين ويمكن القول أن التركمان هم أكبر ضحايا سقوط العراق إذ مروا بالمأساة نفسها التي مر بها الأكراد غير أن الفرق يكمن في أن هؤلاء طالما دعموا أمن وإستقرار تركيا وفي كثير من الأحيان دفعوا ثمن أخطائها تجاه الأكراد تحديدا كما في مجزرة كركوك1958م ولذا يتخوف التركمان من تطبيق القرار 140 من دستور 2005م بشأن الإستفتاء حول مصير الإقليم الذي يرغب الأكراد بضمه ومن وجهة نظر تركيا تعتبر كركوك والتركمان خط أحمر لأنه الورقة الرابحة لتدخلها المستمر بالعراق وهي التدخلات التي جاءت لحماية الأقلية التركمانية من تعسف الأكراد بعد أن قويت شوكتهم.

لذا أبدت حكومة حزب العدالة والتنمية إهتماما متزايدا بمسألة التركمان وإعتبرتهم جزء من الهوية التركية و جاءت تدخلاتها في العراق حماية لمصالحها فيه من باب حماية أقلية تركية من ممارسات

[1]–خورشيد دلي،"ماذا عن الصمت التركي تجاه أحداث العراق"،أنظر على الرابط التالي:
(2015)www.aljaazera.net/kanowledgeate/author/2015/5/11

الأكراد التعسفية ضدهم كما أن الهدف الثاني لتركيا من خلال ورقة التركمان هي إبقاء الأكراد العراقيين في حالة من القلق والتخوف بسبب الوجود التركماني المدعوم من قبل تركيا كقوة إقليمية.

والواقع أن عامل الهوية يستخدم بذكاء من جانب الساسة الأتراك وهو المحدد لمصالحهم، فتارة تتدخل تركيا بدافع حماية التركمان من إضطهاد الأكراد وتارة تتدخل لمطاردة فلول الأكراد الأتراك في العراق وتأتي مخاوف تركيا من دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأقليات المتواجدة بالعراق والراغبة في الإنفصال وهي مخططات إن خدمت المصالح الأمريكية فهي تعارض الوحدة والهوية التركية لذا نجدها تستغل ورقة التركمان لكسب التأييد الداخلي خاصة وأن المعارضين لحزب العدالة والتنمية يتربصون به.

المطلب الثالث:القضاء على حزب العمال الكردستاني بشمال العراق:

يعتبر حزب العمال الكردستاني الجناح السياسي لأكراد تركيا وهو حزب تأسس سنة 1978م بهدف تقريب وجهات النظر الكردية للحكومة التركية والعمل على تقديم صيغ ملائمة لمطالب الأكراد وتقديمها للحكومة وقد تمكن في عديد المرات من إخضاعها لتحقيق مطالبها حتى بعد لجوئه لشمال العراق عام 1999م.

وقد إرتبط العمل العسكري التركي داخل العراق بالهجمات التي يشنها الحزب الكردستاني في العمق التركي إذ تشير التقديرات إلى أن 5000 مقاتل تابعيين للحزب متواجدين في شمال العراق و نفذ الحزب 104 عمليات ضد الأتراك والأمن داخل القومي منذ 2004م وهو ما أدى بتركيا للرد على الهجمات داخل العراق في داهوك وأربيل، كما أعلنت عن إقامة مناطق عسكرية مع حدود العراق[1].

وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات تركيا في شمال العراق بعلم من الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للقضاء على حزب العمال الكردستاني المصنف ضمن الجماعات الإرهابية كما في2007م[2]، وهي

---

[1]– عبد الكريم باسماعيل،**المرجع نفسه**، ص ص.183،182.

[2]– ريز لطيف صادق،"العلاقات التركية الأمريكية في ظل حزب العدالة والتنمية(2003– 2011)"،**رسالة ماجستير غير**

الرؤية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تستغلها تركيا لتحقيق مصالحها فالدعم الأمريكي في هكذا مسألة مهم، فمع زيادة الخلافات السياسية داخل العراق وزيادة سيطرة الأكراد العراقيين على الساحة تبيدي تركيا تخوفها من أي تقارب بين أكراد العراق وأكرادها لذا كانت فكرة تقارب المصالح بينها وبين إقليم كردستان العراق وهي تدرك دعم بعض القوى الخارجية لحزب العمال الكردستاني؛ فمن جهة تحاول إيران دعم هذا الحزب لإثارة الفوضى داخل تركيا الشيء الذي سيدفعها للإهتمام بالمسائل الداخلية ومن جهة أخرى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إستعمال قضية الأكراد للضغط على تركيا لتأمين إسرائيل.

وسط هذا الصراع الدائر بين الأكراد والحكومة المركزية العراقية لبناء دولة عراقية فيدرالية ومع التدخلات الإيرانية والأمريكية كان لزاما على تركيا التدخل لحماية مصالحها داخل العراق ولعل الأهم هو المشاركة في بناء عراق ديمقراطي غير أصولي وهذا لتأمين حدودها من مخاطر ولادة الأصولية في العراق والتي يمكن إستغلالها من قبل الجماعات الإرهابية لإنشاء قواعد للجماعات المسلحة وهو ما يهدد أمن تركيا بشكل مباشر ولهذا نلاحظ دعمها لبعض القادة السياسيين العراقيين مثّل دعمها لإياد علاوي في إنتخابات 2010 والتي فاز بها غير أن التحالف الإيراني الأمريكي حال دون ذلك وبدلا منه صعد نوري المالكي لرئاسة الوزراء ولعل مطالبة تركيا بتنحي المالكي هو ما أثار حفيظة هذا الأخير ضد أنقرة وإعتبرها متدخلة في الشؤون الداخلية للعراق وهو ما يفسر وقوفها إلى جانب الأكراد في حربهم ضد ما يسمى بتنظيم داعش فالوضع الأمني في العراق بعد ظهور التنظيم أضحى مقلقا لأنقرا خاصة بعد التحالف الدولي ضد التنظيم كما لعبت تركيا بورقة الهوية جيدا داخل العراق فاستغلت من جهة قضية أكراد العراق وكسبت تأيدهم في حربها مع حزب العمال الكردستاني ووضعت حدا لطموحاتهم بشأن ضم كركوك وإستغلت التركمان للعب أدوار إضافية.

منشورة(جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،2011م)،ص.103.

لم تستطيع تركيا تجسيد ثوابتها بشأن الجوار إذ خلفت السياسة الأمنية لحزب العدالة والتنمية دعما إيرانيا أكبر لحزب العمال الكردستاني وهو دعم يتضح من خلال هجمات الحزب الأخيرة على الحدود التركية العراقية، كما أن تدخلها العسكري بشمال العراق يثبت إستعدادها لإستخدام القوة العسكرية في أي وقت ترى فيه تهديد لمصالحها وأن علاقتها مع العراق هي علاقة مصالح من طرف واحد وإن أبدت إهتماما بما يحدث في الداخل العراقي إلا أن هذا الإهتمام يخدمها أولا.

المبحث الرابع: المصالح الإقتصادية التركية في العراق

تحتل المصالح الإقتصادية التركية جانبا مهما في سياستها تجاه العراق إذ تعد حاجتها للنفط عائقا أمام نمو إقتصادها ولتأمينه إتجهت نحو العراق بحكم الجوار الجغرافي والحاجة المتبادلة للطرفين.

المطلب الأول: التبادلات التجارية

ما يميز التجربة الإقتصادية التركية عن غيرها من إقتصاديات المنطقة جملة من العوامل أهمها وفرة اليد العاملة المؤهلة صناعيا وزراعيا، وفرة رؤوس الموال المحلية والأجنبية، إنفتاح الأسواق التركية على السوق الأوربية من جهة والسوق العربية من جهة أخرى، كما تعتبر تركيا خطا تجاريا مهما يربط الدول الأوربية بالدول الشرق أوسطية وبدول أسيا الوسطى وهو ما دفع بلإقتصاد التركي نحو مزيد من الإنفتاح.

أولا: أسباب الإعتماد المتبادل للطرفين

وفيما يخص التوجه التركي نحو بناء علاقات إقتصادية متينة مع الإقتصاد العراقي، فإن جملة من الأسباب توفرت لدى الطرفان ساهت في بناء إعتماد متبادل للجانبين فبالنسبة لتركيا تعتبر حاجتها للمواد الأولية أهم أسباب إندفاعها نحو ربط إقتصادها بنظيره العراقي؛فبعد سقوط العراق وحالة الحرب القائمة

أصاب الإقتصاد التركي نوع من العجز في تلبية متطلباتها من المواد الأولية بحيث أدت لسيطرة الأكراد على منابع النفط هذا من جهة و من جهة أخرى وبعد حالة الإنتعاش التي عرفها الإقتصاد التركي–منذ تولي حزب العدالة السلطة –ظهرت الحاجة التركية لفتح أسواق جديدة لإنعاش التبادل التجاري خاصة؛ فكما هو معروف لا يمكن لدولة إقامة إقتصاد قوي دون وجود حالة من الإعتماد المتبادل بينها وبين دول جوارها الإقليمي بالتحديد وقد توافقت هذه الرغبة التركية مع حالة الحرب التي عاشتها العراق والتي فرضت عليه فتح الحدود لدخول المواد، السلع ،البضائع والخدمات التي تتطلبها المناطق محل الصراع.

إضافة إلى أن تركيا بالنسبة للعراق هي معبر مهم لصادراتها النفطية نحو موانئ البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى حاجة العراق لوجود الشركات التركية ذات القدرة على الإستثمار والمساهمة في بناء الإقتصاد العراقي و إعادة بناء البنى التحتية العراقية[1].

ثانيا: التبادل التجاري بين تركيا والعراق

1/النقل والمواصلات

النقل هو عصب التجارة الرئيسي ودونه لا يمكن نقل السلع المعدة للتصدير إلى الأسواق الخارجية بل وحتى الداخلية، لذلك فأهمية النقل في التجارة ليست بحاجة إلى تفسير وبين العراق وتركيا تنشط أكبر أساطيل النقل البري حجما وهي في معظمها تعود للقطاع الخاص[2] وتعتبر خطوط النقل الرابطة بين العراق وتركيا الأنشط مقارنة بتلك الرابطة بين العراق و إيران.

2/ التبادل التجاري

---

[1]– مثنى العبيدي،**مرجع سابق.**

[2] –نزار السامرائي،"العلاقات الإقتصادية بين العراق وتركيا"،(ورقة مقدمة لندوة المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية: مستقبل

العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي بتاريخ 2011/07/24).

عرف حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق إرتفاعا ملحوظا من 2003 إلى 2012م، فمن 900 مليون دولار إلى حوالي 11 مليار دولار وقد عوَّضت هذه القفزة معظم التراجعات التي قد تكون تركيا شهدتها في علاقاتها التجارية مع البلدان العربية الأخرى نتيجة التوتر السياسي و حالة عدم الإستقرار التي تسود المنطقة[1] ويُعتبر العراق منذ عام 2011 ثاني أكبر مستوعب للصادرات التركيَّة بعد ألمانيا إذ بلغت قيمة الصادرات التركية إليه حوالي 12 مليار دولار عام 2013م(شكل رقم06) إستوعبت الجزء الأكبر منها منطقة شمال العراق التي تديرها حكومة إقليم كردستان العراق (حوالي 75%، والمعادن، والفواكه على رأس قائمة السلع المصدَّرة علمًا بأن الأرقام العائدة للسنوات من 2009 وحتى 2013 تُشير إلى إمتلاك العراق ما يُؤَهِّله لأن يحتلَّ المركز الأول كأكبر مستوعب للصادرات التركيَّة بدلاً من ألمانيا التي بلغ حجم الصادرات التركية إليها عام 2013 حوالي 13.7 مليار دولار[2].

كما تعتمد العراق على الواردات التركية خاصة المواد الإستهلاكية فالعراق بعد الحرب أصيب بشلل في إقتصاده ولا يزال يعاني من تبعات الغزو الأمريكي له، فالخلل الذي أصاب الإقتصاد العراقي بعد الغزو أدى إلى توقف هياكل الإنتاج الصناعية والزراعية(أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي)وهذا بفعل السياسات الخاطئة التي إنتهجتها الحكومات المتعاقبة؛ فهيمنة القطاع النفطي بنسبة 98% أدى إلى غياب التنويع الإقتصادي[3](رغم أن العراق توجد به مصادر حيوانية ونباتية متنوعة ولو يتم إستغلالها بالشكل المناسب سيحقق الإقتصاد العراقي قفزة نوعية) مما جعل الحركة التجارية العراقية رهينة عوائد النفط ، هذه مم مما حفزها على إنتهاج أسلوب الإعتماد المتبادل بينه وبين دول الجوار (شكل رقم05).

---

[1]– علي حسين باكير،**مرجع سابق.**

[2]–**المكان نفسه.**

[3]-ظافر طاهر حسان،"تحديات الإقتصاد العراقي بعد الإنسحاب الأمريكي مشكلة البطالة وإمكانية حلها"،**دراسات دولية**،ع.52،ص ص.01-18.

ومن أهم صادرات تركيا للعراق نجد الحديد والمعدات الإلكترونية،المواد الإستهلاكية الغذائية الزراعية والصناعية، مواد البناء، الفواكه، الأسلحة إذ تعتبر العراق ثاني مستورد للأسلحة التركية الخفيفة، الملابس كذلك بناء ورشات ومصانع صغيرة للتقليل من البطالة التي أضحت مرتفعة في الأوساط العراقية وبالمقابل وفرت العراق أرضية ومناخ ملائم للمستثمرين الأتراك من خلال التسهيلات القانونية، الإعفاء من الضرائب و حصول المصانع التركية على مواد طبيعية خام كمواد صنع النسيج وبأثمان رمزية إضافة إلى أن الحدود المفتوحة تعطي لأتراك تسهيلات جمركية فيما يخص دخول وخروج البضائع.

شكلت الحاجة والمنفعة المتبادلة من الجانبين التركي والعراقي إقامة منطقة تجارية بين الطرفين وإستغلت تركيا حاجة العراق في فترة الغزو وبعده لتنسج علاقات إقتصادية وتخلق حالة من الإعتماد المتبادل بينها وبين العراق إذ تعتبر العراق سوقا للمنتجات التركية و مكسبا للمستثمرين الأتراك الباحثين عن تشغيل رأس المال التركي وهي السياسة التي تبناها حزب العدالة والتنمية للنهوض بالإقتصاد التركي وفتح أسواق جديدة.

3/التوجه التركي نحو إقليم كردستان

بالنسبة لتركيا تعتبر حاجتها للنفط السبب الرئيسي وراء بناء علاقات إقتصادية مع أكراد العراق ويذكر أن هناك عشرات الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان العراق كما وسع الطرفان ببطء علاقاتهما في الإقتصادية وإتفقا على شيء أكثر طموحا وأوسع نطاقا ألا وهو إتفاق يتضمن بناء أنبوب ثان للنفط حسب ما ذكرت تقارير صحفية ومدراء تنفيذيون في قطاع النفط مشتركون في المفاوضات في الجانب الكردي تعتبر تركيا المتنفس الوحيد للتجارة الكردية وتصدير النفط والغاز الطبيعي[1]وتشير التقارير إلى أن نحو 90% من المواد الغذائية في إقليم كردستان تأتي من تركيا، كما أن الشركات التركية تزدهر في

[1]–تم أرانغو و كليفورد كراوس،"صفقات الأكراد مع تركيا تثير مخاوف تقسيم العراق"،أنظر على الرابط التالي:
www.alaalem.com/index.php

الإقليم لدرجة أنها تكاد تنفرد في مجال المقاولات والعمران وإقامة مشاريع البنية التحتية، وقد إتفق الطرفان على إقامة سكة حديد تربط بين إسطنبول وأربي [1].

كما شهدت الصادرات التركية إلى العراق، بما فيها السلع المعاد تصديرها من المنطقة الخاضعة لإدارة الإقليم إلى سائر أنحاء العراق، إنتعاشة كبيرة خلال العقد الماضي وبناءً على تقديرات تستند على إجمالي الصادرات التركية إلى العراق، بلغ حجم الصادرات إلى المنطقة 1.4 مليار دولار في 2007، ليحتل بذلك المرتبة التاسعة عشرة في قائمة أكبر الأسواق المستوردة من تركيا. وفي 2011، لتصبح سادس أكبر سوق للصادرات التركية حيث بلغ الحجم هذه المرة 5.1 مليار دولار. وبحلول 2013، أصبح الإقليم ثالث أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها 8 مليارات دولار[2].

فرغم الخلافات السياسية والتباين في وجهات النظر بين العراق وتركيا إلا أن هذه الأخيرة وجد الطريق لبناء علاقات متينة مع العراق لإيجاد أسواقا لبضائعها من جهة ولزيادة حجم الإستثمار بين الطرفين فقد جاءت الحرب الأمريكية على العراق لصالح تركيا بالدرجة الأولى في ما يخص الإقتصاد إذ نلاحظ بوضوح درجة الإعتماد المتبادل بين الطرفين خاصة من الجانب العراقي الذي يعتمد كلية على الشركات الأجنبية والتركية بالتحديد لإعادة إعمار البنى التحتية وإقامة المصانع وبالمقابل تستغل تركيا الوضع لتبني علاقات تجارية مع العراق بشكل عام ومع إقيم كردستان بشكل خاص والغرض من ذلك إحتواء أكراد العراق إقتصاديا وتمكينهم من ممارسة تجارتهم بحرية وتصدير النفط الموجود على الإقليم و هو ما يشكل بصورة أخرى تمهيد للوجود التركي داخل السياسة العراقية بأجندة الأكراد الذين يشكلون قوة لا يستهان بها سياسيا..

---

[1] –خورشيد دلي،**مرجع سابق.**

[2] –سونر جاغايتاي وأخرون، تركيا وحكومة إقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير–معلنة،أنظر على الرابط التالي:

Al-alem.com (2015/03/19)

المطلب الثاني: النفط العراقي

يتمتع العراق بإحتياطات نفط كبيرة، تتركز معظمها في مناطق البصرة في جنوب البلاد وفي مناطق كركوك شمال غرب البلاد .يتم تصدير معظم إنتاج العراق من النفط إلى الخارج وتربط حقول النفط العراقية الشمالية خطوط أنابيب عبر الأراضي التركية إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط بقدرة 500 ألف برميل يومياً واحداً بينما يتم تصدير النفط من الحقول الجنوبية غالبا من خلال إستخدام ميناء أم قصر المطل على الخليج العربي.

فالنفط هو مورد أساسي في الإقتصاد العراقي إذ تعتبر العراق دولة ريعية بإمتياز، وهو أحد أهم الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية لغزوه فما إن أحكمت السيطرة على البلاد عسكريا حتى بدأت الشركات النفطية الأمريكية بضخ النفط العراقي وتوجيهه للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تقف تركيا مكتوفة الأيدي وهي ترى النفط العراقي يضيع أمامها فسارعت لطلب 10%من عوائده من الإدارة الأمريكية كتعويض مسبق على الأضرار التي ستلحقها من الحرب.

فعلى مستوى الطاقة تستورد تركيا أكثر من 70% من حاجاتها من الطاقة من الخارج 99% من الغاز، وأكثر من 90% من النفط الخام)، وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط، هما: إيران، وروسيا، بنسبة 74% من الغاز، و45% من النفط وفقًا لأرقام عام 2012 وهو ما يترك تأثيره على سياسة أمن الطاقة في البلاد، ويُقَيّد كذلك من مروحة الخيارات في سياسات تركيا سياسية[1] ومن هذا المنطلق تنظر تركيا إلى العراق كرافد مهمٍ من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركيّة وذلك على إعتبار أنّه يمتلك أكبر خامس احتياطي مؤكد من النفط في العالم، ويحتلُّ منذ عام 2012 موقع ثاني أكبر

[1] –علي حسين باكير،**مرجع سابق.**

منتج للنفط في أوبك، ناهيك عن أهميته في تفعيل دور أنقرة مستقبلاً كمحطة لنقل الطاقة إلى أوروبا على اعتبار أنّ تركيا تعتبر المنفذ الأقرب لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية[1].

لقد إستثمرت شركة النفط الحكومية التركية (تباو) حوالي 6 مليارات دولار في بئرين للنفط وبئرين للغاز في العراق، وهناك طلبات لأعمال في 24 حقلاً للنفط من قبل شركة أخرى وقد دخل إقليم كردستان العراق إلى هذه المعادلة التركية بشكل فعال العام الماضي مع إنشائه خط أنابيب لتصدير نفط شمال العراق بشكل مستقل عن خط النفط العراقي الفيدرالي.

وتشير صفقات الطاقة التي تبرمها تركيا مع كردستان العراق، والتي تشمل نفطا وغازا طبيعيا، تأكيد على وجود تحد وطني دائم لتأمين إمدادات طاقة لإقتصادها. فتركيا تتبجح بأنها أكبر إقتصاد في الشرق الأوسط، إلا إن موارد الطاقة فيها قليلة وقد إعتمدت تاريخيا على بلدين في تأمين الجزء الأكبر من حاجتها إلى الطاقة ــوهما روسيا وإيران وكانت الأولوية الوطنية لدى تركيا تنويع مصادرها من النفط والغاز[2]وتشجيع تركيا كردستان لإبرام إتفاقيات دون موافقة الحكومة المركزية. وللغاز العراقي أهمية خاصة بالنسبة لتركيا لإعتباره مصدرا محتملاً للغاز من أجل مشروع خط أنابيب نابوكو لنقل الغاز إلى أوروبا كما يوجد إمكانية لربط الغاز العراقي مع الشبكة الوطنية التركية من خلال بناء خط أنابيب موازي لخط أنابيب النفط بين كركوك ويومورتاليك. ولقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بما يخص هذا الموضوع في تشرين الأول 2009م من أجل إنشاء ممر للغاز.

ومن خلال مشاريع مد أنابيب النفط والغاز يتضح أن نية تركيا ليس فقط تحقيق الإكتفاء الذاتي بل الأمر يتعداه إلى رغبتها في أن تصبح منطقة عبور للطاقة الدولية في المنطقة مستغلة في ذلك تدهور الأوضاع الأمنية في العراق لتصبح مقر تصدير النفط العراقي(ميناء جيهان).

---

[1]– نزار السامرائي،**مرجع سابق.**

[2]– تم أرانغو وكليفورد كراوس،**مرجع سابق.**

المطلب الثاني:المياه التركية

تعد قضية المياه من أهم مرتكزات الأمن القومي و الوطني لأي دولة في العالم،إذ أنه يمكن أن يتحول إلى سلاح سياسي وإقتصادي يؤدي إلى نشوب نزاعات أو تفاقمها داخل الإقليم الواحد[1]إذ سبب مشكل المياه حساسية بين دول المنطقة وتركيا خاصة سوريا والعراق على إعتبار أن هذا المشروع له أثار سلبية على المياه في الوطن العربي بالخصوص.

1/:التنازع التركي العراقي حول المياه

أضحت مشكلة مياه دجلة و الفرات إبتداء من1973م مجالا للنزاعات والمشاكل الإقليمية بين الدول الثلاث فقد صرح رئيس الجمهورية في 6 مارس م1990" أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية و يجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"[2].

والخلاف التركي العراقي بشأن المياه يكمن حول نوعية المياه المتدفقة، ونظام الحصص حيثُ تصر كلاً من سوريا والعراق على زيادة حصتيهما المائية من 500 م3 / ثا إلى 700 م3 / ثا وترجع هذه المطالبة إلى إزدياد عدد السكان في كل من سوريا والعراق والزيادة تكفي لإحتياجات 5.5 مليون نسمة يعملون في الحقل الزراعي، بينما تصر تركيا على التمسك بإتفاقيتها مع سوريا لعام1987م(15768 مليون م3 سنوياً) والذي لم يكن العراق طرفاً فيها.

وطبعا لا يمكن إخفاء الوجه السياسي عن هذه المشكلة إذ أن تركيا تسعى من وراء مسألة المياه إلى الضغط على العراق بشأن وضع العراقيل أمام كردستان العراق لعدم ضم كركوك ذات الأغلبية التركمانية

---

[1]– توفيق جاسم محمد،**إدارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول**(العراق:د م ن،د ط،د.س. ن)،ص.5.

ثا:ثانية.

[2]–محمد صالح العجيلي،"متغير المياه في العلاقات العربية–التركية"،**الفكر السياسي**، د.ع،ص ص،252.262.

والغنية بالنفط. و مقايضة النفط العراقي بالمياه التركية، فمن خلال مشروع الأناضول تسعى تركيا لتحويل المياه كسلعة تركية على الرغم من القانون الدولي، وهذا تماما ما قاله الرئيس التركي العام1992م"إن المياه التي تنبع في تركيا هي ملك لتركيا والنفط هو ملك البلدان التي ينبع فيها ونحن لا نقول لهم أننا نريد مشاركتهم في نفطهم كما أننا لا نريد أن يشاركونا في مياهنا"[1].

وهو تصريح واضح بأن تركيا تسعى لمقايضة المياه بالنفط ، كذلك ومن جهة أخرى تسعى إسرائيل وإثيوبيا للسيطرة على مياه نهر النيل وهو ما يضع المنطقة العربية بين فكي كماشة إسرائيل وتركيا وما يزيد من حدة الأزمة بين الطرفين هو الأوضاع السياسية التي أل إليها العراق بعد الإحتلال فالزيادة السكانية ومشكلة الأمن الغذائي إضافة إلى المشاريع التي العديدة التي تقوم تركيا ببنائها لحيازة المياه ساهمت في عدم إيجاد حلول واضحة للأزمة رغم أن الإتفاقية الدولية الصادرة عن الممم المتحدة عام1972م تنص على"أن إقتسام الماء طبقا لتعداد السكان مع الأخذ بعين الإعتبار الحصة التاريخية"[2]. وهذا يفسر أن للعراق حقوقا مائية معتبرة من جانب التاريخ على إعتبار حضارة بلاد الرافدين التي قامت على ضفاف نهري دجلة والفرات، إضافة لتعداد السكان والذي شهد زيادة ملحوظة.

ثانيا:مشروع الأناضول (GAP)

يشكل المشروع محور جهود تركيا لضمان إمدادات المياه وهو يتكون من 22 سدّاً و 19 محطة كهرومائية وعدد من الأنفاق والقنوات والمشاريع الإروائية وقد باشرت تركيا بإنجاز أهم مرتكزات هذا المشروع، إذ أقامت على نهر الفرات سدّ كيبان عام 1974 وسدّ قرقايا عام 1986، وفي عام 1990 أنجزت سد أتاتورك، وهو من السدود الكبيرة في العالم، إذ تبلغ طاقته الخزنية بحدود 48 مليار متر

[1]-عوني عبد الرحمان السبعاوي،"تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية"،**الفكر السياسي**،د.ع،ص ص،152- 156.

[2]-تلا عاصم فائق،مرجع سابق.

مكعب وفي عام 1994 أكملت تركيا المرحلة الأولى من "نفق أروفة"، الذي يأخذ المياه من خزّان سدّ أتاتورك إلى مسافة بعيدة لإرواء أراضٍ تقع خارج نطاق حوض الفرات ويتم حالياً إنشاء سدّين جديدين على نهر الفرات وعلى مقربة من الحدود التركية السورية، هما سدّ "بيره جك" ،و سدّ "قرقاميش"، حيث سيتاح لتركيا بعد إكتمال هذين السدّين التحكّم شبه المطلق بمياه النهر وبخصوص نهر دجلة فقد أنجزت تركيا في عام 1997 سدّي "كيرال كيزي ودجلة" على روافد النهر إضافة لمباشرتها إنشاء سدّ "ألي صو" على المجرى الرئيس للنهر وتشير التقارير المنشورة عن مؤسسة مياه الدولة التركية إلى أن إجمالي الأراضي المروية حاليا ضمن مشروع" GAP" تبلغ حوالي 14500هكتار فقط، منها 8 آلاف هكتار ضمن حوض نهر الفرات و 6.5 آلاف هكتار ضمن حوض نهـــر دجلة[1]ويشكل النقص في حصص المياه العراقية إنعكاسات خطيرة على العراق في مجالات (الزراعة ، الشرب، توليد الطاقة، الصناعة والبيئة) خاصة وأن عد كبيرة من سكان العراق تعتمد في تأمين احتياجاتها على نهر دجلة وتظهر الحسابات الفنية أنه في حالة نقص 1 مليار متر مكعب/سنة من واردات النهر فإن ذلك سيؤدي إلى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي 62.500 الف هكتار، فكيف اذا انخفض الوارد المائي إلى (9.7) مليار متر مكعب/سنة؟

من خلال قضيتي النفط العراقي والمياه التركية يتضح أن مسألة الإعتماد المتبادل بين الطرفين تصب في صالح تركيا فمن جهة تسعى تركيا لتأمين حاجاتها من الطاقة عبر صادرات العراق والسماح بمد أنابيب للغاز والنفط للتمكن العراق من التصدير ومقابل هذا تتلقى تركيا حصصا مالية معتبرة ،ومن جهة أخرى تسعى تركيا لتقويض العراق فيما يخص حاجتها للمياه وترفض زيادة حصصها وتقترح بدلا من ذلك ترشيد إستهلاك الحصص التي يحصل عليها العراق في الري و الزراعة وبهذا تصبح تركيا المستفيد

[1] – محسن الخزندار، المياه والأمن القومي العربي،أنظر على الرابط التالي:

(2010)http://www.nodhoob.com

الأكبر من علاقتها الإقتصادية بالعراق وفي إتجاه أخر يعتبر سعي تركيا لإقامة مشاريع إقتصادية وإبرام إتفاقيات مع إقليم كردستان العراق بخصوص صادرات النفط دليل على أن تركيا تضع في المقام الأول مصالحها الوطنية ومن ثم تأتي مصالح المنطقة وكأنما تمارس الأسلوب نفسه الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كما التناقض الموجود في السياسة التركي تجاه العراق يطرح كثيرا من الإستفسارات فمن جهة تبدي تركيا حرصها على أمن وسلامة العراق ووحدته ومن جهة أخرى تحاول إحتواءه بمشاريع إقتصادية لإحتكار النفط والمياه هذا الأسلوب يعطي فكرة واضحة عن الإستراتيجية التركية تجاه العراق.

المبحث الخامس: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية العراقية

المطلب الأول: إستمرار الوضع القائم

يعد استمرار الوضع الراهن في سياسة تركيا المستقبلية تجاه العراق أحد المشاهد المحتملة وذلك من خلال:

-توافق تام بين السياسيين الأتراك والعراقيين على أهمية العلاقات العراقية التركية وضرورة تكاملها وتطورها خدمة للمصالح المشتركة بينهما بحكم الموقع الجغرافي وإرتباطها بالملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة[1].

– سيطرة الأكراد على الأماكن المهمة وتزايد نفوذهم مقارنة بالأطياف السياسية الأخرى داخل العراق، إضافة إلى التقارب الموجود بين هؤلاء وتركيا والذي يعكس إنسجان المصالح بين الطرفين.

---

[1] – **المكان نفسه.**

– التقارب التركي الكردستاني في مقابل تذبذب العلاقات بين تركيا والحكومة المركزية للعراق وخضوعها لردات الفعل الأنية من الجانبين .

–حصول تركيا على ما تحتاجه من النفط عن طريق عقودها مع إقليم كردستان وكذا سيطرتها على مياه دجلة والفرات.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن هذا الوضع الذي حققت فيه تركيا مصالحها هو المناخ الملائم لنجاح الإستراتيجية التركية تجاه العراق والتي تسعى لإيجاد عراق مستقر حفاظا على مصالحها وأمنها.

المطلب الثاني:تراجع الدور التركي في العراق

يرى هذا المشهد بأن السياسة التركية تجاه العراق معرضة للتراجع السلبي وستتعرض للتقيد في تأدية دورها المطلوب في العراق وستخفق في تحقيق أهدافها المنشودة بسبب العديد من الاحتمالات والمتمثلة بما يلي:

–الدور المتزايد لإيران في العراق سياسيا وإقتصاديا بحيث يتعدى النفوذ التركي في العراق فالولاء الشيعي المتواجد بالعراق يتوافق تماما مع المصالح الإيرانية التي لا تسعى لإستخدامهم كورقة ضغط بل لتفريق أي ملمح من ملامح التقارب بين مختلف الأطياف السياسية داخل العراق.

– النسق الجديد لحكومة أردوغان والذي يعمل على إختراق الجبهات السياسية والإقتصادية والثقافية العراقية للتأثير والمساهمة في صناعة مستقبل العراق[1].

–المتغيرات الإقليمية والتي أبرزها الصراع الدائر في سوريا والموقف التركي الداعم للمعارضة السورية وهوما يثير الحساسية بين تركيا وإيران الداعمة للنظام السوري وهو ما يرجح زيادة التنافس بينهما داخل العراق.

[1]–**حامد السويداني**،"مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ضوء الأزمة السورية والإيرانية"،أنظر على الرابط التالي:
Regionalistudieiscenter.uomosul.eud.iq/index.php

– الصراع الداخلي بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا إذ ترى النخب العلمانية أن التوجه التركي نحو المنطقة العربية والإسلامية خاطئ لأن مستقبل تركيا مع الإتحاد الأوربي.

–التراجع الملحوظ لشعبية أردوغان بعد فضائح الفساد التي أظهرت الوجه الأخر له من إخلال مكاسب شخصية وهو ما لتراجع التأييد الشعبي والرأي العام التركي تجاه سياسات تركيا مع جوارها الإقليمي.

–ظهور تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام "داعش" الذي يريد تقسيم العراق طائفيا مما أدى لزيادة تدهور الأوضاع الأمنية في العراق.

–تراجع العلاقات التركية الأمريكية وهو ما قد يؤدي لإعادة رسم الداخل العراقي وفق ما يراه الأمريكان ويتعارض والطموحات التركية.

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر العلاقات التاريخية بين تركيا والعراق علاقات خضعت للظروف الداخلية لكل بلد خاصة في ما يتعلق بالأكراد ومسألة الحاجة المتبادلة للنفط والمياه والعراق وقد ساهمت عوامل عدة في بلورة الإستراتيجية التركية نحو العراق بعد حكم حزب العدالة والتنمية إذ يتضح بوضوح أن الرغبة التركية في الحفاظ على هويتها ووحدتها خاصة بعد سقوط العراق شكل دافعا قويا لتركيا لتحديد مصالحها في العراق وحتى حلفائها العراقيين.

فلا يخفى العداء التركي للأكراد ومحاربتها رغبتهم في تشكيل دولة كردية إلا أن الوضع الجديد لأكراد العراق والذي أصبحوا فيه بموقع قوة وقدرة على إحداث التغير في الداخل العراق ولقطع الطريق أمام النفوذ الإيراني الكبير داخل العراق عملت تركيا على إنشاء علاقات تعاون سياسية وإقتصادية معهم مضحية بذلك بعلاقتها مع الحكومة العراقية التي لم تستطع مقاومة الأكراد المتمتعين بحكم ذاتي داخلها. وفي الإتجاه نفسه ولحماية الأقلية التركمانية بالعراق والتي تعتبرها تركيا جزء لا يتجزأ من الهوية التركية تتدخل في شؤون العراق الداخلية كلما رأت في ذلك داعيا لحماية التركمان ومصالحها والتي يعتبر منع تقسيم العراق أعلاها لأن في تقسيمه بداية لمطالب حزب العمال الكردستاني في الإنفصال.

ويتضح جليا أن تركيا صاغت مفهوم أمنها الإقليمي من منطلق الهوية التي تحدد المصلحة ، فالخوف التركي من تحقيق الأكراد لمكاسب سياسية تمكنهم من الإستقلال دفع بها إلى حضن الأكراد لتأمين جانبهم من جهة ولمساعدتها في القضاء على الأكراد الأتراك المتواجدين في شمال العراق والذين يحظون بدعم من إيران ومن جانب أخر تعتبر العلاقات الإقتصادية المتبادلة بين الطرفين خاصة في مجال الطاقة بداية لسياسة تركية جديدة لإغراق الأسواق العراقية بالمنتوجات التركية أي تحقيق حاجيات العراق من المواد الإستهلاكية على أنواعها مقابل حصولها على تخفيضات في ما يخص إستيرادها للنفط والغاز العراقيين والسماح بتصدير النفط العراقي عبر أنابيب تمر على أراضيها.

الخاتمـــــــــــــة

الخاتمة

عرفت تركيا بوصول بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة تحولات جذرية على المستويين الداخلي والخارجي؛ فداخليا وبعد سلسلة الإصلاحات السياسية ،الإقتصادية والإجتماعية التي قام بها إنتقلت تركيا من دولة خاضعة لسلطة المؤسسة العسكرية يكاد إقتصادها يبلغ درجة العجز وأوضاع إجتماعية وصلت حد التقشف مما أفقد ثقة المواطن التركي بالنظام، على دولة مدنية ذات حكم ديمقراطي تعود فيه الشرعية للشعب وإلى دولة يحتل إقتصادها أعلى درجات النمو في منطقة الشرق الأوسط مما جعله قطبا للتجارة الإقليمية وممرا دوليا لحركات الإعتماد المتبادل.

أما خارجيا فبعد سنوات التبعية والدخول تحت المظلة الأمريكية تمكنت تركيا من إيجاد عمقها الإستراتيجي والحصول على أدوار مؤثرة وفاعلة وقيادية في منطقة الشرق الأوسط والنظام الدولي إذ أبدت تركيا إنفراجا في علاقاتها الخارجية مع مختلف الأطياف السياسية الرسمية وغير الرسمية وشكلت تحالفات إستراتيجية مع عدد من دول المنطقة ذات التأثير كالخليج العربي والذي يشكل النفوذ الإيراني أبرز دوافع هذه التحالفات.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية أبدت تركيا تفاعلا إيجابيا مع ما يحدث في دول جوارها الإقليمي وبخاصة العراق والتي وبحكم القضايا العالقة أظهرت تركيا نوعا من المرونة في تعاملها مع ولعل أبرز المواقف هو رفضها الدخول في الحرب الأمريكية عليه والتي كانت بداية لعلاقات مختلفة تنم عن مدى التغير الذي طرأ على مستوى السياسة الخارجية والديبلوماسية التركية.

ويعد الإقتصاد والهوية المدخلين الرئيسيين في التوجه التركي نحو بناء إستراتيجية جديدة نحو العراق ؛إذ شكلت الحرب الأمريكية وحاجة العراق لمنفذ إقتصادي دافعا وراء بروز الإعتماد المتبادل بين الطرفين وتناميه سنة بعد أخرى فتركيا تحتاج لتأمين الطاقة وفتح أسواق جديدة على جوارها الإقليمي وتستغل حاجة العراق لمزيد من المياه لتحقق مكاسبها بينما العراق تحتاج لإعادة الإعمار والنهوض

بإقتصادها من خلال ربطه بإقتصاد قوي كالإقتصاد التركي وهي المنفعة المتبادلة التي دفعت بتركيا نحو مزيد من التواجد الإقتصاد داخل العراق مستغلة في ذلك الشركات النفطية والإستثمار.

كما تعد الهوية الدافع الأساسي وراء بناء تركيا لعلاقات إيجابية مع العراق إذ وبعد حصول أكراد العراق على إستقلالهم الذاتي وإقامة تنظيم فيدرالي إنتهجت تركيا أسلوبا مرنا بتقبلهم وعقد علاقات إقتصادية فاقت علاقتها مع الحكومة المركزية العراقية في محاولة منها لإحتوائهم وعقد تحالف معهم ضد حزب العمال الكردستاني ومطالبه بالإستقلال بعد أن كسب دعما معنويا للحفاظ على مصالحها بها خاصة بعد تزايد الهوية من جانب التدخل في الشأن العراقي في محاولة منها للحفاظ على مصالحها بها خاصة بعد تزايد النفوذ الإيراني والأمريكي مستغلة بذلك ورقتي التركمان وكركوك لتحدث نوعا من التوازن في النفوذ داخل العراق.

وعن سيناريوهات العلاقة بين تركيا والعراق فإن أحداث تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام وما أثاره من نزاعات طائفية داخل العراق إضافة للموقف التركي من الأزمة السورية وزيادة نفوذ الأكراد داخل العراق عوامل مهمة في تحديد الدور التركي في العراق وكذا في الإقليم إضافة لعوامل داخلية أبرزها تراجع شعبية أردوغان وظهور الفساد داخل النظام السياسي التركي.

قائمة الملاحق

المصدر:عصام فاعور ملكاوي،**مرجع سابق**، ص.10.

شكل رقم(01).

الحزب السياسي	الإنتخابات العامة في 2002(%)	إنتخابات المجالس العامة للمحافظات	نتائج الإنتخابات العامة 2007(%)

	(%)2004		
46,58	41,67	34,43	حزب العدالة والتنمية
20,88	18,23	19,41	حزب الشعب الجمهوري
14,27	10,45	8,35	حزب الحركة القومية
عن طريق (5,42المستقلين)	باسم حزب الشعب الديمقراطي 5,15(الإجتماعي)	6,14	حزب المجتمع الديمقراطي
الحزب (5,42الديمقراطي)	9,96	9,54	حزب الطريق القويم
2,34	4,02		حزب السعادة
10,52	10,2	17,02	الاخرين
		5,11	حزب الوطن الأم

إنتخابات المجالس العامة للمحافظات (%)2009
39,2
23,3
16,2
5,3
5,
11,8

المصدر: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية ،إنتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، تقرير رقم 56 ،جوان 2011، ص.9. شكل رقم(02) يمثل نتائج الإنتخابات التي حدثت منذ 2002م

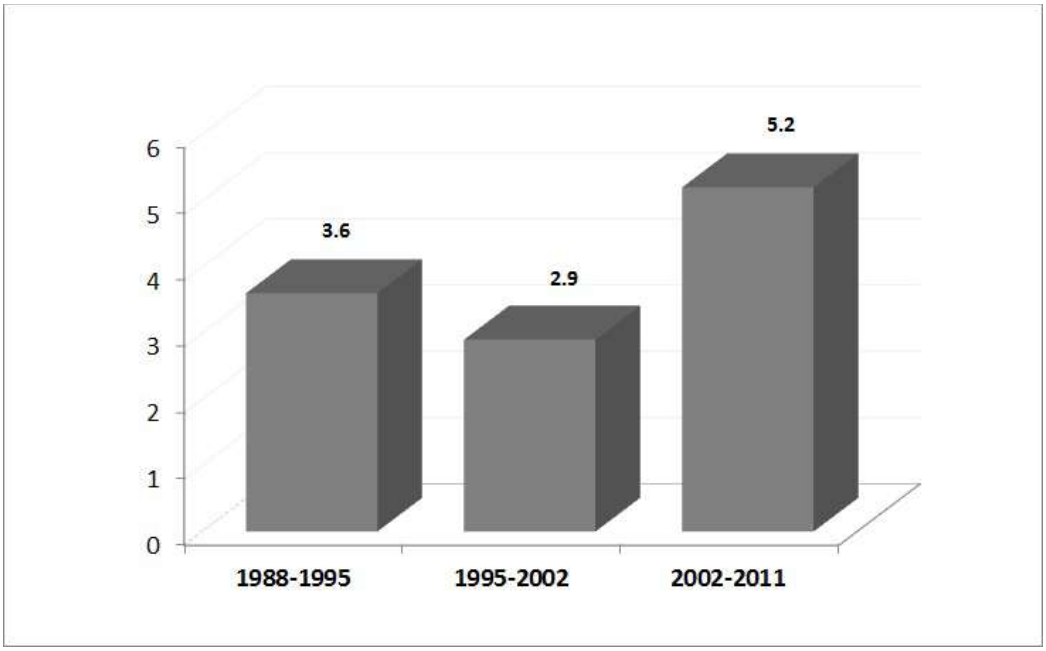

شكل رقم(03) يوضح معدل نمو الإقتصاد التركي منذ 1988-2011م

المؤشرات الاقتصادية الأساسية (2010)								
الدولة	الناتج المحلي ×ب. د	نصيب الفرد من الدخل د. أمريكي××	معدل الاستثمار %×××	معدل الادخار %×××	معدل التضخم %	معدل البطالة %	عدد السكان مليون	نسبة الدين إلى الناتج %
تركيا	735	10309	20,1	13,6	8,6	11,9	71,3	42,2
الجزائر	158	4366	44,3	52,3	3,9	10,0	36,1	10,4
البحرين	23	20475	29,8	34,7	2,0	غ.م.	1,1	32,0
مصر	218	2808	18,9	16,9	11,7	9,0	77,8	73,8
العراق	81	2531	غ.م.	26,2	2,4	غ.م.	32,0	119,6
الأردن	26	4326	23,1	18,2	5,0	12,5	6,1	66,8
الكويت	133	37009	14,1	42,0	4,1	2,1	3,6	10,4
لبنان	39	10041	27,8	16,8	4,5	غ.م.	3,9	134,1
ليبيا	71	10873	35,8	50,2	2,5	غ.م.	6,6	غ.م.
المغرب	91	2861	35,1	30,8	1,0	9,1	31,9	51,1
عمان	58	19405	29,8	38,6	3,3	غ.م.	3,0	5,7
قطر	127	74901	30,4	55,7	2,4-	غ.م.	1,7	27,0
السعودية	448	16267	22,9	37,8	5,4	10,0	27,6	9,9
السودان	65	1629	21,2	14,5	13,0	13,7	40,1	71,6
سورية	59	2823	24,3	20,4	4,4	8,4	21,0	29,7
تونس	44	4199	26,4	21,6	4,4	13,0	10,5	40,4
الإمارات	302	57884	19,3	26,4	0,9	غ.م.	5,2	21,0
اليمن	31	1284	11,6	7,1	11,2	غ.م.	24,4	40,6
المصدر : IMF World Economic Outlook Data Base Oct 2011								
× مليار دولار أمريكي ×× بالدولار الأمريكي ××× كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي غ. م. = غير متوافر								

شكل(04) مقارنة بين تركيا والدول العربية من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية ونلاحظ فرقا واضحا بين الطرفين.

المصدر:عصام فاعور ملكاوي،ص.13.

شكل رقم (05)التبادل التجاري

	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2012
الصادرات	830	1,821	2,750	5,100	6,000	8,300	10,800
الواردات	42	146	67	121	154	87	149
المجموع	900	2,000	3,000	5,200	6,200	8,400	11,000
المصدر: تورك ستات *الأرقام مدوَّرة في الصادرات والواردات والمجموع أيضًا							

بين تركيا والعراق– (2003-2012)مليون دولار)

	2009	2010	2011	2012	2013
ألمانيا	9.8	11.5	14	13.1	13.7
العراق	5.1	6	8.3	10.8	11.9
المصدر: قاعدة بيانات "تويك" عن التجارة الخارجية لتركيا					

شكل رقم (06)الصادرات التركيَّة إلى كلٍّ من ألمانيا والعراق
(مليار دولار) – (2009-2013)

اسم الشركة	القطاع	نسبة الارتباط بالسوق العراقية
شركة ماردين للإسمنت	إنشاءات	حوالي 30% من دخل الشركة يأتي من العراق

إنكا للإنشاءات	إنشاءات	حوالي 34% من حجم عملها في العراق
(توبراش (مصفاة نفط	طاقة	حوالي 30% من النفط الذي يتم التعامل معه يأتي من العراق
(كوكاكولا (عبوات	مشروبات	حوالي 9% من دخل الشركة يأتي من (العراق (2-3% منها من شمال العراق
بانويت	دواجن	حوالي 7% من دخل الشركة يأتي من العراق
أولكر	أغذية	حوالي 5% من دخل الشركة يأتي من العراق
أرتشليك	إلكترونيات	واحد بالمائة من دخل الشركة يأتي من مبيعاتها في العراق
تكفن	قابضة	في الربع الأول من عام 2014 كان حوالي 0.3% من حجم عمل الشركة في الإنشاءات مرتبطًا بالعراق
إشكلر	قابضة	الشركة تكسب 3 ملايين دولار من مبيعات أكياس الورق في العراق
دووش أوتو	سيارات	للشركة وكالة بيع سيارات فولكس فاجن وأودي

شكل رقم(07) يبين نشاط أهم الشركات التركية في العراق

المصدر:علي حسين باكير،**المرجع نفسه.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا:المصادر

-الدستور التركي الصادر في 1982م المعدل 2011م.

ثانيا: المراجع باللغة العربية.

الكتب

1- أغلو أحمد داود، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1،2011م.

2- الجابري نياف بن رشيد و أخرون،إستشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة :تطبيق السلاسل الزمنية،د.م، د.ط، د. س.

3- الربيعي كوثر عباس ،**العلاقات الأمريكية-التركية في الميزان الإستراتيجي الدولي**،جامعة بغداد مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، د س ن.

4- أرشد الهرمزي، **حقيقة الوجود التركماني في العراق**،بيروت:الدار العربية للمخطوطات، د.ط، 2005م.

5-توفيق سعد حقي، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**،الأردن:دار وائل ،ط1،2003م.

6- خولي معمر، **الإصلاح الداخلي في تركيا**،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د. ت.

7- رباح إسحاق محمد ، **قضايا معاصرة سياسية-إستراتيجية-إقتصادية -إجتماعية-تربوية-ثقافية**، دم:كنوز المعرفة، ط1،2009م.

8- غودي ميشال والهمامي قيس ،**الإستشراف الإستراتيجي:المشاكل والمناهج**د.م،ط1، د. س. ن.

9-عبد الفتاح إسماعيل، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**،دم:العربي للنشر والتوزيع، ط1 ،2008م.

10- فرج، أنور محمد **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،السليمانية:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،د ط،2007م.

11- فهمي عبد القادر محمد ،**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ط1،2010.

12- محمد توفيق جاسم ،**إدارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول**،العراق:د م ن،د ط،دس ن.

13- نيوف صلاح، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**،الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، د. ط، د.ت. ن.

14- د. م،**الإقتصاد السياسي ونظريات العلاقات الدولية**،د م، دس ن.

المجلات والدوريات

1-السبعاوي عوني عبد الرحمان ،تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية ،الفكر السياسي، د.ع.

2- السرحان صايل فلاح مقداد ،"أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية:2002-2011"،المجلة الأردنية

للعلوم الإجتماعية،م.6،ع.2(2013).

3- العجيلي محمد صالح ،"متغير المياه في العلاقات العربية-التركية"،الفكر السياسي، د.ع.

4-المصري خالد ،النظرية البنائية في العلاقات الدولية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية

والقانونية،م.30،ع.2(2014م).

5-توفيق سعد حقي ،"السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الخليج العربي 2002-2008م"،مجلة العلوم السياسية،ع.38-39.

6-جبر دينا محمد وعلوان إبتسام حاتم ،"الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى

الدولية"،المجلة العسكرية، دع، د س ن.

7-حسان ظافر طاهر،"تحديات الإقتصاد العراقي بعد الإنسحاب الأمريكي مشكلة البطالة وإمكانية حلها"،دراسات دولية،ع.52.

8-سعيدي السعيد ،"سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وإنعكاسها على العلاقات التركية العربية"، مجلة المفكر،ع.10.

9- سليط سعد عبد العزيز ،"المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا،"مركز الدراسات الإقليمية،ع..5

10- شيال عزيز جبر،"العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل"،مجلة القادسية للعلوم القانونية والسياسية،ع.01،م.05.

11- فائق تلا عاصم ،" أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية-التركي"، دراسات دولية،ع.54.

12-ليتيم فتيحة ،"تركيا والدور الجيد في منطقة الشرق الأوسط"،مجلة المفكر،ع..5

13-مجيد إياد عبد الكريم ،"الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية،ع..46

14- مصطفى نادية ،"نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد"،السياسة الدولية، د. ع(أكتوبر1985).

15- مقلد طلال ،"تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية،م.26،ع.(2010).

16- نوفل ميشال ،"تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية"،مجلة الدراسات الفلسطينية،ع.92.(خريف 2012).

الدراسات غير المنشورة

1-التلولي محمد عبد العاطي،"**السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا2002-2008م**"، رسالة ماجستير قسم دراسات الشرق

الأوسط جامعة الأزهر-غزة-،2011 م.

2- الحجاجة صدام أحمد سليمان ،"**دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة**

2002 - 2010 "رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط،2011م.

3-الدلابيح علي فايز يوسف ،"**توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق**"،رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2011 م.

4-السعيدي علي سعد سعيد، "**الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط القيود والفرص 2002-2013م**"رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2014م.

5- العدوان طايل يوسف عبد الله ،"**الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002/2013م**"،رسالة

ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2013م.

6-السعدي رواء جاسم لطيف ،"**الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي**"،رسالة ماجستير، قسم

العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط، 2010م.

7- الشمري عبد المحسن لافي ،"**مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة،رسالة ماجستير** ، قسم العلوم السياسية

جامعة الشرق الأوسط،2012/2011م.

8-العفيفي محمود حسن علي ،"**مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**"،رسالة ماجستير جامعة الأزهر- غزة-، قسم دراسات الشرق الأوسط،2012م.

9- باسماعيل عبد الكريم ،"**الأبعاد الإستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق 1990-2003**"،رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-دالي إبراهيم-،2009/2010م.

10-حجار عمار ،"**السياسة الأمنية الأوربية تجاه جنوبها المتوسط**"رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر-باتنة-،2002م.

11- حجاب عبد الله ،"**السياسة الإقليمية الإيرانية في أسيا الوسطى والخليج(1979-2011م)**"،رسالة ماجستير جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2012/2011م.

12-حسن كمال عبد الله ،"**إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول2001م**"،رسالة دكتوراه فلسفة جامعة

السليمانية،2011م.

13- حمادي عز الدين ،"**دور العامل الخارجي في النزاعات العرقية**"،رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،

جامعة قسنطينة،2005م.

14- صادق ريز لطيف ،"**العلاقات التركية الأمريكية في ظل حزب العدالة والتنمية(2003- 2011)**"،رسالة ماجستير قسم

العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، ،2011م.

15- طويل نسيمة ،"**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"،رسالة

دكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر –باتنة–،2009/2010م.

16قسوم سليم **الدولية**"،رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، 2010م.

،"**الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية–دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات**

17–قط سمير،"**الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا: ما بعد الحرب الباردة–قطاع النفط أنموذجا**–"،رسالة ماجستير،

قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر–بسكرة–،2007/2008م.

18- كاكل سارة يونس،"**الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع**"،رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية جامعة

الشرق الأوسط، 2011م.

19- معمري خالد،"**التنظير في الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة –دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي 11 سبتمبر**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008/2007م.

20- وناسي لزهر،"**الإستراتيجية الأمريكية في أسيا الوسطى و إنعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م** "

،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر –باتنة–،2008/2009م.

الندوات والملتقيات

1–السامرائي نزار ،"**العلاقات الإقتصادية بين العراق وتركيا**"،ورقة مقدمة لندوة المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية: مستقبل

العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي بتاريخ 2011/07/24م.

2- مالك عبد الله المهدي،"**ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية**"**مداخلة**، مقدمة في ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،3–2013/02/5م.

3- ملكاوي عصام فاعور ،"**تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**" بحث مقدم في الملتقى العلمي"الرؤى

المستقبلية العربية والشركات الدولية"، كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات
المستقبلية،3 -2013/02/5 م.

.

التقارير

1-معهد السلام الأمريكي، تقرير بعنوان"**تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار**"،(جويلية2005).

مواقع الأنترنيت

1- البياتي ثائر ،"العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر"،أنظر على الرابط التالي:
(2011/04/27)www.ahewar.org/search/search.asp?u=1&q
2- البراري حسن ،"الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط"،أنظر على الرابط التالي:
www.alghad.jo,2005
3- أبو بكر الملا ،"العمق الإستراتيجي:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"،انظر على الموقع التالي:
www:asiaalwsta.com/books.asp
4-الخزندار محسن ، المياه والأمن القومي العربي،أنظر على الرابط التالي:
(2010)http://www.nodhoob.com
5- الديني توفيق:"السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية"،أنظر على الرابط التالي:
(2010/10/22)www.almastaqbal.com/artiicale/aspz?type
6-الزهواني نصيرة ، وآخرون،"الإستراتيجية بين المفهوم والنظرية" أنظر على الرابط التالي:
www://Rechele/enter.ps/ndex/php/
7- السويداني حامد،"مستقبل العلاقات العراقية- التركية في ضوء الأزمة السورية والإيرانية"،أنظر على الرابط التالي:
Regionalistudieiscenter.uomosul.eud.iq/index.php
8-"الشرق الأوسط"، أنظر على الرابط التالي:
ar.wikipeidia.org/index.php?titel

9 -العيسوي فايز محمد ،"مشكلة الأكراد رؤية جغرافية"،أنظر على الرابط التالي:

(2012/02/28)www.alukahent/authors/view/home/6093

10- العبيدي مثنى ،"بين الاقتصاد والإرهاب: أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية- العراقية"،أنظر على الرابط التالي:

http://raawabetcenter.com/archives/category

11- المرهون عبد الجليل زيد ، تركيا وقضية كركوك ،أنظر على الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/2007/04/13/article241356.html

12- "النظام الذي يرتضيه الأكراد في العراق الجديد"،أنظر على الرابط التالي:

www.moketil.com/openshar/behoth/siasia21/akrad

13-أميمة أحمدي ،"في معنى كلمة الإستراتيجية"، أنظر على الرابط التالي :

14 http://site.google.com/site

14- أرانغو تم كراوس و كليفورد ،"صفقات الأكراد مع تركيا تثير مخاوف تقسيم العراق"،أنظر على الرابط التالي:

www.alaalem.com/index.php

15-أوزتورك إبراهيم ،"الإقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى"،أنظر على الرابط التالي:

? (2009/08/29www.odabasham.net/cat.php

16- أندلسي عامر سعد ،"تركيا...إكتشاف المارد القادم":أنظر على الرابط التالي:

(2010/08/07)https://www.paldef.net/forum/member/.php?u

17-باسولاقا خوشا، "الإستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي"،أنظر على الرابط التالي:

http://www.anakwa.com/foram

18- باكير علي حسين ،"العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية"،أنظر على الرابط التالي:

http://sutedis.aljazeera.net/aboutcenter/20126146152281268 5html

19-"تركيا وتغيير الإستراتيجيات"، أنظر على الرابط التالي:

Syasi.com/new/141 (2011/11/21)

20-جاسم باسل الحاج ،"العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة على وقع ازدهار موقع كردستان"،أنظر على الرابط التالي:

Alhayat.com/authors/6891915 (2015/01/18)

21-جاغاياتاي سونر وأخرون، تركيا وحكومة إقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير-معلنة،أنظر على الرابط التالي:

Al-alem.com (2015/03/19)

22-حسين يونس ،"ما هية الإستراتيجية"،أنظر إلى الرابط التالي:

youness.com (2008/08/21)http://www.hussin

23- حنفي خالد ،"تركيا والخليج...إحتياج إقتصادي متبادل"،أنظر على الرابط التالي:

www.onislom.net/arabic/component /maito

24- خولي معمر ،"الإصلاحات في تركيا"،أنظر على الرابط التالي:

www.odhainstitute.org/release

25- خولي معمر ،"الإقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية:من الإنهيار إلى الإنتعاش"،أنظر على الرابط التالي:

Rawabetcenter.com2014/11/05

26- دامو محمد ،"صناعة القرار الإستراتيجي التركي"،أنظر على الرابط التالي:

http://www.marocdroit.com/

27- دلي خورشيد ،"الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق"،أنظر على الرابط التالي:

(2013)www.wahideaiaslamyia.org/index.html

28-دلي خورشيد ،"ماذا عن الصمت التركي تجاه أحداث العراق"،أنظر على الرابط التالي:

(2015www.aljaazera.net/kanowledgeate/author/2015/5/11

29- سعد عامر ،"تركيا إستكشاف المارد القادم"،أنظر على الرابط التالي:

(2010)www.palsharing.com/ag9fwlvf3uuo.html

30-سلامه إعتدال ،"تركيا القوة الناعمة في الشرق الأوسط:العثمانيون الجدد"، أنظر على الرابط التالي:
www.majlla.com/arb/author/itidal-salame(2013/05/26)

31-سيف علي حسني،"العلاقات التركية الإسرائيلية"،أنظر على الرابط التالي:
www.albainah.com/indx.aspex?function=author&d=213&long (2001/08/13)

32- شرعان عمار ،"التدخل الأمني التركي والمتغيرات في ملفات المنطقة العربية والإسلامية"،أنظر على الرابط التالي:
Democaraticac.de?p=225

33-صحيفة الوطن البحرينية، "500 مليون دولار التبادل التجاري بين البحرين وتركيا"، أنظر على الرابط التالي:
[1]www.alawatannews.net

34- فتح الله كولن ،تركيا في ضوء تاريخ الإصلاح وإشكالاته، أنظر على الرابط التالي:
Fgulen.com/ar/fgulen-com-arabic/1829-fgulen-com-arabic.dirasat/achwek-alenhed-walanebaeath-qeraat-fi-mesherw-alaseted-fethullah-gulen

35- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،"العلاقات الخليجية-التركية في منحنى صعب"،أنظر على الرابط التالي:
(2013/08/13)www.akhbar-alkhaleej.com/12926/prinent/42076-html

36-مركز سوريا للبحوث والدراسات،"النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم –المؤسسات)"، أنظر على الرابط التالي :
(14:36)http://www.syriasc.net/

37- مؤيد سامر ، "الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي"، أنظر على الرابط التالي:
http://fcdr.com/mag/issues

38- منتديات قوات الأمن الخاصة،"دورة شاملة في مفهوم الإستراتيجية"،انظر على الرابط التالي:
. (2008/09/25)http://www.yemenssf.org/vp/archive/index.php

39- منتدى التيكنولوجيا العسكري والفضاء،"بحث في الإستراتيجية، المفهوم والتطبيق"،أنظر الرابط التالي:
http://army-del-net/forum/indx.php (2013/12/18)

40-نصار فاتن ،"الإقتصاد التركي: تحولات حقبة العدالة والتنمية"،أنظر على الرابط التالي:
www.google-analytics.com

41-همام صبري توفيق ،"الأحزاب السياسية والدينية في تركيا"،أنظر على الرابط التالي:

(2012/05/05)http://democracy.ahram.ory.eg/index.aspx?issue

42- ودكا جاكوب و كوسميس سارة ،"الإتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب"،أنظر على الرابط التالي:

Rouyaturkiyyah.com (2014

43-وهبان أحمد محمد محمد ،"السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية"،أنظر على الرابط التالي:

http://www.portal.alexu.edu.eg/endex/php/ar/alexu_publicatications

44- ويكيبيديا ،"قائمة الأحزاب السياسية في تركيا"،انظر على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.or/wiki

45- يشيلصاش مراد و ثليجي إسماعيل نعمان ،"السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"،أنظر على الرابط التالي:

Stadies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135911 3837501211.htm (2013/12/16)

46- يوسف شيار ،"حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذٍ إقليمي"،أنظر على الرابط التالي:

(2010/10/11)File://node/345

47-joost hilteramnn ،"مستقبل الأكراد في العراق"،أنظر على الرابط التالي:

(2008/06/09)www.addtonay.com/share-save

الفهرس

الإهداء

الشكر والثناء

مقدمة.....أ-ط

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....2-28

المبحث الأول:الضبط المفاهيمي للإستراتيجية.....2-19

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.....2-11

المطلب الثاني:تطور مفهوم الإستراتيجية.....11-16

المطلب الثالث:علاقة الإستراتيجية بالمفاهيم الأخرى.....17-19

المبحث الثاني:المقاربات النظرية للدراسة.....20-26

المطلب الثاني:نظرية الإعتماد المتبادل.....20-22

المطلب الثالث:النظرية البنائية.....22-26

خلاصة الفصل الأول.....29

الفصل الثاني:الإستراتيجية التركية: الأسس والتوجهات.....32-71

المبحث الأول: مرتكزات القوة التركية.....28-48

المطلب الأول:الموقع الجغرافي 28-34

المطلب الثاني:التنوع السكاني.....34-37

المطلب الرابع: النظام السياسي.....37-45

المطلب الثالث:القوة الإقتصادية 45-48

المبحث الثاني:الإستراتيجية التركية الرؤى والوسائل.....49-55

المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية التركية.....49-51

المطلب الثاني:الوسائل الإستراتيجية التركية.....51-55

المبحث الثالث:تركيا وتوجهاتها الإقليمية.....56-65

المطلب الأول:التوجه التركي نحو الشرق الأوسط.....56-62

المطلب الثاني:التوجه التركي نحو الخليج العربي.....62-64

خلاصة الفصل الثاني.....72

الفصل الثالث : الإستراتيجية التركية نحو العراق.....74-103

المبحث الأول :العلاقات التركية العراقية..... 67-71

المطلب الأول: قبل صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة.....67-69

المطلب الثاني: بعد صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة.....70-71

المبحث الثاني:وسائل الإستراتيجية التركية تجاه العراق.....72-75

المطلب الأول:الوسائل الإقتصادية.....72-74

المطلب الثاني:القوة الناعمة.....74-75

المبحث الثالث:الإستراتيجية السياسية التركية تجاه العراق.....76-84

المطلب الأول:المحافظة على وحدة العراق.....76-80

المطلب الثاني:حماية الأقلية التركمانية الموجودة في كركوك.....80-83

المطلب الثالث:القضاء على حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.....83-84

المبحث الرابع:الإستراتيجية الإقتصادية التركية تجاه العراق 85-96

المطلب الأول:المبادلات التجارية.....89-96

المطلب الثاني:النفط كهدف للإستراتيجية الإقتصادية التركية تجاه العراق.....90-92

المطلب الثالث:المياه كقضية أساسية بين تركيا والعراق.....91-94

المبحث الرابع:سيناريوهات العلاقات التركية العراقية.....95-96

المطلب الأول: إستمرار الوضع القائم.....95

المطلب الثاني:تراجع الدور التركي.....95-96

خلاصة الفصل الثالث.....104

الخاتمة.....105-106

قائمة الملاحق..... 107-111

قائمة المراجع..... 112-121

الفهرس.....122-124